

كتاب



مكتبة عربية ١٠٠٪

العالم الثالث والنمّاش السّلمى

تأليف: أندرو روستاين
ترجمة: سعيد غنيم
مراجعة: الدكتور شكرى عباد

١١.٤.١٦

كتب سياسية

العالم الثالث والنعايش السليمي

تأليف: أندرو روستاين
ترجمة: سعيد غنيم
مراجعة: الدكتور شكري عباد

نبذة عن المؤلف

ولد أندرو روستاين في لندن سنة ١٨٩٨ لأبوين مهاجرين من روسيا . وقد حصل على الماجستير في الآداب بعد أن تربى في مدارس لندن وجامعاتها .

وفي عام ١٩١٧ انضم للفرسان المتطوعين في سلاح المهندسين الملكي الانجليزي حتى عام ١٩١٩ .

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٠ عمل مراسلا صحفيا لأول بعثة سوفيتية في لندن .

وفي ابريل سنة ١٩٢١ عمل مراسلا صحفيا لوكالة انباء تاس السوفيتية في لندن .

بعد ذلك الى سبتمبر سنة ١٩٤٥ عمل مراسلا للصحافة السوفيتية في لندن وجنيف وعواصم أخرى .

كان يجيد الانجليزية والروسية ويتكلمهما بطلاقة ، وقد سافر الى الاتحاد السوفيتي ست عشرة مرة في الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٣ وكثيرا ما كتب وحاضر عن تاريخ الاتحاد السوفيتي واقتصادياته ومعاهدته العلمية وعلاقاته الخارجية .

وقام بتدريس اللغات السلافية والدراسات المتعلقة بأوروبا الشرقية في جامعة لندن في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٠ .

ومن أعماله « دراسات عن الدستور السوفيتي (عام ١٩٢٣) ،
ومجموعة أبحاث عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي المتعلقة
بمشاكل السلام (٣٦ : ٣٨) .

وفي سنة ١٩٤٢ كتب عن « العمال في الاتحاد السوفيتي » ،
وفي سنة ١٩٤٨ كتب عن « الانسان والتخطيط في اقتصاديات
الاتحاد السوفيتي » .

وفي سنة ١٩٥٠ نشر كتابا بعنوان « شعب يولد من جديد »
وكذا عدة مقالات وترجمات .

وهو أحد الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي عام ١٩٢٠ ،
كما أنه عضو في اتحاد الصحفيين الدولي ، ورئيس سابق لاتحاد
الصحافة الخارجية في لندن .



وزارة المعارف
مكتب الرئيس

مكتب الرئيس

السيدة الفاضلة سعدية فتيم

تحية طيبة وبعد

فقد تلقى السيد الرئيس رسالتك - وانه ليسرني أن أبحث
إليك بفكره البالغ على هذه المظاهر الكريمة التي حملتك على
موافاته بنسخة من كتاب التعامش العلمي تأليف " أنس درو
روستايين " الذي قممت بترجمته .
وان السيد الرئيس ليقدرك هذا الجهد الشرف الذي
تسهمون به في إنقاذ النهضة العلمية الرائدة .
مع تمنيات صادقة لك بالتوفيق والسداد في طمس
الحضارة والتقدم .

مع والاحترام ،

مدير مكتب الرئيس

للشئون الداخلية

مجمع برين زورني

(محمود الجبيلار)

١٩٦٥/٣/٦

مقدمة

منذ انتهائي من وضع الجزء الرئيسي من هذا الكتاب في خريف عام ١٩٥٤ ، والتوتر الدولي يتفاقم تفاهما يؤسف له .

وقد يكون هذا التوتر الى حين : بمعنى أنه قد يمكن الوصول الى وسيلة جديدة لمنع إعادة تسليح ألمانيا ، وذلك باتفاق دول الغرب الثلاث مع الاتحاد السوفيتي ، كما أن المفاوضات الدبلوماسية قد تزيل خطر الحرب الناشئ عن تأييد أمريكا لدكتاتور الصين السابق في أراض لا ريب أنه كان يطرد منها منذ زمن طويل لولا هذا التأييد الأمريكي ، وفي هذه الحالة يكون قد أمكن التغلب على عقبتين كبيرتين تعترضان سبيل التعايش السلمي والتعاون بين الدول .

وقد يطول هذا التوتر ، فالحملات الشعبية المتزايدة القوة في ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والتي تهدف الى تفضيل التفاوض المباشر مع الاتحاد السوفيتي على تسليح ألمانيا ربما لا تثبت قوتها الكافية ، وفي هذا مدعاة لاقامة تشكيل جديد للقوى في أوروبا ، وقد ينتقل الصراع في الشرق الأقصى من سيئ الى أسوأ . وفي هذه الحالة يصبح الأمل المرتقب في التعايش السلمي أقل مما كان عليه في الماضي .

وحتى فى هذه الحالة ، وماكم يؤد التوتر سريعا الى قيام حرب
عالية ثالثة ، أقل ماتفعله أن تقضى على جزء كبير جدا من الجنس
البشرى - حتى فى هذه الحالة لا يمكن أن يمضى وقت طويل قبل أن
تتغلب حكمة الشعوب ومطالبتها المصرة الملحة بحل مشاكلها
بالوسائل السلمية •

فاذا أسهم هذا الكتاب - ولو الى حد ما - فى تقريب حدوث
هذا الأمر فقد وفى بالغرض المنشود منه •

القسم الأول أصل الفكرة وتطورها

الفصل الأول

ماذا يقصد بالتعايش السلمى ؟

يتردد الحديث فى كل مكان عن التعايش السلمى ، فمن النادر ألا تتناوله جريدة فى مقالاتها الافتتاحية مرة أو مرتين فى الاسبوع خلال مناقشتها للشئون الدولية . والسياسيون على اختلاف مذاهبهم يرون من واجبهم حين يتحدثون عن الموقف الدولى أن يوضحوا مدى الحاجة الى التعايش السلمى والا فليدلوا بأرائهم الخاصة عما يقصده الروس أو الصينيون حين يتحدثون عن التعايش السلمى . وقد أبدى البابا ورؤساء الوزارات ومشاهير القادة العسكريين آراءهم فى هذا الموضوع ، وكذلك فعل المحاضرون فى « رابطة الثقافة العمالية » ورؤساء الأقسام فى المصانع ، والسياسيون المحليون فى الحانات . وبعد أن كان هذا الحديث أقرب الى أن يعد مستهجنا فى المجتمعات المهذبة فيما بين عامى ١٩٤٧ ، و ١٩٥٢ - أصبح فجأة - منذ أوائل شتاء ١٩٥٣ على وجه التقريب - من أشيع الموضوعات التى تتناولها السنة الناس بلهجة الأمل أو بلهجة الاستهزاء على حسب الميول السياسية لمن يدلى بدلوه فى مناقشة هذا الموضوع الجليل .

وفيما يلى بضعة أمثلة للكيفية التى نوقش بها هذا الموضوع :

فى ديسمبر عام ١٩٥٣ كان كاتب هذه السطور يزور مع عشرة من الرجال والنساء البريطانيين مدينة «منسك» فى احدى الجمهوريات الغربية للاتحاد السوفيتى . وكان النازيون ، قبل جلائهم عن المدينة فى تقهرهم الشامل سنة ١٩٤٤ - قد نسفوا أو أحرقوا جميع

المدارس والمعاهد العلمية والمسارح ودور السينما ومصانع المدينة البالغ عددها ١٠١ ، ومحطتي توليد الكهرباء ، كما دمر ٨٠٪ من مساكن المدينة ، وحتى خطوط الترام اقتلعوها وحملوها معهم كمواد « خردة » . أما دار الأوبرا الرائعة التي دمرها بالقنابل فقد استعملت اسطبلًا ، ونهب متحف الفن ، فكان الناظر الى الصور التي أخذت في أجزاء مختلفة من المدينة يوم التحرير (٣ من يولية سنة ١٩٤٤) لا يرى سوى أطلال بناء أو بناءين ، وما عدا ذلك فصحراء تغطيها أنقاض تمتد حتى الأفق .

وبعد أن طاف بنا رئيس السوفييت المحلي بجوانب المدينة التي أوشك ان تتم إعادة بنائها في صورة أجمل وأبهى مما كانت عليه قبلا - حدثنا عن المحن التي عانتها لندن خلال الحرب ، وسألنا: هل ادركنا الآن لماذا يريد المواطنون السوفييت أن يعيشوا في سلام مع كل الأمم ؟ فأجبناه بأننا قد أدركنا ذلك حقا ، ثم طلب منا أن ننقل الى أهالي لندن تحية خالصة من أهل منسك ، وأردف: « لقد حاربنا تحت لواء واحد خلال الحرب العالمية الثانية ، فيجب الا نسمح لشيء ما بأن يثير الخلاف بين شعبينا اليوم » . وما كان السيد دلوجو شفسكى في مقالته هذه الا مرددا لما قاله لنا مئات الاشخاص خلال الاسبوع الذي قضيناه في المدينة ، وقد كتبنا بهذا الى عمدة لندن عند عودتنا ، فكتب السكرتير الخاص للعمدة في رده : أن سيادته يكون شاكرا لكم اذا أعربتم لرئيس سوفييت المدينة عن بالغ تقديره لهذه الرسالة التي يشعر بالتجاوب الكامل مع كل ما تتضمنه من عواطف ، وان سيادته ليسر ان ينتهز هذه الفرصة ليشاطر مواطني المدينة تمنياتهم الطيبة » .

وقد كان هذا تعبيرًا بين مدينتين عن الرغبة في التعايش السلمي والايمان به ، هذا الايمان الذي لا يقل أهمية عن الرغبة فيه ، وهاك مثلا آخر :

فى ٢٩ من أبريل عام ١٩٥٤ أبرمت حكومة الجمهورية الهندية والحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية اتفاقية للتبادل التجارى والثقافى بين التبت والهند ، وقال السفير الهندى نديام راجافان : « لم يكن من العسير على كلا الطرفين أن يتفقا على المبادئ العامة اللازمة لتوجيه هذه المفاوضات ، فقد كانت تدفعها آمال متشابهة فى الصداقة والتفاهم وحسن النية المتبادل . وهذه المبادئ العظيمة مثبتة رسميا فى الاتفاقية ، وهى مبادئ عزيزة على كل من الهند والصين » . فماذا كانت تلك المبادئ : (١) الاحترام المتبادل لسلامة أراضيها وسيادتهما (٢) عدم اعتداء احدى الدولتين على الأخرى . (٣) عدم تدخل أية من الدولتين فى الشؤون الداخلية للدولة الأخرى . (٤) المساواة وتبادل المنفعة . (٥) التعايش السلمى .

وبطبيعة الحال هناك كثيرون ، وخاصة فى مكاتب الصحف ، يعلمون مالا يعلمه ال ٣٦٠ مليون هندى وال ٦٠٠ مليون صينى الذين يعيشون فى الظلمات ، فسيقولون لنا : ان هذه المبادئ الخمسة ان هى الا كلام معاد ، ولكن هذا الرأى لا تقبله جماهير الناس فى جنوب شرقى آسيا ، والشواهد على هذا لا تزال ترى آتية بالمفاجآت لأدعياء المعرفة .

وفيما يلى مقالتان افتتاحيتان نشرتا فى صحيفتين شهريتين:

« ان بريطانيا - وان لم تقل حذرا عن أمريكا فى موقفها من نيات الشيوعيين او استعدادا لمقاومة أى اعتداء شيوعى سافر - تميل الى معارضة فكرة عالم مقسم بين الأخيار والأشرار ، بين بلاد يمكن عقد اتفاقات معها وأخرى لايمكن ذلك معها ، فتجارب بريطانيا تشير الى امكان استخدام الاتفاقات الدولية بين المصالح المتضاربة ، كما تستخدم لتأكيد المصالح المشتركة ، فقد كان من

بين أثبت الاتفاقات التي عقدتها بريطانيا اتفاقات جاءت نتيجة للصراع ، مثل الاتفاقية المبرمة مع فرنسا سنة ١٩٠٤ ، والاتفاقية المبرمة مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٠٧ ، وعلى هذا الأساس يكون التعايش السلمي أكثر من مجرد التجنب السلبي للحرب . . لو أننا قسنا كل عمل دولي بمقياس صارم من القانون والأخلاق لوجب مكافأة الأعمال الطيبة أو الأمم الطيبة جميعها ، ومعاقبة الأعمال الشريرة أو الأمم الشريرة جميعها ، وهذا لا يترك موقفا وسطا بين الأخلاق الودية والحرب العلنية ، بل انه لا يترك حدا وسطا في الحرب بين النصر والهزيمة التامة ، والنتيجة الحتمية لذلك أن يصبح العالم منقسما الى رجال شرطة ورجال عصابات ، ولكن مثل الحلف المقدس يبين أن محاولة بعض الأمم جعل العالم يسير على انظمة أخلاقية من محض وضعهم واختيارهم قد تؤدي الى تصدع هذا الحلف دون اصلاح العالم . (جريدة التيمس ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤) .

وهاك صوتا آخر :

« ان الشعب السوفيتي يؤمن بالرأى الصائب الوحيد القائل بأن كل أمة يجب أن تقرر بنفسها نوع النظام الاجتماعي ونظام الحكم في بلادها ، وليس لأي أجنبي الحق في أن يفرض عليها نظاما آخر أيا كان حسنا أو سيئا ! ولقد أقامت شعوب بلادنا النظام السوفيتي ، وحقت نجاحا باهرا في طريق الاشتراكية ، فهي تعد النظام الاشتراكي خير نظام ، وهي ممثلة عزيمة على الدفاع عما حققته من انتصارات ضد أي عدو . وقد نهض نظام ديموقراطي جديد سليم في الصين وبولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا والمانيا ، وثبتت دعائمه بفضل ارادة الجماهير الشعبية ، ومضى عمال هذه البلاد يعيدون بناء حياتها على أسس اشتراكية جديدة . »

ومن ناحية أخرى يسود النظام الرأسمالى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وبلادا أخرى كثيرة، فمصاير الرأسمالية فى كل بلد إنما تقررها عمليات التطور الداخلية فى هذه البلاد ، وكفاح جماهيرها الشعبية :

فالشعب البريطانى وحده هو الذى يستطيع أن يقرر بقاء الرأسمالية أو زوالها فى بريطانيا .

والفرنسيون وحدهم هم الذين يمكنهم أن يقرروا النظام الواجب سيادته فى فرنسا .

والايطاليون وحدهم لهم الحق فى اختيار النظام الاجتماعى والسياسى لاييطاليا .

ولقد بدأت فى الوقت الحاضر ، فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى بعض البلاد الرأسمالية الأخرى ، حركة تحثها الدوائر الحاكمة علنا ، وتهدف الى تسخيف فكرة التعايش السلمى بين كلا النظامين! إن الاعتراف بإمكان التعايش السلمى بين الرأسمالية والاشتراكية كفىل بأن يجرّد سياسة « مناطق النفوذ » من كل معنى ، ويهيىء السبل نحو تسوية سلمية للمشاكل الدولية القائمة ، ويؤدى الى تحسن الموقف الدولى بدرجة كبيرة (برافدا ، ٢٨ من يوليو عام ١٩٥٤) .

يبدو أن هناك قدرا كبيرا مشتركا بين كلا الموقفين ، أليس كذلك ؟ فلننظر الآن الى موقف رجلين من رجال الدين :

« لقد سررت حين قرأت فى الصحف أن أحد أقطاب الكنيسة الانجيلية ، وهو رئيس أساقفة يورك ، وضيّفنا عام ١٩٤٣ الذى سعدت بزيارته فى بريطانيا عام ١٩٤٥ - قد أضاف صوته القوى الى صوت البشرية المحبة للسلام جمعاء بقوله :

ان من الممكن القيام بمحاولة للتوفيق بين شعوب تعتنق أفكارا متباينة .

ان نياقة يؤيد أيضا فكرة التعايش السلمى بين الامم ذات الانظمة السياسية المختلفة . وهذه الفكرة تؤيدها الكنيسة الروسية الارثوذكسية بقوة فى مؤتمرات السلام ، اذ أنها ترى فيها تحقيقا للمثل العليا المسيحية ، مثل الصداقة والاخاء . (عن تقرير بقلم المطران نيكولاى مطران كروتسكى وكولومنا فى صحيفة «الاخبار» المسكوفية بتاريخ ١ من اكتوبر عام ١٩٥٣) .

وقال رئيس أساقفة كانتربرى الدكتور فيشر فى حديث صحفى له بمدينة ادمنتون بولاية البرتا يوم ١٩ من سبتمبر عام ١٩٥٤ (نقلا عن برقية لوكالة الانباء المتحدة) :

« ان الحرب لا تكون حتمية أبدا ، ولا أحسب أن حربا عالمية أخرى يحتمل أن تقع . »

وذكر أن تدبير خطة للتعايش السلمى يمكن أن يؤدى الى خفض التسليح وتهدة الخوف من القنابل الذرية . ثم قال :

« فليكن سلم بارد بعد حرب باردة . ولكن علينا أن نقر هذا السلم على كلا الجانبين من الستار الحديدى . »

ومع ان الدكتور فيشر قد حث على استمرار التسليح الدفاعى، فقد قال : ان الدول الغربية يجب أن تقبل لروسيا : « نحن مستعدون للتعايش معكم اذا حافظتم على هذا العهد وامتنعتم عن التدخل . »

ويمكننا أن نستشهد بأقوال أخرى مماثلة ، ولكل منها طابعه القومى الخاص ، وأسلوبه الذى يناسب بلدا بعينه ، وقد يحتوى على بعض التحفظات ، ولكن كل عاقل لا يستطيع أن ينكر

ان وجوه الشبه بينها أظهر من وجوه الاختلاف . من الواضح ،
اذن ، ان فكرة التعايش السلمى هذه تنطوى على معنى ما .

وقبل أن ندقق البحث عن منشأ هذه الفكرة ، ومؤداها ،
ومدى قيمتها - يجب أن ندرك أولا ان هناك بعض الاشياء التى
تميزها عن غيرها .

فأولها انها أكثر من الفكرة البسيطة القائلة بان الدول يجب
أن تعيش فى سلام جنبا الى جنب ، أو يمكنها أن تعيش كذلك ؟
فمنذ آلاف السنين ، أو ربما منذ بدأ الناس يعيشون معا فى
مجتمعات قبلية - وجدت مناقشات ونظريات حول امكان أن يعيش
الانسان - الانسان بوجه عام ان صبح هذا التعبير - فى سلام مع
الانسان . ويمكن القارئ أن يجد أمثلة كثيرة لذلك بالرجوع الى
أى كتاب فى تاريخ التحكيم الدولى ، أو حركة السلام ، أو محاولات
التنظيم الدولى ، أو ما الى ذلك ، ولكن بينما نجد عددا لا يحصى من
الفلاسفة والسياسيين يعتمدون على عقد المقارنات بعالم الحيوان ،
أو بأفراد الاسرة الواحدة ، أو بالعصور السالفة حين كان الناس
يستصلون أسلحة أكثر بدائية ، ليصلوا الى احدى نتيجتين : اما أن
الناس مضطرون بطبيعتهم الى التحارب أو ان الانسان ينقاد آخر
الامر بطبيعته الى الاتفاق مع أبناء جنسه .

بينما نجد هذه المقارنات والمناقشات فان فكرة التعايش
السلمى بين أمم تختلف فيما بينها فى نظامها الاجتماعى - لم تظهر
قط ، وسبب ذلك - من ناحية - ان البحث والتفكير كان يدور
حول الانسان بصفة عامة - الانسان كنوع - دون اهتمام كبير
بالمجتمعات المعينة التى كانت تحيط بأولئك المفكرين . ومن ناحية
أخرى ان المجتمعات المنظمة القائمة جنبا لجنب كانت متشابهة بوجه
عام من حيث الانظمة الاجتماعية باستثناء فترات قصيرة جدا .

وعلى أية حال فمنذ نحو سبعة آلاف عام توالت مجتمعات
الزارعين الاحرار - الذين كانوا يعيشون أولا فى جماعات قبلية ،
ودخلوا بعد ذلك تحت حكم أرستقراطيات مالكة للعبيد، أو أصبحوا
كلهم ملاك عبيد كثيرين أو قليلين - ثم المجتمعات الاقطاعية ، ثم
الدول الرأسمالية وكل منها يوجد شكل التنظيم الاجتماعى الخاص
المميز لكل حقبة لاحقة . وخضعت التشكيلات الاجتماعية التى هى
أكثر بدائية لحكم المجتمعات التى هى أكثر تقدما ، وكان ذلك يتم
عادة - كما هو المنتظر - بطريق الغزو .

وقد تصارعت الدول الاقطاعية فيما بينها أو حاولت أن تغزو
ما يجاورها من مجتمعات زراعية (كما فعل الانجليز النورمان فى
أيرلندا أو الامارات المنتشرة فى الوديان السويسرية) . وشنت
الدول الرأسمالية الاولى فى القرن السابع عشر وما تلاه حروبا على
الدول الاقطاعية للحصول على الاسواق والمواد الخام ، وأنشأت
تجارة رقيق مربحة بالقضاء على المجتمعات القبلية فى افريقية . ثم
حاربت الدول الرأسمالية فى القرن التاسع عشر لتقسم العالم فيما
بينها ، وعملت على اخضاع الدول الاقطاعية المنهزمة فى آسيا
وافريقية لحاجاتها الخاصة بتحويلها الى موارد للعمل المأجور
الرخيص أو للمواد الخام . وفى كل هذه المراحل كانت تقوم -
بطبيعة الحال - فترات من السلم بين الدول ، ولكن مسألة
التعايش السلمى بين دول تختلف فى أنظمتها الاجتماعية لم تظهر
قط فى صورة مبدأ من المبادئ .

ولما بدأت الحركة الاشتراكية تتطور خلال حركة النظام
الرأسمالى نفسه عند توسعه فى القرن التاسع عشر بدأت لفورها
تناقش هذه المسألة ، وهى : هل يمكن قيام سلم دائم بين الدول
الرأسمالية ؟ وفى اجابتها عن هذا السؤال بالنفى بدا أنها تجيب
مقدما عن تلك المسألة الافتراضية المحضة ، وهى : هل يمكن للدول

الاشتراكية المستقبلية أن تعيش فى عالم واحد مع الدول الرأسمالية، وقد تكهن جاك لندن فى كتابه « الكعب الحديدى The Iron Heel (١٩٠٧) بالحرب بين كلا المعسكرين على أنها نتيجة طبيعية ، وكانت الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ ، وما قوبلت به من قمع عنيف ، ماثلين فى الاذهان آن ذاك .

ثم بدأ الناس يتساءلون عن امكان قيام التعايش السلمى بين دول تختلف فى نظامها الاجتماعى حين دخلت مرحلة جديدة متميزة من التاريخ ، بأن وجدت بالفعل ، ولأول مرة ، الى جانب الدول القائمة على الملكية الخاصة . للأراضى والصناعة والمال والتجارة - دول تقسوم على الملكية العامة لهذه الاشياء جميعها . ولم تصبح المسألة قضية حقيقية تدرس من حيث المبدأ كما يتناولها الجدل السياسى والعمل الدبلوماسى الا بعد عام ١٩١٧ حينما أقيمت الجمهورية السوفيتية فى روسيا .

ويضاف الى ما سبق أمر آخر يتصل بهذه الحقيقة التاريخية البسيطة ، وهو ان المسألة لم تظهر الا فى وقت (أول وقت - على ما نعلم - فى تاريخ الانسان باستثناء عهد دول المدن الصغيرة فى بلاد اليونان القديمة) بدأت فيه جماعات كبيرة من الناس الذين كانوا فيما مضى لايتحدثون فى الشئون الخارجية - بدءوا يتدخلون فيها فجأة تدخلا نشيطا كأمر عادى من أمورهم اليومية . وكانت قد وقعت ارهاصات متفرقة لهذا الامر كالذى حدث حينما أيدت الجماهير الكبيرة من العمال البريطانيين العلاقات السلمية مع الولايات المتحدة عام ١٨٤٣ - ١٨٤٤ ، بعد أن وطدت الطبقات الحاكمة الفرعة الغاضبة عزمها على تعضيد مالكي العبيد من أهل الجنوب ، أو حينما أعلنت الطبقة العاملة فى سانت بطرسبرج فى نوفمبر سنة ١٩٠٥ الاضراب العام تأييدا للشعب البولندى الزاح

تحت عبء الحكم العرفى القيصرى ، وكان هذا الاضراب أول حركة شعبية فى التاريخ ضد اضطهاد شعب مستعبد .

ولكن التدخل المستمر لملايين الناس فى الشئون الخارجية ، ذلك التدخل الذى بدأ فى بريطانيا بكفاح حركة العمال ضد الهجوم على روسيا السوفيتية عام ١٩١٩ والذى انتشر بعد ذلك من دولة الى أخرى حول قضايا شتى ، ولكن هدفه الدائم كان صيانة السلام من خطر يتهددهم هذا التدخل يعد شيئا جديدا فى التاريخ . وكان ظهوره على التحديد حين ولدت أول دولة ذات نظام اجتماعى جديد كل الجدة ، ولا يقوم على الملكية الخاصة .

وبقيت ملاحظة أخرى : هل حدث بمحض الصدفة أن تغيرت النظرة الى موضوع التعايش السلمى الذى ظل موضوعا غير مستحسن طوال سنوات عدة أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فى الوقت الذى بدهت فيه هذه الحقيقة مئات الملايين من الناس - مئات الملايين حقيقة لا مجازا - : « ان البديل من التعايش هو عدم العيش » (على حد تعبير أحد المنسوين الى مؤتمر حزب العمال المنعقد فى ميناء سكاريرا عام ١٩٥٤) ؟

لا مجال للشك فى جواب هذا السؤال ! ان انفجار القنبلة الهيدروجينية هو الذى دفع زعماء حزب العمال فى انجلترا - وهو اكبر منظمة اشتراكية فى العالم خارج الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الديمقراطية الشعبية - الى المطالبة بما أصرروا على

معارضته من قبل : أعنى عقد اجتماع بين رؤساء الدول الكبرى لغرض الوصول الى اتفاق سلمى حول هذه المسألة بالذات .

اذن ففكرة التعايش السلمى هذه تنطوى على معنى ما ، انه معنى أكبر من مجرد آمال مخلصه لقوم يحلمون، فالتعايش السلمى أمر يتحدث عنه بوضوح عشرات الملايين من الناس ، لا عن طريق ممثليهم فقط، بل كأفراد من الرجال والنساء ، انه يستحق اهتماما أكبر ، فلننعم النظر فيه .

الفصل الثانى

لم نشأت الفكرة بعد عام ١٩١٧ ؟

أوجدت ثورة نوفمبر سنة ١٩١٧ فى روسيا موقفا جديدا فى العالم ، وكانت السبب المباشر فى ظهور هذا المبدأ الجديد فى العلاقات الدولية ، ولكن حكام باقى العالم لم ينظروا الى مستقبل العلاقات مع الجمهورية الروسية الفتية هذه النظرة .

فقد قوبل ظهور روسيا السوفيتية فى حلبة السياسة الدولية بخوف وعداء شديدين ، فربما كان هناك خلاف حول افتتاحية « الديلى تلجراف » الشهيرة الصادرة فى ٥ يناير سنة ١٩١٨ ، والتي قالت عن البلاشفة : « ان أى عاقل لا يتوقع لهم البقاء أكثر من شهر » ، ولكن مما لا شك فيه أن مستر تشرشل قد عبر عن رأى كثير من الحكومات وطبقات الملاك صاحبة النفوذ حين كتب عن « البغض والاحتقار اللذين كان الحلفاء يخصصون بهما البلاشفة » « الأزمة العالمية World Crisis - الجزء الثانى ، القسم الثالث ، الفصل ١٧) وهذا لا ينطبق على دولتى التفاهم الودى (وانجلترا وفرنسا) فحسب ، وانما على دول وسط أوربا أيضا .

ولهذا فان النتيجة الأولى لثورة نوفمبر لم تكن التعايش السلمى ، بل عكسه ، فقد بدأت ألمانيا والنمسا وتركيا بإرسال جيوشها الى الأراضى السوفيتية وأساطيلها لضرب الموانئ السوفيتية بالقنابل أو محاصرتها أو احتلالها ، وتبعتها فى هذا العمل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، حتى بلغ عدد هذه الدول

أربع عشرة دولة • ولما كانت حالة روسيا سيئة في عام ١٩١٧ فقد انتقلت نتيجة لذلك التدخل من سييء الى أسوأ ، واستمرت الحرب في أوروبا الشرقية ٢٤ شهرا بعد انتهائها في الغرب •

وهكذا أضيف حوالى مليون ونصف المليون الى أربعة الملايين من الضحايا الذين فقدتهم روسيا في المدة ما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٧ • كما وقع كثير من الدمار المادى وخاصة بالسكك الحديدية والمصانع والمناجم •

ولكن العدوان الأجنبي - على خلاف ما حدث في الثورة الفرنسية - لم ينجح في التغلب على الحكومة الثورية آخر الأمر ، بل على العكس ثبتت دعائمه وتحكك أعضاؤها ، وامتحننت برامجها وخططها امتحانا عمليا تحت أسوأ الظروف ، كما تعاظمت قوتها العسكرية ، واتسع مجال تأثيرها السياسى اتساعا كبيرا • وكانت الحكومة السوفيتية في قمة قوتها الحربية حين غادرت آخر القوات الأجنبية أراضيها في أوروبا في خريف عام ١٩٢٠ وأراضيها الآسيوية في ديسمبر سنة ١٩٢٢ • وفي الوقت نفسه أدى مجهود الغزو الذى استمر شهورا كثيرة بعد انتهاء الحرب مع ألمانيا الى هزات داخلية في الدول الأوروبية : من اضرابات الجنود في بريطانيا في يناير سنة ١٩١٩ ، الى التهديد باضراب عام في أغسطس سنة ١٩٢٠ ، ومن عصيان الأسطول الفرنسى في البحر الأسود في عام ١٩١٩ الى احتلال العمال الايطاليين للمصانع بقيادة الحزب الاشتراكى في عام ١٩٢٠ • وفي جميع أنحاء العالم الاستعماري قامت اضطرابات لم يسبق لها مثيل ، وخاصة في مصر والهند •

فالدواء الذى استعمل ضد البلشفية في روسيا انما زاد العلة سوءا في نظر السياسيين الذين استخدموه !

ولكن لم تلبث أن نشأت في نهاية عام ١٩٢٠ وأوائل عام

١٩٢١ مشكلة : الى أى حد يجب أن تصل العلاقات مع الحكومة الثورية فى روسيا ؟ فالحملات الخارجية قد فشلت فى قلبها أو حتى زعزعتها ، كما أنها قد ردت لأعدائها الصاع صاعين : أما الدول الأخرى ، وقد خابت خططها ، ومن ثم أصابها الوهن فقد ظلت دولا ذات اقتصاد رأسمالى - ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، واستثمار خاص فى البلاد المستعمرة - ولم تكن بعد مهددة تهديدا جديا بحركات ثورية من داخلها ، فهل كان من المحتم أن يستحكم العداء الدائم بين كلا القسمين من العالم ، عداء لا تتخلله سوى فترة الهدوء الضرورى التى تسبق قيام حروب جديدة وكانت ثمة طريقة لمواجهة هذا الموقف الذى لم يسبق له مثيل ، هذا الموقف الناشئ عن دولة طارئة لم تروض ولم تزود بهيئة جديدة من الحكام الذين يحرصون على القديم ولكنهم يحرصون أيضا على ألا يعاودوا أسفارهم ، (كما حدث فى انجلترا عام ١٦٦١ وفى فرنسا عام ١٨١٥) - بل على العكس ، أصبحت ثورية فعلا أكثر مما كانت منذ أربع سنوات ؟

فى هذه الظروف أعلنت لأول مرة فكرة التعايش السلمى بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وإن شئت التحديد فقد ولدت الفكرة قبل ذلك بكثير ، كما سيتضح من الفصل التالى ، ولكن لم تكن هناك مثل هذه الفرصة لإعلانها على نطاق دولى كما حدث الآن ، وهنا يحسن بنا أن ننظر الى هذه الفكرة من وجهتى النظر المتعارضتين : وجهة نظر الجمهورية السوفيتية ووجهة نظر الدول الرأسمالية :

فمن وجهة نظر المبادئ الماركسية لم يكن ثمة ما يحتم حروبا دائمة بين دولة اشتراكية وبين الدول الرأسمالية ، وهناك رسالة شهيرة من انجلز الى كاوتسكى (فى ١٢ من سبتمبر عام ١٨٨٢) تقول : ان شيئا واحدا فحسب هو المؤكد فيما يختص بالدولة

الاشتراكية المستقبلية : « إن الطبقة العاملة المنتصرة لا يمكنها أن تفرض أى نعم من أى نوع على أية أمة أجنبية ، دون أن تعرض انتصاراتها هي نفسها للخطر بهذا العمل . وبطبيعة الحال ، يستثنى هنا الحروب الدفاعية بأنواعها المختلفة » .

وهكذا تكهن انجلز بإمكان قيام دولة اشتراكية فى عالم غير اشتراكي ، دولة ترفض أية محاولة لنشر الاشتراكية خارج حدودها بقوة السلاح ، ولكنها مستعدة للدفاع عن نفسها اذا هوجمت . والاستنتاج الوحيد الممكن من هذا هو أن مثل هذه الدولة سيكون عليها أن تحاول إقامة علاقات طبيعية مع الدول الرأسمالية ، وأن تمتنع عن محاولة ايجاد نوع من الاستعمار «الاشتراكي» . بالركوب على ظهور الآخرين بعد أحداث ثورة اجتماعية فى بلادهم » (كما أشار لينين فى سنة ١٩١٦) .

والواقع أن الشيء الوحيد الذى يتضح بعد تأسيس الدولة السوفيتية هو أن السعى نحو الاشتراكية يستلزم جهودا ضخمة من جانب ملايين الناس العاديين ، ويقتطع جسارة فى طاقاتهم ومقدرتهم على المبادأة ، وهذا لا يتفق فى شيء مع الجهد الحربي والدمار الحربي ، فقد كان من الضروري تغيير وجه الاقتصاد الزراعى المتأخر بإنشاء صناعة حديثة ذات انتاج واسع ، مع احتمال أن ذلك ربما لا يتم باستيراد رأس المال من الخارج ، وكان من الضروري جعل البلاد قادرة على أن تقدم - عند الحاجة - جميع الآلات اللازمة للدفاع عن نفسها ولاستثمار مواردها الطبيعية فى الوقت نفسه .

وكان من الضروري كذلك تعليم الكتل الشعبية حتى تتاح لأبناء جميع العمال والفلاحين الفرص التعليمية التى كانت متاحة لأبناء ذوى اليسار لا فى روسيا فقط بل فى أرقى بلاد العالم .

وكان من الضروري اعطاء كل فلاح - وهو يمثل غالبية

السكان - الفرص الفعلية نفسها فى زيارة المسارح ودور الكتب والمتاحف ودور الموسيقى ، والمزايا الطبية والصحية التى يتمتع بها أرقى سكان المدن .

والى جانب كل هذه الاصلاحات المادية كان لا بد أن تحدث تغييرات ذات طابع خلقى أعمق : مثل التغلب على ميراث الكسل والبيروقراطية وميل الانسان الى استغلال أخيه الانسان واستغلال الجمهور ، وفوق هذا كله انحصار الفرد فى ذاته وانصرافه عن الشئون العامة ، وكل ذلك تراث مئات السنين التى حيل فيها بين سواد الرجال والنساء وبين السيطرة على حياتهم وعلى مجتمعهم . فكيف كان يمكن السعى نحو أى من هذه الأهداف المادية أو المعنوية الا فى ظل السلام ؟

على أن التخلّى عن هذه الأهداف كان يكون خيبة لكل الغرض من ثورة ١٩١٧ ، ألا وهو ارساء أسس نظام اشتراكى للمجتمع ، ثم بناء الاشتراكية على هذه الأسس ، وأخيرا تطور الاشتراكية الى شيوعية .

ومن جهة أخرى ، فان التسليم الرشيد بتلك الحقيقة القائلة بأن حلقة السلسلة الرأسمالية انما انكسرت فى روسيا تحت ضغط الطبقة العاملة لأنها كانت أضعف الحلقات فى النظام الرأسمالى الدولى - ان التسليم بهذه الحقيقة أدى الى نتيجة وهى أن الدولة الاشتراكية اذا عاشت فى سلام مع العالم الرأسمالى أمكنها الانتفاع نفعا كبيرا بتبادل منتجاتها مع الدول الأخرى ، واقتباس طرقها المتقدمة فى الصناعة ، وتبادل نتائج العلم والثقافة مع الدول الرأسمالية ، واستيعاب أرقى الثقافات القومية للدول الأخرى ، تماما كما كانت تحاول أن تمتص - من أجل الشعب - أفضل النتائج الحضارية التى حققتها العهود الماضية فى روسيا .

ونقد وجد هناك من جادلوا بأن هذا معناه تقوية الرأسمالية مع تقوية الجمهورية السوفيتية ، ولكن لينين ظل يؤكد أن الجمهورية السوفيتية لم تأخذ على عاتقها قط مهمة تغيير العالم بقواها وحدها فقط ، فلقد كانت تكفيها مهمة العمل على نجاح الاشتراكية داخليا ، واثبات أنها ممكنة ، وضرب المثل على أنها ستوفر آخر الأمر لسواد الناس حياة أفضل من حياتهم في العالم الرأسمالي .

لقد كانت المشكلة الحقيقية أمام الدولة الاشتراكية هي امكان التعايش السلمى مع الدول الرأسمالية ، لا كون هذا التعايش السلمى مرغوبا فيه . وهنا تعطى عبقرية لينين الفاتكة الجواب عن هذا السؤال حتى قبل الثورة : فالسرعة غير المتكافئة لتطور الدول الرأسمالية العظمى فى عهد الاحتكار ورأس المال المسالى ، وتصدير رأس المال المسالى هذا ، لم تؤد فقط الى رغبة دائمة فى اعادة تقسيم العالم بتأليب « من يملكون » على « من لا يملكون » ، بل كان لابد أيضا أن تقسم الدول الرأسمالية - دائما - قسمين : دولا مهتمة بتأييد السلام ، ودولا قليلة مستعدة للحرب أو ساعية اليها ، وكلا القسمين يتخذ موقفه الخاص لأسباب مادية ، فليس من الضرورى أن تدبر روسيا السوفيتية مؤامرات معقدة من أجل تكتيل قوى السلام ، لأن عدد الدول التى لا صالح لها فى الحرب - فى أى وقت - كان يفوق بكثير عدد الدول المستعدة لخوضها . والدول الصغرى على وجه الخصوص ليست لها مصلحة ترتقبها من الحرب ، بل كل مصلحتها - غالبا - فى المحافظة على السلام . واذن فان دبلوماسية الدول الاشتراكية ينبغى أن ترمى الى هدف يمكن تحقيقه تماما ، وهو كسب صداقة الغالبية المحبة للسلام ، لردع الأقلية الميالة للحرب اذا أمكن ذلك .

وفضلا على ذلك فان هذا الاختلاف فى المصالح بين الحرب

والسلم قد أثر في الحياة الداخلية للدول الرأسمالية أيضا : ففي ظروف الحرب الحديثة ، حيث الجيوش المحترقة لم تعد تفي بالحاجة وحيث الشعوب تلقى القاء في ميدان القتال ، شملت القوى المعادية للحرب في أية دولة رأسمالية الغالبية العظمى من الطبقة العاملة التي أصبحت أكثر همة في الدفاع عن مصالحها الخاصة مما كانت في أي وقت مضى في التاريخ . وهكذا وجد في العالم الرأسمالي كتلة قوية يمكن أن تعمل من أجل السلام ، والفضل في ذلك يرجع الى الاستعمار الذي هو أرقى مراحل الرأسمالية ، والذي جلب مخاطر حروب أعظم وأعظم (ومهد في روسيا لقيام الثورة الاشتراكية) . فكانت هذه الكتلة مؤلفة من تلك الدول الكبرى التي لم يكن لها - لفترة من الوقت - أية مصلحة في الحرب ، ومن الغالبية العظمى من الدول الصغرى وغالبية الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية كلها . واذن فان مهمة الدبلوماسية الاشتراكية هي أن تجد أساسا للتفاهم المتبادل مع كل هذه القوى التي تهدف نحو السلام ، اذ ان المصالح المادية والأدبية للشعوب التي تبني الاشتراكية ترتبط في هذه الآونة - وربما لأجيال مقبلة - بالمصالح المادية والأدبية لهذه القوى .

ولننظر الى المسألة الآن من وجهة نظر حكومات الدول الرأسمالية في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، تلك الحكومات التي واجهت الحقيقة المرة بأن الجمهورية السوفيتية قد صمدت ثلاث سنوات للعدوان ، وأصبحت أقوى بكثير منها في سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ .

وقد ثبت مرارا في العصر الحديث أن الحرب تعد خطرا جسيما على النظام الرأسمالي نفسه وعلى الحكومات المؤلفة من طبقات مالكة ، كما حدث في باريس سنة ١٨٧١ ، وفي روسيا

سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، وفي هونغارييا وبعض أجزاء المانيا سنة ١٩١٩ .

وقد تعهدت الحركة العمالية الحديثة فى جميع الدول منذ سنة ١٩٠٧ (وهو تاريخ عقد المؤتمر الاشتراكى الدولى فى شتوتجارت) باستخدام السخط والمصاعب التى توجد بها الحرب الحديثة للمجتمع الرأسمالى من أجل القضاء على هذا المجتمع تماما .

وبالرغم من أن هذا القرار الذى كرر فى مؤتمر كوبنهاجن سنة ١٩١٠ وفى مؤتمر آخر خاص فى بال سنة ١٩١٢ ، بالرغم من أن هذا القرار لم ينفذ فى سنة ١٩١٤ فإنه لم يكن فى وسع أحد أن يتكهن بأنه لن يتحول الى خطر فعلى كما أريد به بعد أن ضربت روسيا المثل على هذا التحول سنة ١٩١٧ :

فقد كانت حروب القرن العشرين مختلفة عن الحروب السابقة من حيث اعتمادها على تعاون الطبقة العاملة الصناعية ، تلك الطبقة التى تختلف اختلافا تماما فى التقاليد ، وفى شعورها بقوتها ، وفى تنظيمها ، عن أصحاب الحرف والصناع فى المجتمعات السالفة ، لقد كانت الطبقة العاملة الحديثة - (والى حد ما غالبية المواطنين فى الدولة الحديثة) - أصعب قيادا حين يتعرضون جميعا لخطر الفناء بالمجاعات أو المذابح ، وكانوا يدركون - شيئا فشيئا - مدى قوتهم اذا انتظموا فى منظمات سياسية وصناعية كبيرة ، فلماذا تغامر الدولة بكل شئ فى هذه الظروف اذا كانت الطبقة الحاكمة راضية - على العموم - بما تملكه ، وبالفرض التى أمامها فى العالم ، أو اذا كانت يائسة من اقتطاع امبراطوريات جديدة لنفسها ، لأن مواردها المحدودة لا تساعد على ذلك ؟ واذا كان الأمر كذلك ، فإن على هذه الدول أن تحدد موقفها فى الوقت المناسب وتتيقن أنها لن تساق الى مغامرات متصلة بسبب عناد طبقة حاكمة أخرى فى دولة أخرى قد أخذت للحرب أهبتها .

وقد كان هذا هو الوضع - مثلا - بالنسبة الى غالبية الطبقة الرأسمالية البريطانية سنة ١٩٢١ اذا قابلناها بوضع المستثمرين الذين كانوا لا يزالون يديرون السياسة الفرنسية .

ومسألة ثانية وهى أن استمرار العداء للطايرء الجديد على مجتمع الدول كان يعنى استمرار الانكماش فى السوق العالمية التى كانت مرتبكة بالفعل ، وكان على كل دولة تجارية أن تراعى ذلك جيدا ، وقد كانت روسيا قبل سنة ١٩١٤ تصدر ربع صادرات العالم من القمح وثالث ماتستورده بريطانيا من الزبد ، وكان صادرها من الدجاج والبيض أكبر بكثير من سائر الدول الأوربية، وكانت تمد العالم بأكثر من ٧٥٪ من القنب المستعمل فى ذلك الوقت ، كما كانت أولى الدول من ناحية وفرة مواردها من الأخشاب . وكان منع هذه المواد الغذائية والخامات والبضائع غير الكاملة التجهيز أمرا فى غاية الخطورة (كما أشار مستر لويد جورج رئيس الوزراء حينئذ ، فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠) .

وكان لا يقل خطورة عنه استمرار الحرمان من هذا المنفذ لصادرات البلاد المتقدمة صناعيا من الآلات وغيرها من البضائع الانتاجية ، وهو منفذ أكبر بكثير من ذلك الذى كان موجودا أيام الحكم القيصرى - منفذ تفتحه جهود دولة اشتراكية لانجاز تغييرات أساسية فى اقتصادها، ومن هنا لم يكن العداء الدائم لدولة اشتراكية أمرا غير مأمون فحسب ، بل كان فيه خسارة اقتصادية أيضا .

هذا الى أن الارتفاع المحسوس فى مستوى المعيشة بين أمم الامبراطورية الروسية السابقة التى كانت تعيش قبلا فى مستوى منخفض جدا ، كان يعنى فتح أسواق جديدة تماما للصادرات ، سواء فى ذلك الصادرات ذات القيمة المادية والصادرات ذات القيمة الثقافية ، كما أن اطراد المنافسة بين الدول التى هى أكثر تقدما

من الوجهة الصناعية كان معناه أن الأسواق التقليدية في الدول التي هي أقل تقدما أخذت تنتقل فعلا من يد الى يد ، وتسبب متاعب جمة للمحتكرين السابقين ، فكانت العلاقات السلمية مع دولة تعدادها ١٥٠ مليون نسمة دولة عازمة على تحسين أحوالها المعيشية ، ولكنها لن تتمكن خلال سنوات كثيرة من تحقيق ذلك بالسرعة التي ترضيها - كانت العلاقات السلمية مع مثل هذه الدولة كفيلة - على أية حال - بأن تحل بعض مشاكل التصدير وأن توجد - في الوقت نفسه - رصيда من حسن النية عند العلماء الذين يمكن أن يوجدوا في المستقبل .

وكان هناك أيضا عالم ثقافي وفني وعلمي لا يستطيع أن ينفصل الى الأبد - في أي من الطرفين - عن بعض المنابع الرئيسية لالهامه ، وكان التعايش السلمي بالنسبة لأمثال هؤلاء الناس شيئا عزيزا كمعزة حصة الاسهم على المستثمر أو الربح على التاجر ، وقد كان الرواج الذي صادفته من أول الأمر تلك الكتب التي سجلت مشاهدات الزوار للجمهورية السوفيتية ، ككتاب آرثر رانسوم ، « ستة أسابيع في روسيا » سنة ١٩١٩ ، وكتاب وليم ت . جود « البلشفية تعمل » (سنة ١٩٢٠) - راجعا الى حد كبير الى اهتمامها بالتقدم الثقافي هناك .

زد على ذلك أنه كان هناك أناس بعيدو النظر فهموا أن معاداة الاشتراكية ان اقترنت بقوة السلاح قد تؤدي الى عكس المقصود . فان كانت الاشتراكية في الداخل قد أصبحت خطرا بعد الحرب العالمية فانما أصبحت كذلك لان السواد الأعظم من العمال قد اقتنعوا بمزاياها بسرعة متفاوتة (في البلاد المتلفة) نتيجة ظروف حياتهم ؛ فالحرب ضد الجمهورية السوفيتية ، ورفض إقامة العلاقات العادية معها - لن تؤدي الى اقناعهم ، بل الى عكس

ذلك : كما أن إبقاء المشكلات الدولية الكبيرة القائمة سنة ١٩٢٠ و١٩٢١ كنتيجة للحرب العالمية الأولى ، أو زيادة هذه المشكلات حدة - كانت حرية بأن تجعل الطبقة العاملة أكثر عرضة لاغراء الاشتراكية؛ فالرأسمالي أو عدو الاشتراكية إذا كان مقتنعا بأفضلية نظامه ، افتناع الاشتراكي بنظامه الاشتراكي - يرى من الأسلم ترك كلا النظامين لمحك المنافسة في حالة من السلام النسبي ، ليظهر كلاهما ما عنده . وحتى أولئك الذين عدوا في قرارة نفوسهم أن السلم مجرد هدنة ، وأن الرد العملي الوحيد على الاشتراكية إنما هو خنقها بالقوة - حتى أولئك أدركوا (في بلاد كثيرة على أية حال) أن الدعاية الفجة التي كانوا يقومون بها خلال فترة الحرب الفعلية ضد روسيا الاشتراكية من سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٢٠ ، هذه الدعاية قد أفلست ولم تعد تفي بأغراضها ، وأصبح من الضروري أن يستبدل بها نوع آخر أكثر دهاء .

وهكذا خلق صمود الجمهورية السوفيتية لكل الصدمات أنواعا من المصالح عند الجانب الرأسمالي التقت جميعها عند نقطة واحدة وهي : الحاجة الى إيجاد طريقة للتعايش مع الجمهورية السوفيتية في نفس العالم ولو لمدة ما ، ورفض اتباع الدول الأخرى أو الجماعات السياسية الأخرى التي ظلت جانحة الى قهر الدولة السوفيتية عن طريق الحرب المباشرة .

وعلى ذلك فإن التعايش السلمي بين دول تتعارض في نظامها الاجتماعي لم ينشأ اصطناعا ، ولم يكن لعبة بارعة ؛ ففكرته نشأت سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ عن نظرة واقعية من كلا الجانبين لحاجاته وإمكانياته ، بل إن الفكرة لم تنشأ إلا لأن مصالح الدولة الاشتراكية اتفقت لمدة طويلة - قد تدوم أجيالا - مع مصالح قسم كبير جدا من الدول في العالم الرأسمالي ، ومع مصالح السواد الأعظم من الطبقات العاملة في هذا العالم .

ولقد وجد موقف مماثل منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة الى الديمقراطيات الشعبية فى أوربا الشرقية والصين ؛ وفى حالة الدول الأولى لم توجد مرحلة تمهيدية من غزو جديد ، كما حدث فى روسيا قبل ثلاثين عاما ، ولكن جربت كل وسيلة ما عدا الغزو ؛ من محاولة قلب نظام الحكم الداخلى لهذه الدول ، الى الجصار المالى ، الى قطع العلاقات الدبلوماسية ، الى رفض افساح مكان لهذه الدول فى هيئة الامم ! غير أن هذه المحاولات كلها لم تنجح بل استطاعت هذه الدول - برعاية الاتحاد السوفيتى - أن تثبت للعاصفة ..

على أن هذه الدولة ليست كما مهملا ، فان تعدادها جميعا يبلغ نحو مائة مليون نسمة ، وهى أبعد عن أن تكون حديثة العهد فى فنون الصناعة والزراعة الحديثة ، وان كانت « الحقائق الأساسية عن هذه البلاد التى تناولها البحث هى أنها بلاد زراعية مكتظة بالسكان ، فقيرة » كما أشار المعهد الملكى للشئون الدولية فى سنة ١٩٤٠ .

أما عن تقدمها الصناعى فلا يمكن أن يقال أنه عظيم ، والواقع أن التصنيع كان أملهم الرئيسى فى الاصلاح (« أوربا الجنوبية الشرقية » الصفحات ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٣٥) ومن الحق أن السياسة التى اتبعت منذ عام ١٩٤٤ لم تكن تلك التى اقترحها المعهد الملكى خلال الحرب : وهى أن « الكومنولث البريطانى والولايات المتحدة قد يكون عليهما أن يقوما بالدور الرئيسى بتقديم السلع الانتاجية على أساس قروض طويلة الأمد » (« أوربا المحتلة » ، سنة ١٩٤٤ ، ص ٧١) ؛ ومن هنا اضطر الاتحاد السوفيتى الى أن يسد الشغرة ، ولكن الذى لا شك فيه هو أن هذه الشعوب عازمة على تصنيع نفسها وعازمة فى الوقت نفسه على التوسع فى زراعتها على أسس حديثة وعلى رفع مستوى معيشتها ، ولقد وصلت حتى الآن الى نتائج ملموسة فى هذه التواخى جميعا ؛

فهي الآن أقوى بكثير مما كانت سنة ١٩٤٤ ؛ فما معنى اتباع سياسة المقاطعة التجارية وقطع العلاقات العائلية والسياسية والثقافية والعلمية معها ، في حين أن هذه السياسة ظاهرة الافلاس ؛ لقد أثرت من جديد حول هذه الدول جميع المجادلات التي سبق أن أثرت قبل خمسة وثلاثين عاما عن الاتحاد السوفيتي .

وهذا الوصف أكثر انطباقا على حالة الصين ؛ فهذه البلاد الشاسعة الأطراف التي يبلغ تعداد سكانها ستمائة مليون نسمة ، أي ربع سكان الكرة الأرضية لها اليوم حكومة تختلف الآراء بشأنها تبعا لميول المرء وأهوائه السياسية ، ولكنها دون شك عازمة على تصنيع بلادها وتيسير الانتفاع بمواردها الطبيعية الهائلة ، ورفع مستوى المعيشة بين شعبها ، وعدم السماح أبدا بأن يعود رأس المال الاجنبي الى التحكم في اقتصادها !

ولقد شهدت السنوات الخمس التالية لتأليف الحكومة الشعبية المركزية نجاحا مذكورا في جميع النواحي .

زد على ذلك أنه حين انقطعت المساعدة من الدول الكبرى التي كانت تتجر مع الصين أو تستثمر أموالها هناك - اضطر الاتحاد السوفيتي هنا أيضا الى تقديم العون الأكبر ؛ ففي أكتوبر ١٩٥٤ كان هناك ١٤١ مشروع صناعي في طور التنفيذ بمساعدة روسيا ونصت اتفاقية مبرمة في ١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على بدء خمسة عشر مشروعا أخرى ، وقد استتبعت هذه المشروعات وحدها عقد قروض صناعية بلغ مجموعها حوالي مائة مليون جنيه اسرليني . ويعرف الصديق والعدو أن هذه انما هي بدايات متواضعة اذا قورنت بالمطالب الكبيرة للصين .

وتاريخ الصين يشبه كثيرا تاريخ الجمهورية السوفيتية في

سنواتها الأولى ؛ فقد تدخلت الولايات المتحدة فى الحرب الصينية الأهلية حتى نهاية عام ١٩٤٩ بالحديد والنار ، فى الجو والبحر والبر ، متسترة وراء قناع زائف لا يخدع أحدا ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن دولا أخرى أيدت ، لسنين عدة ، وعن طريق قروضها ووسائل أخرى - حالة الفوضى الاقطاعية ، ثم الدكتاتورية العسكرية التى شن قادة النظام الحاضر فى الصين الحرب عليها طيلة أكثر من عشرين عاما انتهت باحراق النصر النهائى سنة ١٩٤٩ .

ولكن لماذا ينبغي أن يدعوا هذا الماضى غير الموفق الى السعى ، من كلا الجانبين لاقامة علاقات أكثر نفعا ، فى اللحظة التى تطوى فيها صفحة ذلك التاريخ ؟ الواقع أنه يمكن القول بأن الصين قد وصلت الى هذا الطور بأسرع مما وصل الاتحاد السوفيتى أو الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا .

الفصل الثالث

الاتحاد السوفيتى والتعايش السامى

لم يكد الاتحاد السوفيتى فى غضون سنواته السبع والثلاثين يضيع فرصة لدعم فكرة التعايش السامى بين دول ذات نظم اجتماعية مختلفة ومتعارضة .

ففى المؤتمر الثانى للسوفيتات الذى اتخذ قرار السلام فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهو اليوم التالى للثورة ، تحدث لينين عن الحاجة الى اعادة بحث المعاهدات المعقودة بين روسيا القيصرية والدول الأخرى ، وإلغاء جميع الفقرات التى تخول نهب الدول الأخرى واستعمال العنف ضدها : « ولكننا سنرحب بجميع البنود التى تنص على علاقات حسن الجوار وعلى اتفاقيات اقتصادية ، اذ لا يمكننا نبذها » .

فمؤسس الدولة السوفيتية لم يجد شيئا من التنافر فى قيامها جنبا الى جنب مع الدول الرأسمالية ، وقد دعا قرار السلام نفسه « جميع الشعوب المتحاربة وحكوماتها » أن يبدءوا فوراً فى التفاوض لاقرار سلام ديمقراطى عادل .

وكان رأى الحكومة السوفيتية أن هذا الاتفاق ينبغى ألا يتضمن أى توسع فى مناطق النفوذ ولا أى تعويضات . وقررت فى الوقت نفسه أن شروط السلام هذه لا تعرض كأمر نهائى ، وأنها مستعدة للنظر فى أى نصوص أخرى تقترحها أية من الدول

المتحاربة ، واقترحت عقد هدنة مدتها ثلاثة أشهر لتيسير السبيل
لاقرار السلام .

وفي خلال الشهر التالى شفعت الحكومة السوفيتية هذه
البادرة بما لا يقل عن خمس محاولات مختلفة ، وكانت احداها
مذكرة الى سفراء الحلفاء - بتاريخ ٢١ من نوفمبر - مرفقة
بالقرار رجاء عده عرضا رسميا . وبعد ذلك بيومين اتبعت هذه
المذكرة مذكرة أخرى الى الممثلين الدبلوماسيين للحكومات المحايدة ،
وهي النرويج والسويد والدنمارك وسويسرا وهولندا وأسبانيا ،
وطلب الى هذه الحكومات أن ترفع المقترحات الى حكومتى التفاهم
الودى (انجلترا وفرنسا) حيث ان الحلفاء لم يردوا على القرار .
وفي ٢٧ من نوفمبر وافقت القيادة الالمانية العليا على فتح
باب المفاوضات لعقد هدنة ، ولكن الحكومة السوفيتية اقترحت
وقف المفاوضات مدة خمسة أيام لمناشدة الحلفاء لآخر مرة أن
يدخلوا فيها .

وفي اليوم التالى (٢٨ من نوفمبر) اذاعت الحكومة السوفيتية
في الراديو رسالة على أمم الحلفاء قالت فيها : أن روسيا تريد
سلما شاملا ولكنها ستحضر وحدها في المفاوضات مع الالمان ان
لم يشترك الحلفاء فيها ، وفي ٣٠ من نوفمبر أرسلت مذكرة أخرى
الى ممثلى الحلفاء كررت فيها الحكومة السوفيتية أنها تريد أن
تجرى في الوقت نفسه مفاوضات يشترك فيها الحلفاء لضمان
قيام سلم ديمقراطى شامل بأسرع ما يمكن ، ولكن حكومات الحلفاء
تجاهلت هذه الرسالة أيضا ، فبدأت المفاوضات فى برست -
ليتوفسك فى ٣ من ديسمبر ، وبعد ذلك بيومين اذاعت الحكومة
السوفيتية بلاغا رسميا عن سير المفاوضات ، كررت فيه تحذيرها
السابق .

وبعد هذا كله رفضت الحكومة السوفيتية التوقيع على

الهدنة الا بعد أن وافق الالمان فى ٥ من ديسمبر على عدم نقل أى جنود الى الجبهة الغربية .

وقد فعلت الحكومة السوفيتية ذلك لتؤكد حسن نيتها مرة أخرى ، وكانت مدة الهدنة الاولى عشرة أيام ، فانتهزت الحكومة السوفيتية فرصة توقف الاعمال الحربية لارسال مذكرة جديدة الى سفراء الحلفاء - بتاريخ ٧ من ديسمبر - ولكنها لم تتلق أى رد أيضا . وبعد هذ فقط - فى ١٥ من ديسمبر - عقدت هدنة جديدة مدتها ٢٨ يوما ، وكانت تنص كالسابقة على عدم نقل قوات حربية ، وبدأت مفاوضات السلام بشكلها الكامل .

وسرعان ما اتضح أن الالمان كانوا على علم بالعزلة الدبلوماسية للحكومة السوفيتية ، تلك العزلة التى تمت الآن ، وكانوا يعدون العدة لاملأ أقصى الشروط : لقد كان الموقف لا يكاد يسمح ببحث التعايش السلمى مع الدول الرأسمالية : ماله وما عليه ، الا بمعنى الموازنة الأليمة بين الاستمرار فى الحرب أو عقد صلح خاسر . على أنه مما يستحق الملاحظة أنه فى احدى مناقشات اللجنة المركزية للحزب البلشفى أثرت مسألة « جواز » عقد معاهدات اقتصادية بين دولة اشتراكية وأخرى استعمارية ، وأعطت الاغلبية العظمى أصواتها بالموافقة .

وفى نهاية فبراير سنة ١٩١٨ ، ندد « لينين » فى جريدة « البرافدا » بأولئك الذين يحسبون أن لا سلام مع الاستعماريين ، قائلا : « ان الجمهورية الاشتراكية التى تقوم بين دول استعمارية لن يمكنها - ان هى أخذت بمثل هذه الآراء - أن تعقد أية معاهدات اقتصادية ولا أن تبقى على قيد الحياة الا أن تطير الى القمر ! . على أن أوروبا كانت فى تلك الفترة نهبا للحرب بين كتلتين

علاقاتين :انجلترا وفرنسا وأمريكا فى جانب ،وكتلة ألمانيا والنمسا وهنغاريا فى جانب آخر ، فكان من العسير البحث فى المسائل العملية للعلاقات السلمية بحثا يستند الى الواقع .

على أن الامل فى نهاية مظفرة للحرب لاح مرتين فى أثناء ما أعقب ذلك من غزو الحلفاء لروسيا السوفيتية ، ومرة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ومرة فى ديسمبر من العام نفسه ، وفى كلتا المرتين أعلن مبدأ هام : ففى المرة الاولى وافق المؤتمر الثامن للحزب البلشفى على برنامج جديد ، كان أول تغيير بعد سنة ١٩٠٣ ، وقد نصت احدى نقاط هذا البرنامج على مايلى :

« يجب الحرص على توسيع نطاق التعاون الاقتصادى والصلات السياسية مع الشعوب الأخرى ، مع بذل الجهد لوضع خطة اقتصادية موحدة مع الشعوب التى اخذت بالنظام السوفيتى » .

وقد أوضح هذا النص تمام الايضاح أن العبارة الاولى تشير الى الدول الرأسمالية أيضا . كذلك تبنى مؤتمر آخر للحزب عقد فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩١٩ مشروع قرار للعرض فى المؤتمر السابع لجميع سوفيات روسيا الذى كان موعد انعقاده فى اليوم التالى مباشرة . وقد أوضح هذا القرار الغرض من العلاقات السلمية مع الدول الرأسمالية ، فقال :

« ان الجمهورية الروسية السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ترغب أن تعيش فى سلام مع جميع الشعوب وأن توجه كل قواها نحو البناء الداخلى ، كيما تنظم الانتاج والنقل والادارة الاجتماعية على قاعدة النظام السوفيتى » .

وبينما كانت الحكومة السوفيتية تنظم المقاومة للغزو الاجنبى

بنجاح متزايد لم تكف طوال هذا انغزو عن ابداء استعدادها للتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الحكومات المعتدية ، على الرغم من فداحة الشروط بالنسبة الى السوفييت أحيانا ، كما هي الحال فيما عرف « بمقترحات برنكيو (فبراير عام ١٩١٩) وفي زيارة وليم ك . بولت مبعوث الرئيس ولسن (في مارس عام ١٩١٩) . وقد أحصى قرار المؤتمر السوفيتي السابع السابق ذكره عشرة عروض من هذا النوع ، وكان مجموع العروض التي قدمت في أثناء الغزو أربعة عشر عرضا بلا نتيجة ، ولكن في عام ١٩٢٠ وقعت أربع معاهدات صلح مع إستونيا وليتوانيا ولاتفيا وفنلندا .

وحين انتهت الغزوات الأجنبية آخر الأمر في خريف سنة ١٩٢٠ (باستثناء الاحتلال الياباني في الشرق الأقصى الذي استمر عامين آخرين) احتلت مشكلة التعايش السلمي مكان الصدارة على الفور ، بوصفها مسألة مبدأ ، فقد كان ثمة فرق كبير بين وضع هذه المسألة في برنامج للحزب يقر في أثناء هدأة قصيرة زمن الحرب ، وبين اقناع الطبقة العاملة السوفيتية التي عاشت ثلاثة أعوام في حرب مستميتة مع الرأسمالية العالية بأن العيش في سلام مع هذه الرأسمالية العالمية أمر ممكن . وانا لنجد لينين يحاول دائما في أحاديثه أن يثبت في الأذهان سبب الفكرة وغايتها .

قال في حديث له الى « نيويورك ايفيننج جورنال » يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٠ :

أما عن سياستنا في آسيا فهي سياستنا في أوروبا نفسها ، انها التعايش السلمي مع الشعوب : مع العمال والفلاحين في كل الأمم . »

وأما عن العقبات في سبيل العلاقات السلمية مع الدول الرأسمالية فقد أعلن لينين أن الجانب السوفيتي لن يقيم أية

عقبات . وسرعان ما بدأت - عقب هذا البيان - المفاوضات التجارية مع بريطانيا ، ، وان كانت هذه المفاوضات قد تراخت نتيجة لغزو بولندا لروسيا ، ولم تتقدم الا فى شهر نوفمبر .

وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، خطب لينين فى مؤتمر للحزب الشيوعى بمنطقة موسكو ، وبعد أن استعرض الموقف الدولى الجديد ، قال : ان هذه الفترة لم تعد فترة كمون ، وانما هى « مرحلة جديدة حققنا فيها وجودنا الدولى جنبا الى جنب مع الدول الرأسمالية ، وقد هيئت الاحوال التى يمكننا فيها أن نعيش جنبا الى جنب مع الدول الرأسمالية التى تضطر الآن الى انشاء علاقات تجارية معنا وأكد لينين مرارا وتكرارا أن هذا عامل بالغ الاهمية .

وفى ٦ من ديسمبر من العام نفسه ألقى لينين خطابا فى اجتماع للاعضاء العاملين للحزب الشيوعى بموسكو - وهذا الخطاب لم ينشر فى حينه - ولذا يجب أن يعد بمثابة « توجيه خاص » للشيوعيين فى أهم مدينة فى الجمهورية السوفيتية .

واكد لينين مرة أخرى ان الدولة السوفيتية « تعيش الآن كاية دولة أخرى ضمن مجموعة من الدول تسود فيما بينها حالة « توازن سياسى من نوع خاص » ثم تساءل عما يجب أن يستنتج على أساس رأسمالى « من هذا التوازن ، فسر د برنامجا واسعا للامتيازات الاقتصادية الكفيلة بتشجيع الرأسماليين على تنمية الموارد البكر فى روسيا السوفيتية ، وتحقيق أرباح كبيرة لانفسهم ، وفى مقابل ذلك يساعدون الجمهورية السوفيتية على الوقوف على قدميها بعد الدمار الهائل الذى حل بها فى أثناء السنوات الست الاخيرة . وقال لينين : ان هذه وسيلة للعمل على انعاش الاقتصاد العالمى كله فى الوقت نفسه ، حيث أن الحامات الروسية ضرورية

لهذا الغرض ، فالأمر من هذه الناحية لا يهم العمال وحدهم ، بل يهم « الرأسماليين العقلاء » أيضا ، وعلى أية حال ، فإن بعضا من هؤلاء الآخرين فى كل البلاد سوف يحكون رءوسهم قائلين : « حسنا ، لعلها اللحظة المناسبة ، فلنوقع اتفاقية تجارية ، » وأعلن لينين أن هناك مشروعا لعقد اتفاقية من هذا النوع تقدمت به بريطانيا ولا يزال قيد البحث .

وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، خطب لينين فى شيوعيين من جميع أنحاء روسيا السوفيتية ، اجتمعوا كممثلين للمؤتمر الثامن للمجالس السوفيتية المحدود لانعقاده اليوم التالى ، وقد ظلت هذه الخطبة للجناح الشيوعى فى المؤتمر عشر سنوات دون طبع ، وذلك للسبب السابق نفسه وفى ، هذه الخطبة أيضا قابل بين الفوضى المتفشية فى ذلك الوقت فى العالم الرأسمالى ، حيث كان الملايين يموتون جوعا فى البلاد المنهزمة فى الحرب مثل ألمانيا ، على حين تفسد فى بلاد أخرى كميات ضخمة من مخزون المواد الغذائية - قابل بين هذه الفوضى وبين العروض التى تقدمت بها الجمهورية السوفيتية ، فقال :

« ان عندنا مساحات واسعة من الاراضى الخصبة التى يمكن حرثها بالجرارات ، على حين تملكون أنتم الجرارات والبترول والفنيين المدربين ، فنحن الآن ندعو جميع الشعوب ، بما فيها من شعوب البلاد الرأسمالية - أن تضع حجر الأساس فى انعاش الاقتصاد القومى واتقاذ جميع الشعوب من الجوع » .

وأكد لينين أن ذلك ليس ضمانا كليا ضد الحرب - فقد يعيد الرأسماليون اعتداءهم مرة أخرى ، ولكن هذا الخطر سوف يقل متى وصلت روسيا السوفيتية الى الحد الأدنى من وسائل الانتاج والقاطرات والآلات .

وقد أوضح هذه الفكرة في خطبته العلنية في المؤتمر يوم ٢٢ «
وأشار مرة أخرى إلى احتمال تضاؤل خطر الهجوم الرأسماني .
فقال : « اننا مقتنعون أنه بفضل استمرارنا في سياسة السلام .
واستمرارنا في النزول عن الامتيازات كما نفعل الآن (ولا بد من
هذا النزول كي نتجنب الحرب) . وبالرغم من كل دسائس
الاستعماريين ومؤامراتهم - وسيكون باستطاعتهم دائما ، بطبيعة
الحال ، أن يزجوا بدولة أو أخرى في نزاع معنا - أقول بالرغم من
هذا كله فإن الخط الأساسى لسياستنا والمصالح الأساسية التى تتبع
من صميم السياسة الاستعمارية تنال الغلبة ، وتدفع أكثر باطراد
الى تكوين روابط أمتن بين الجمهورية الروسية السوفيتية
الاتحادية الاشتراكية وبين الدول المجاورة الآخذة فى النمو من
حولها . وفى هذا ضمان لاستطاعتنا التفرغ لعملية البناء الاقتصادى،
والعمل فى هدوء وعزم وثقة لمدة أطول ، » .

أما فيما يتعلق بالاتفاقية التجارية مع بريطانيا العظمى ،
فقد فرق بين الأغلبية - لا أغلبية العمال وحدهم بل أغلبية
الرأسماليين البريطانيين أيضا - وبين تلك الجماعات فى الدوائر
البريطانية الحاكمة التى كانت تريد منع توقيع الاتفاقية بل وتجربة
الهجوم المسلح على روسيا السوفيتية مرة أخرى .

وفى مارس سنة ١٩٢١ اجتمع المؤتمر العاشر للحزب
الشيوعى ، وأكد لينين فى البيان الذى ألقاه ضرورة التعاون بين
النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، وأوضح أن التعايش السلمى
ليس عملا من أعمال السياسة وإنما هو ضرورة تاريخية : « فهناك
قوة أكبر من رغبة أية من الحكومات أو الطبقات المتعادية ، وأكبر
مما تريده أو تقرره ، هذه القوة هى العلاقات العامة المتبادلة بين
اقتصاديات العالم كله ، والتى تضطر الدول الى الاقدام على التعامل
معنا » .

وقد كان من الضروري في ذلك الوقت تأكيد حاجة
الرأسماليين إلى الدخول في علاقات مع الجمهورية السوفيتية ،
وعندما عقد المؤتمر التاسع للمجالس السوفيتية كان قد أصبح
واضحاً أن في ذلك مكاسب عملية لكلا الجانبين : قال
لينين : « أن الاستقرار الاقتصادي في الدول الرأسمالية كالاستقرار
الاقتصادي في روسيا السوفيتية يتطلب الآن علاقات ثابتة متبادلة
بينهما . » (٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١)

والواقع أنه كانت قد وقعت في ذلك الوقت أول اتفاقية تجارية
بين إنجلترا وروسيا ، وكانت قد أخذت تؤتي ثمارها لكلا البلدين .
وكذلك كانت تبحث اتفاقات مع دول أخرى ، فقد صدر قانون بمنح
امتيازات للأجانب ، واستتبع صدوره كثيراً من الاستفسار ،
حتى إذا كان يوم ٢٨ من أكتوبر خطت الحكومة السوفيتية خطوة
إلى الأمام ، وذلك حين أبدت استعدادها - من حيث المبدأ -
للاعتراف بما على روسيا القيصرية من ديون قبل الحرب ، بشرط
أن ينتفع بالمدفوع في انعاش الاقتصاد السوفيتي ، فالدفع
يتوقف على تحقيق هذا الشرط اللازم .

وقد أثارت هذه المذكرة السوفيتية مباحثات نشيطة بين
الحلفاء ، وأخيراً قرر هؤلاء الدعوة إلى مؤتمر اقتصادي دولي
يعقد في جنوة في أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان ذلك أنسب وقت
لاقرار سياسة التعايش السلمي في صيغة محدودة . وقد كان
ذلك أولاً في مذكرة أرسلت إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا
(في ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢) ، وجاء فيها :

« إن الحكومة الروسية لا تجهل الاختلافات الأساسية
القائمة بين النظام السياسي والاقتصادي في الجمهوريات السوفيتية
وما يقابله في الدول البرجوازية ، ولكنها تؤمن مع ذلك بأنه من

الممكن: انوصول الى اتفاق يؤدي الى قيام تعاون مثمر بينها في المجال الاقتصادي ... وسوف تشترك الحكومة السوفيتية في مؤتمر جنوة تحدها النية الراسخة في تعزيز التعاون الاقتصادي مع كل دولة تقدم ضمانا متبادلا لحصانة النظام الداخلي السياسي والاقتصادي طبقا للمادة الاولى من الشروط التي وضعت للمؤتمر . »

وفي المؤتمر ذاته استهل المندوب السوفيتي شيشيرين بيانه بتقرير القضية العامة مرة أخرى ، فقال : « ان الوفد الروسي — وان كان يتمسك بوجهة نظر المبادئ الشيوعية — يسلم بأنه في هذه المرحلة من التاريخ التي تسمح بالوجود المتوازي لكل من النظام الاجتماعي القديم والنظام الجديد الوليد — يبدو من الضرورة بمكان لاعادة البناء الاقتصادي عامة أن يقوم التعاون الاقتصادي بين الدول المثلة لهذين النظامين للملكية . وبناء على هذا فان الحكومة الروسية تعلق أكبر الأهمية على النقطة الاولى من قرارات « كان » التي تتناول مسألة الاعتراف المتبادل بأنظمة الملكية المختلفة وبالأوضاع السياسية والاقتصادية المختلفة القائمة في مختلف الدول في الوقت الحاضر . وقد جاء الوفد الروسي الى هنا لأبغية في الدعاية لأرائه النظرية بل للدخول في علاقات عملية مع الحكومات والدوائر التجارية والصناعية في جميع البلاد ، على أساس من تبادل المعاملة ، والمساواة في الحقوق ، والاعتراف التام الشامل . ولكن الخطوط التي رسمها شيشيرين كانت أعرض من نظرية التعاون الاقتصادي ، اذ كانت المقترحات العملية التي تقدم بها تتضمن قدرا كبيرا من التكامل الاقتصادي ، كما تتضمن التعاون السياسي في كثير من المجالات الهامة بين الجمهوريات السوفيتية والعالم الرأسمالي ، فقد اقترح البرنامج التالي الذي تقدمت به حكومته :

١ - « أن تفتح حدودها عن قصد ونية لخلق طرق للتجارة الدولية عبرها » ، ولن يقدر مدى الثقة بالنفس التي يصدر عنها هذا العرض الا أولئك الذين يتذكرون - أو يمكنهم أن يدرسوا - تلك القصص العجيبة التي شاعت وقتئذ عما يجري داخل الحدود السوفيتية .

٢ - « أن ترخص بزراعة ملايين الهكتارات من أخصب الاراضى فى العالم ... وتمنح امتيازات لاستغلال الغابات ، وامتيازات لمناجم الفحم والمعادن الفنية ، وخاصة فى سيبيريا ، وكل أنواع الامتيازات فى جميع أرجاء الجمهورية السوفيتية الاتحادية الاشتراكية .

وقد رفض هذا العرض لأن الحكومة السوفيتية كانت قد أممت المصانع والمناجم المملوكة للأجانب والتي أنشئت فى العهد القيصرى ، فعرضت الحكومة السوفيتية تسوية معتدلة لتصفية هذه المنشآت فى مؤتمر تال يعقد فى مدينة لاهاي ، هذا العرض رفض بدوره بسبب ما كان يشيع وقتئذ من وثوق بقرب انهيار روسيا السوفيتية .

٣ - استغلال رأس مال سنوى من أجل هذا الغرض ، لا يتجاوز كسرا صغيرا مما تنفقه بلاد أوروبا وأمريكا سنويا على جيوشها وأساطيلها .

وقد رفض هذا العرض أيضا على أساس أن الحكومة السوفيتية لا يمكنها تقديم « الضمانات » اللازمة ، وأيدت هذا الموقف البنوك الكبرى التى قامت باستثمارات فاشلة فى روسيا فى العهد القيصرى .

٤ - « التحديد العام للقوات المسلحة ، مع « التحريم ألبات لأشد أشكال الحرب الهمجية ، مثل الغارات السامة ، والحرب الجوية وما إليها من وسائل إبادة السكان الأمنين » .

وقد رفضت الحكومة الفرنسية وغيرها من الحكومات هذه المقترحات الروسية رفضا عنيفا برغم أن معاهدة فرساي كانت قد وعدت بالنظر فى هذه المسائل .

وعندما عقد مؤتمر نزع السلاح فى جنيف سنة ١٩٣٢ كانت المنافسات الاقتصادية والتسابق الى التسلح قد بلغا الذروة ، مما جعل الوصول الى نتائج عملية أمرا مستحيلا .

٥ - « المشاركة فى إعادة النظر فى ميثاق عصبة الأمم من أجل تحويلها الى عصبة للشعوب لا تسيطر فيها دول على أخرى ، ولا يتبع فيها هذا التقسيم الحالى الى دول منتصرة وأخرى مهزومة » .

ولم تحظ هذه المقترحات السوفيتية بمجرد المناقشة ، ولم ينضم الاتحاد السوفيتى الى العصبة الا بعد اثنى عشر عاما ، على حين كانت التفرقة الى دول منتصرة وأخرى مغلوبة قد أزيلت بانضمام المانيا الى العصبة سنة ١٩٣٦ كجزء من خطة لاعادة تسليح الطبقة الالمانية الحاكمة وتمويلها ، تلك الطبقة الاستعمارية المستعدة للحرب .

٦ - « تأليف لجان فنية لوضع الخطوط العامة والتفصيلية لبرنامج للانعاش الاقتصادى للعالم » - بما فى ذلك من الطرق الدولية للتجارة من سكك حديدية الى ملاحية نهريه الى خطوط بحرية ، واستعمال الموانى الدولية ، وفتح ثروات سيبيريا الوسطى للمنفعة العامة ، وتعين هذه اللجان بوساطة مؤتمر عالمى .

ولكن أول مؤتمر اقتصادى مالى لم يعقد الا سنة ١٩٣٣ فى لندن ، عندما وقع العالم فى تناقضات اقتصادية ومالية شديدة . ولم يحقق هذا المؤتمر أية نتيجة ، بل انه لم ينظر فى أمر اللجان الفنية .

(٤ و ٥) العالم الثالث - ٤٩

٧ - « إعادة توزيع الموجود من احتياطي الذهب على جميع الدول بنسبة ما قبل الحرب وبوساطة قروض طويلة الأجل ، دون الاضرار بمصالح الأمم المالكة لهذا الذهب في الوقت الحاضر ويقترن هذا الاجراء بتوزيع منظم للمنتجات الصناعية والنشاط التجاري وتوزيع البترول ، والفحم وماليها من مواد الوقود .

ولم تشرع اللجان الفنية لعصبة الأمم في دراسة هذه الأفكار الا بعد مضي ١٤ سنة (أى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧) . وبعد أن ضعف الامل في تنفيذها نتيجة لظهور الكتلة العدوانية القوية المؤلفة من هتلر وموسوليني والميكادو . أما حين تقدم « شيشيرين » بهذه الأفكار فقد قوبلت بالتجاهل التام .

هكذا عرضت الجمهورية السوفيتية في مستهل حياتها برنامجا كاملا للتعايش السلمى والتعاون مع الدول الرأسمالية ، ومنذ ذلك الحين ، وطوال أكثر من ثلاثين عاما ظلت هذه المقترحات تعرض - بأى شكل - مرة بعد أخرى ، وظلت المبادئ التى أعلنت فى مارس وأبريل من عام ١٩٢٢ أساسا لموقف الاتحاد السوفيتى من مشكلة التعايش السلمى مع البلدان الأخرى بغض النظر عن النظام الاجتماعى السائد فيها .

١ - فى المجال الاقتصادى

ومن أول أمثلة ذلك اتفاقية التسوية المتبادلة للديون والاستحقاقات المبرمة مع ألمانيا فى مدينة رايلو سنة ١٩٢٢ ، كما عقدت اتفاقية أخرى أكثر شمولا مع حكومة العمال البريطانية سنة ١٩٢٤ ، غير أن حكومة المحافظين التى خلفت حكومة العمال رفضت التوقيع على هذه الاتفاقية ، وعلى الرغم من هذا الفشل فقد

مضت الحكومة السوفيتية في سعيها لتنمية العلاقات الاقتصادية وتوقيع الاتفاقات الاقتصادية مع بلدان كثيرة جدا ، وبذلك نفذت بدقة قرار فبراير سنة ١٩١٨ .

ولكن الاتحاد السوفيتي واصل محاولته لترويج « فكرة التعايش السلمى أيضا على نطاق أوسع ، فاشترك في مؤتمر عقده عصبة الأمم لبحث الشؤون الاقتصادية في مايو سنة ١٩٢٧ ، مع أن الاتحاد السوفيتي لم يكن حتى ذلك الحين عضوا في العصبة . ورفض المؤتمر اقتراحا للوفد السوفيتي بدعوة «جميع الدول إلى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أساس التعايش السلمى بين نظامين اقتصاديين مختلفين» ، ولكن المؤتمر التزم اعلان أنه يعد «اشتراك أعضاء جميع الدول الحاضرة بالمؤتمر بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين أنظمتها الاقتصادية بشيرا بالتعاون السلمى بين جميع الأمم» .

وفى ذلك الشهر نفسه حدث سوء تفاهم بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي انتهى بقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما مؤقتا . ومع ذلك فقد ظل ستالين محافظا على المبدأ السابق ، فقال فى سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، مجيبا عن سؤال وجهه إليه وفد من العمال الأمريكين :

« أعتقد أن وجود نظامين متعارضين وهما النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى لا يمنع من عقد الاتفاقات ، وأرى أن مثل هذه الاتفاقات ممكنة ونافعة فى ظروف التطور السلمى . والصادرات والواردات هما أنسب أساس لمثل هذه الاتفاقات ، فنحن فى حاجة إلى الآلات والخامات (كالقطن الخام) ، والمنتجات الشبيهة بالصناعية (كالمعادن وما إليها) ، على حين يحتاج الرأسماليون إلى سوق لتصريف بضائعهم ، وهذا أساسى للاتفاق . والرأسماليون

محتاجون انى البترول والاخشاب والحبوب ، والجميع فى حاجة الى سوق لهذه البضائع ، فهذا أساس ثان للاتفاق . ونحن فى حاجة الى قروض ، والرأسماليون فى حاجة الى فوائد طيبة عن قروضهم ، فهذا أساس ثالث للاتفاق فى مجال القروض . ومن المعلوم أن الهيئات السوفيتية شديدة الحرص والدفع فى الوفاء بالتزاماتها المالية .

« ويمكننا أن نقول الشيء نفسه فيما يتعلق بالمجال السياسى ، فنحن ننتهج سياسة سلمية ، ونحن مستعدون لتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع الدول البرجوازية ، انما ننتهج سياسة سلمية ، ونحن مستعدون للوصول الى اتفاق بشأن نزع السلاح يتضمن الالف التام للجيش العاملة ، وهو ما أعلنه للعالم أجمع فى مؤتمر جنيف ، فهذا أساس للاتفاق فى المجال السياسى .

« وقد تسألون عن حدود هذه الاتفاقات . ان الخصائص المتعارضة لكل من النظامين اللذين تقوم بينهما المنافسة والصراع هى التى تضع هذه الحدود ، فالاتفاق ممكن تماما فى الحدود التى يسمح بها هذان النظامان ، ولكنه ممكن فى هذه الحدود فقط ، وآية ذلك الاتفاقات المبرمة مع ألمانيا وإيطاليا واليابان وغيرها : هل هذه الاتفاقات مجرد تجارب ، أو يمكن أن تكون لها صفة الاستمرار الى حد ما ؟ ان هذا لا يتوقف علينا وحدنا ، ولكنه يتوقف أيضا على الجانب الآخر ، كما يتوقف على الموقف العام ، فقيام حرب قد ينقض أى اتفاق . بل كل اتفاق . وأخيرا فانه يتوقف على شروط الاتفاق فنحن لا يمكن أن نقبل أبدا شروطا تستعبدنا . »

وفى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى فى ديسمبر عام ١٩٢٧ أعلن ستالين أن « المحافظة على العلاقات السلمية بيننا وبين الدول الرأسمالية فرض واجب علينا ، فعلاقتنا

مع هذه الدول تقوم على افتراض أن التعايش السلمى ممكن بين نظامين متعارضين ، وقد أثبتت التجربة صحة هذا الفرض .

وفى سنة ١٩٣١ بلغت الازمة الاقتصادية فى العالم ذروتها بعد أن أُرجئت طويلا ، وكانت عصبة الأمم قد كونت فى العام السابق لجنة أوروبية لدراسة وسائل تهدئة العداوات التى نشأت عن هذا الموقف ، فاقترح لتفينوف فى مايو من تلك السنة أن تصدر الدول بيانا مشتركا سماه « ميثاق عدم الاعتداء الاقتصادى » على أن يتضمن هذا الميثاق تخفيض جميع الاسعار فى الاسواق الداخلية الى مستوى أسعار التصدير ، وبذلك يمتنع اغراق الاسواق بالبضائع للهبوط بالاسعار على حين ترتفع القوة الشرائية للأفراد فى كل بلد ، وأن تتعهد الدول المشتركة فى هذا الميثاق بعدم التفرقة بين بلد وآخر عن طريق الافضليات أو غيرها من الوسائل .

وبالرغم من أن هذا الاقتراح الذى قدمه لتفينوف لم يرفض فانه لم يؤخذ به أيضا ، ففى نوفمبر نجح لتفينوف فى حمل اللجنة الفرعية للقرارات على الاخذ باقتراح تقدم به الاتحاد السوفيتى ، وبذلك حقق شيئا من التقدم اذا قورن هذا الاقتراح بسابقه فى سنة ١٩٢٧ ، وهذا قرار اللجنة :

١ - تؤيد اللجنة الفكرة العامة التى يقوم عليها الاقتراح السوفيتى بعقد ميثاق لعدم الاعتداء الاقتصادى .

٢ - تسجل اللجنة أنه من الممكن قيام تعايش سلمى بين دول تختلف فى تكوينها الاقتصادى والاجتماعى .

على أن القرار بقى حبرا على ورق ، ومضت كل دولة ، باستثناء الاتحاد السوفيتى تخفض وارداتها ، وازدادت الأزمة عمقا ، حتى اذا كانت سنة ١٩٣٣ اجتمعت الحكومات المأزومة فى لندن فى مؤتمر اقتصادى مالى . وفى هذا المؤتمر اقترح المندوب السوفيتى مرة

أخرى عقد ميثاق عدم اعتداء اقتصادى يكفل « التعاون السلمى بين جميع الدول فى الميدان الاقتصادى بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية » . وأعلن لتفينوف أيضا أن الحكومة السوفيتية مستعدة - إذا أعطيت قروضا - أن تزيد وارداتها على الفور من المعادن والأدوات الهندسية والمطاط والبضائع الاستهلاكية المختلفة الى ما قيمته ١٠٠٠ مليون دولار .

وقد كانت هذه الواردات كفيلا بامتصاص كل فائض العالم من السفن سنة ١٩٣٢ ، وكل مخزون العالم من بعض البضائع الاستهلاكية ، وحوالى ثلث صادرات العالم السنوية من الآلات ، وما بين ٢٥ و ٦٠ فى المائة من مخزون العالم من المعادن غير الحديد .

وبالرغم من عدم قبول هذا العرض السوفيتى فقد استمرت واردات روسيا من هذه البضائع فى الزيادة ، ولكن ليس بالدرجة التى كانت ممكنة عن طريق اباحة نظام التحول بين الدول .

وقد لخص ستالين هذه السياسة مرة أخرى فى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٩ فقال : « نحن نؤيد السلام وتقوية الروابط العملية مع مختلف الدول ، هذا هو موقفنا وسنتمسك به مادامت هذه الدول محافظة على مثل هذه العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ومادامت هذه الدول لا تحاول أن تتعدى على مصالح بلادنا » .

٢ - نزع السلاح ، وعدم الاعتداء وتبادل المساعدات

كذلك كان لاقتراحات نزع السلاح التى قدمها شيشيرين تاريخ هام من بعد : فمثلا لم يمنع رفض الدول لما تقدمت به روسيا فى جفوة - الحكومة السوفيتية من أن تعقد فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ مؤتمرا من جيرانها دول البلطيق وفنلندا وبولندا حيث اقترحت

تخفيض ٧٥٪ من قواتها وقوات الدول الأخرى خلال عامين . وعندما رفض هذا الاقتراح قبلت أن تخفض هي ٢٥٪ من قواتها خلال عام على أن تعلن الدول الأخرى تخفيض قواتها بالنسبة التي تراها ، ولكن هذا الاعلان لم يتم . واشتركت الحكومة السوفيتية من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣٤ اشتراكا فعالا في الدورات المطولة للجنة التحضيرية لنزع السلاح المعقودة في جنيف ثم في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في جنيف في فترات متقطعة بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٤ .

وفي أثناء هذه الاجتماعات اقترحت الحكومة السوفيتية أول الأمر نزع السلاح نزعا تاما شاملا خلال اثني عشر شهرا (مع تحديد زمني مفصل لما يجب عمله) ، ثم لما رفض المؤتمر هذا المشروع تقدمت باقتراح لتخفيض جميع القوات المسلحة للدول المشتركة الى النصف خلال أربعة أعوام . وقد أثارت المقترحات السوفيتية حماسة شديدة في مختلف البلاد بين اتحادات العمال والجمعيات التعاونية والهيئات النسائية ، ولكنها رفضت .

وفي يولية سنة ١٩٣٢ كان هناك مشروع أمريكي لنزع السلاح بتخفيض $\frac{1}{3}$ القوات المسلحة للدول الأعضاء ، فدافع عنه الوفد السوفيتي في مؤتمر نزع السلاح وجعله أساسا لاقتراح سوفيتي مفصل بتعديل قرار الأغلبية (وكان نوعا من الاعلان الغامض) وفي هذه المرة أيضا رفضت الدول الكبرى (ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية) الاقتراح السوفيتي .

وفي هذه الأثناء - كان الاتحاد السوفيتي قد أخذ يسلك طرقا أخرى لاثهار مايعتقده من أن العلاقات السلمية مع الدول الرأسمالية ليست ممكنة فحسب ، بل يمكن تنظيمها أيضا : فبين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٢ وقع تسع معاهدات عدم اعتداء مع عدد من جيرانه . . وفي سنة ١٩٢٨ وقعت في باريس معاهدة بين عدد

من الدول (ميثاق بريان - كلوج) أعلنت فيها هذه الدول تخليها عن الحرب كأداة للسياسة القومية . وعندما دعت الحكومة السوفيتية الى الموافقة على هذه المعاهدة وقعت وأقرتها .

وفي سنة ١٩٢٩ تقدمت باقتراح بارع مؤداه أنه مدامت بعض الدول تسوف في اقرار هذه المعاهدة فينبغي أن تتفق دول شرقي أوروبا التي أقرتها فعلا على عددا ملزمة فيما بينها . وقد نجح هذا الاقتراح الى حد ما، اذ وقع مندوبو استونيا ولاتفيا وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي على « بروتوكول موسكو » في ٩ من فبراير الذي قصد به تأكيد المحافظة على السلم بين الدول الموقعة كما قال ليتفينوف في خطابه بمناسبة توقيع البروتوكول .

وفي نوفمبر سنة ١٩٣٠ شرح ستالين هذه السياسة كما يراها الاتحاد السوفيتي في حديث له مع والت دورانتى الصحفى الأمريكى (« تقرير عن روسيا » ١٩٣٤ ، ص ٢٠٥) :

سأله دورانتى : « ألا ترى مانعا من قيام النظامين الشيوعى والرأسمالى جنبا لجنب دون حرب بينهما ؟ » فأجاب ستالين : « ان النظامين الشيوعى والرأسمالى لم يتحاربا منذ عشر سنوات وهذا يعنى أنهما يستطيعان العيش جنبا الى جنب . نحن لا نريد الحرب ، كما أن هناك أناسا في الدول الرأسمالية لا يريدونها كذلك » .

وفي ٢٥ من يوليو من العام نفسه ، تحدث ليتفينوف ، بعد تعيينه قوميسيرا للشعب للشئون الخارجية الى بعض الصحفيين الأجانب فأشار الى الفائدة المادية الدائمة التى يجنيها الاتحاد السوفيتي من المحافظة على السلام فقال :

« ان سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية تقوم على أساس مبادئ ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة . والدفاع عما حققته هذه الثورة ضد الضغط والتدخل الأجبيين عمل من أعمالها الرئيسية . وللدبلوماسية السوفيتية واجب آخر لا يقل أهمية عن هذا وهو

ضمان الظروف السلمية وتجنب الاهتزازات الخارجية لنمضى فى عملنا الاشتراكى الانشائى ، فكلما ازدادت أهمية خططنا الانشائية وسرعة تنفيذها ازداد اهتمامنا بالمحافظة على السلام . ان علينا أن نبنى الشيوعية فى بلد واحد محاط بدول رأسمالية تكون حوالى ٥/٦ الكرة الأرضية . هذه حقيقة ليس بوسعنا تجاهلها ونحن لا نتجاهلها ، ولهذا نجاهد لنكتشف وسائل التعايش السلمى بين النظامين الاجتماعيين ، ولنضع هذه الوسائل موضع التنفيذ .

وعندما استولى هتلر على الحكم أصبح السلم العالمى فى حاجة الى وسائل أكثر فعالية للمحافظة عليه : وفى يونية سنة ١٩٣٣ حصلت روسيا على توقيع عدد من الدول على ميثاق يحدد معنى المعتدى والاعتداء .

وفى سنة ١٩٣٤ تقدمت روسيا الى ألمانيا وبولنده « بميثاق البلطيق » الذى يضمن سلامة دول البلطيق واستقلالها ، وذلك كى تساعد على حفظ السلام فى أكبر رقعة ممكنة من أوربا .

وعندما رفض الاقتراح عرض الاتحاد السوفيتى عقد « لوكارنو شرقية » ، تنص على تبادل المساعدة فى حالة العدوان بين كل من الاتحاد السوفيتى وألمانيا وفرنسا ودول وسط أوربا الى جانب دول البلطيق . ورفضت ألمانيا هذا العرض فى سبتمبر - أى قبل دخول روسيا عصبة الأمم بأسبوعين - ولكن الاتحاد السوفيتى وقع بروتوكولا مع فرنسا بعد ذلك بثلاثة أشهر يقوم على أساس الدعوة لميثاق شرقى ، وأيد هذا الاقتراح كذلك فى بيان انجليرى سوفيتى مشترك صدر فى موسكو فى مارس التالى عقب انتهاء زيارة قام بها المستر أنتونى ايدن ، ولكن ألمانيا أصرت على رفض الانضمام .

وفى مايو سنة ١٩٣٥ وقع الاتحاد السوفيتى وفرنسا اتفاقية

لتبادل المساعدة بينهما ، وكان ضمن شروطها انها مفتوحة أمام ألمانيا للدخول فيها فى أى وقت تشاء . ووقع ميثاق مشابه مع تشيكوسلوفاكيا بعد ذلك بأسبوعين .

وقد ظهرت النتائج العريضة لهذه المرحلة التى شملت أنواعا أخرى من النشاط الدبلوماسى الكبير فى شكل قرار وافقت عليه الجمعية العمومية لعصبة الأمم فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ بناء على اقتراح مشترك من فرنسا وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى .

وقد أشار القرار الى أن التعايش السلمى يمكن أن يعنى أكثر من مجرد منع الحرب . « بملاحظة أن الجو السياسى متوتر فى الوقت الحاضر ، وأن الثقة معدومة بين الدول ، ونذر الحرب قائمة ، والأعمال العدائية دائرة فعلا فى بعض أجزاء العالم ، وبما أننا نرى أن التعاون الوثيق فى الميدانين الاقتصادى والسياسى ضرورى فى مثل هذه الظروف للدول الراغبة فى السلام ، وبما أننا نعد أن مثل هذا التعاون يجب أن يقوم على نبذ اللجوء الى القوة والحرب كوسيلتين من وسائل السياسة ، والمراعاة الدقيقة للالتزامات الدولية - فنحن ندعو جميع الدول الى الاهتمام بهذه المبادئ الأساسية للتعاون الدولى ، اذ بدونها يكون التقدم الحقيقى فى ميدانى الاقتصاد والمال مستحيلا » .

وتاريخ الحرب الأهلية الاسبانية والغزو الألمانى الايطالى للجمهورية الاسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ونداءات الصين بلا جدوى لمساعدتها ضد الغزو اليابانى (١٩٣٧ - ١٩٤١) ، واستيلاء هتلر على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وممل دون مقاومة (١٩٣٨ - ١٩٣٩) ، واستيلاء موسولينى على ألبانيا كذلك (١٩٣٩) - كل هذا يوضح السبب فى أن هذه المبادئ المعلنة لم تترجم الى اتفاقات عملية ، على ان هذا المقام ليس مقام البحث فى تاريخ المحاولات التى بذلت لتضييق نطاق الحرب - وهو عكس التعايش السلمى والتعاون الدولى على خط مستقيم - ولا تاريخ نشوب الحرب العالمية الثانية .

٣ - فائدة الاتحاد السوفيتى الثابتة من السلم

إذا نظرنا الآن الى الاتحاد السوفيتى على مدى السنين منذ الثورة فان الشئ الذى نلمسه هو أن الاتحاد السوفيتى لن يجنى شيئاً سواء من دخوله الحرب هو نفسه أو من قيام حالة توتر دولى .

فلاعتداءات الخارجية والحرب الأهلية من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٠ أضافت ٣٥٠٠٠٠٠ قتيل و ٣٠٠٠٠٠٠ مشوه الى أربعة ملايين قتيل وعشرة ملايين مشوه خلفتهم الحرب العالمية الأولى ، هذا الى جانب الخسائر المادية التى كانت هائلة جداً بلا شك .

ومنذ عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٩ تضمنت خطط الحكومة السوفيتية لاعادة بناء الاقتصاد القومى خلال عشر سنوات ، مع قلة الطاقة الكهربائية المستغلة نسبياً وانفاق حوالى ١٧ مليار روبل ، وكانت الحكومة السوفيتية تأمل أن توفر هذا المبلغ بأن تصل أرباحها من التجارة الخارجية الى ١١ مليارات ، وأن تحصل من الامتيازات والقروض الصناعية على ٦ مليارات ، ولكن حالة المقاطعة السياسية ثم الحصار المالى اللذين تعرضت لهما روسيا فى ذلك الوقت ، الى جانب تكاليف الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة نظراً لاستمرار الخطر ، كل هذا أدى الى تعطيل المشروع بحيث استغرق اتمام بعض أجزائه اثنى عشر عاماً أو ثلاثة عشر أو أربعة عشر .

ان مشروع السنوات الخمس الأولى - من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ - لاعادة البناء الصناعى والزراعى على نطاق واسع وعلى أساس الملكية الجماعية لم يمكن تنفيذ أكثر من ٩٦٪ منه ، وعانى المستهلك السوفيتى كثيراً من القيود الثقيلة حين اضطرت الحال الى تحويل جانب كبير من الصناعة الى أغراض الدفاع فى عامى ١٩٣١ و ١٩٣٢ .

وخلال المشروعين الثانى والثالث للسنوات الخمس (من ١٩٣٣ الى ١٩٤٠) أدى ظهور الحزب النازى وتهديده للاتحاد السوفيتى والتشجيع الواضح الذى لقيه من الغرب بعد السنوات الأولى الى أن يتحمل الاتحاد السوفيتى أعباء ثقيلة فى نفقات الدفاع ، فارتفعت هذه النفقات من ٤٪ من الميزانية سنة ١٩٣٣ الى ٣٣٪ سنة ١٩٤٠ ! وقد لاحظ كل الذين زاروا الاتحاد السوفيتى بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٩ مدى تأثير الاقتصاد القومى بالاستعداد للحرب .

ولا شك أن مصلحة السوفيت فى استقرار السلام قد أكدتها - على نحو مفزع - خسائر الحرب العالمية الأخيرة ، فقد قتل سبعة ملايين من الوطنيين السوفيت ، ودمر ثلث الثروة الوطنية ، وهى خسائر تفوق بكثير خسائر انجلترا وأمريكا أو خسائر ألمانيا . حتى أنه فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ أى بعد انتهاء الحرب بتسع سنوات اعترف رئيس الوفد البريطانى البرلمانى الرسمى - أنه لم يكن يقدر مدى الخسائر التى لحقت بالاتحاد السوفيتى من جراء الحرب ، والتى رأى آثارها ماثلة حتى فى ذلك الوقت .

ولا شك أن هذا ما كان يعنيه ستالين عندما قال بمناسبة أول انتخابات سوفيتية بعد الحرب : « ان الغرض من مشروع السنوات الخمس الجديد هو » أن يعيد تعمير الأقاليم التى خربتها الحرب ، وأن يعيد الصناعة والزراعة الى مستوى ما قبل الحرب ثم أن يتجاوز هذا المستوى بدرجات كبيرة » ، هذا مع العناية « بزيادة انتاج البضائع الاستهلاكية ورفع مستوى المعيشة للعمال بتخفيض جميع أسعار السلع تخفيضاً مطرداً » (٩ من فبراير سنة ١٩٤٦) .

وذكر مولوتوف خلال الحملة الانتخابية نفسها أن الاتحاد السوفيتى يحتاج لتحقيق ذلك الى فترة طويلة من السلام والأمن : « ان السياسة المحبة للسلام التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى ليست ظاهرة وقتية بل هى تصدر عن المصالح الأساسية والحاجات الجوهرية

لشعبنا - عن رغبته في رفع مستوياته المادية بأسرع وقت وحافزه الشديد نحو بناء حياته الاشتراكية المثقفة الجديدة ، وثقته الوطيدة بأنه سينهض بهذه المهام كلها بنجاح ، على شرط أن يقيد نشاط عصابة المعتدين ، ولهذا يبدى شعب الاتحاد السوفيتي ما يبدية من اليقظة عندما تنشأ أسباب يمكن أن تؤدي الى خرق السلام والأمن الدولي ، أو تحاك مؤامرات للوصول الى هذا الهدف » (٦ فبراير سنة ١٩٤٦) .

وما دما بصدد الحديث عن المستوى المادي للشعب السوفيتي فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يعيد بناء علاقاته التجارية المحطمة مع الدول الأخرى بأسرع ما يمكن ليضمن تحقيق برنامج ما بعد الحرب . وبالرغم من جميع الصعوبات فقد اتسعت التجارة السوفيتية الخارجية اتساعا كبيرا وبلغ مجموعها سنة ١٩٥٣ حوالي ٢٣ مليار روبل في العام أي أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه استرليني وهو رقم يقارب أربعة أمثال مستوى ما قبل الحرب . وفي نهاية سنة ١٩٥٣ كان الاتحاد السوفيتي يتاجر مع ٥٢ دولة منها ٤١ دولة رأسمالية ، وبين الـ ٥٢ دولة التي كان بينه وبينها اتفاقيات تجارية طويلة المدى أو سنوية كانت هناك أربعة عشر دولة من الدول الرأسمالية .

٤ - بعد الحرب

وفي خلال هذه السنوات استمرت الدعوة لمبدأ التعاضد السلمي . ففي ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ أجاب ستالين عن بعض الأسئلة التي وجهها اليه « ألكسندر ورث » مراسل الصنداي تايمز في موسكو عقب حديث للمستتر هنري والاس الذي كان في ذلك الوقت من دعاة تقوية روابط الصداقة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي .

السؤال : هل تؤمن بإمكان قيام تعاون ودي دائم بين الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الغربية بالرغم من الاختلافات المذهبية ؟ وهل تؤمن « بالمنافسة الودية » بين النظامين كما أشار المستر هنري والاس ؟ .

الجواب : نعم أومن بذلك إيماناً مطلقاً .

السؤال : خلال زيارة وفد حزب العمال البريطاني الأخيرة لروسيا عبرتم على حسب ما فهمت عن يقينكم بإمكان قيام علاقات ودية بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى . فما الذي يساعد على تأسيس مثل هذه العلاقات التي ترغب فيها الكتل الكبيرة من الشعب البريطاني رغبة أكيدة ؟

الجواب : اننى مقتنع ولاشك بإمكان قيام علاقات ودية بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى . وتقوية الروابط السياسية والتجارية والثقافية بين هاتين الدولتين يساعد ولاشك فى إقامة مثل هذه العلاقات .

السؤال : ألا تعتقد أن تطور الاتحاد السوفيتي نحو النظام الشيوعي سيقول إمكانات التعاون السلمى مع العالم الخارجى اذا نظرنا الى المسألة من ناحية الاتحاد السوفيتي ؟ وهل « الشيوعية فى بلد واحد فقط » أمر ممكن ؟

الجواب : أنا لا أشك مطلقاً فى أن إمكانات التعاون السلمى قد تزيد ، بدلاً من أن تنقص ، أما عن قيام الشيوعية فى بلد واحد فقط فهو أمر ممكن جداً ولاسيما اذا كان بلداً كالاتحاد السوفيتي .

ومرة أخرى ، فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، سأل اليوت روزفلت ستالين : هل يعتقد أنه من الممكن للولايات المتحدة أن تعيش فى سلام الى جانب « حكومة شيوعية كحكومة الاتحاد

السوفيتي « بدون حدوث تدخل من الجانبين ؟ فأجاب ستالين : ان ذلك ليس ممكنا فقط ، بل « انه من الحكمة ومن الأمور المستطاع تحقيقها تماما » .

وعندما أرسل له هنري والاس خطابا مفتوحا يقدم فيه بعض الاقتراحات لتسوية الخلافات الأمريكية السوفيتية حث ستالين (في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٨) على قبول هذا الخطاب أساسا للاتفاق ، وأضاف أنه بالرغم من الخلافات في الناحيتين الاقتصادية والمذهبية « فان التعايش بين هذين النظامين والتسوية السلمية لما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من خلاف ليس ممكنا فقط بل انه ضروري لخدمة السلام العالمى » .

وكان هذا بعد أقل من أسبوعين من تاريخ ابلاغ مولوتوف للسفير الأمريكى فى موسكو استعداد الاتحاد السوفيتي لبحث جميع الخلافات الرئيسية بين البلدين بغية الوصول الى تسوية .

وفى يناير سنة ١٩٤٩ رد ستالين على « كنجز برى سميث » المدير العام لوكالة الأنباء العالمية فى أوربا مقررا أن الاتحاد السوفيتي على استعداد للنظر فى اصدار بيان مشترك مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - كما اقترح سميث - « تؤكد فيه الدولتان أنهما لا تنويان أن تلجأا الى الحرب فيما بينهما » .

وأضاف ستالين أنه من الطبيعى أن يتعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة « فى السعى لتنفيذ هذا الميثاق السلمى والعمل على نزع السلاح تدريجيا » .

وقبل موت ستالين بزمان كبير وافق المجلس السوفيتي الأعلى بالاتحاد السوفيتي فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥١ على قانون لحماية السلم يعد الدعوة للحرب جريمة ضد الانسانية ، ويفرض عقوبات صارمة على هذه الدعوة .

وقد نشرت في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ اجابة لستالين على ٥٠ محررا أمريكيا سألوه : « على أى أساس يمكن قيام تعايش سلمي بين الشيوعية والرأسمالية ؟ »

فقال : « ان التعايش السلمي بين الشيوعية والرأسمالية ممكن تماما مادامت هناك رغبة متبادلة في التعاون ، واستعداد للوفاء بالالتزامات السابقة ، ومراعاة لمبدأ المساواة ، وامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى . »

وفي المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي - ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - أكد جورجى مالينكوف في تقريره الذى ألقاه بحضور ستالين موقف الاتحاد السوفيتي تجاه الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وبقية الدول البرجوازية ، فقال :

« ان الاتحاد السوفيتي لا يزال مستعدا للتعاون مع هذه الدول لتأكيد التمسك بالمبادئ الدولية السلمية ، وضمان سلم عالمي دائم متين . »

وهذا « بناء على الاعتقاد بأن التعايش السلمي والتعاون بين الرأسمالية والشيوعية أمر ممكن ، مادامت هناك رغبة متبادلة في التعاون لتنفيذ الالتزامات ، وتمسك بمبدأ المساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى . » وقد وضع مالينكوف برنامجا للخطوات العملية التي تؤدي الى التعاون ، وستعود الى هذا البرنامج فيما بعد .

وكان من آخر بيانات ستالين ذلك الذى أعلنه في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عندما أجاب بالاجاب عن سؤال جيمس رستن مندوب النيويورك تايمز الذى سألته هل يرحب « بأجراء

محادثات دبلوماسية مع مندوبي حكومة أيزنهاور الجديدة على أمل عقد اجتماع بينك وبين الجنرال أيزنهاور لتخفيف حدة التوتر العالمي ؟ »

وخلف مالينكوف ستالين كرئيس لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي واستمر يردد رغبة الاتحاد السوفيتي في اتخاذ خطوات عملية لضمان التعايش السلمي .

وفي يوم جنازة ستالين (٩ من مارس سنة ١٩٥٣) أكد تمسك الاتحاد السوفيتي « بمبدأ لينين وستالين في امكان تعايش طويل الأمد وتنافس سلمي بين نظامين مختلفين : الرأسمالية والشيوعية » .

وعندما عقد اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد السوفيتي بعد ذلك بستة أيام ، أضاف مالينكوف : « انه لا توجد في الوقت الحاضر مشكلة أو خلاف لا يمكن حله بالوسائل السلمية على أساس الاتفاق بين الدول المعنية . وهذا يتناول علاقاتنا بجميع الدول ، ومنها علاقاتنا بالولايات المتحدة الامريكية » .

وفي الاجتماع الثاني للمجلس في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٣ زاد هذه الفكرة توضيحا اذ قال :

« لقد أيدنا التعايش السلمي بين النظامين ، ومازلنا نؤيده ، ونحن لا نعتقد أن هناك أساسا موضوعيا للاصطدام بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي ، فان مصالح كلا البلدين في ضمان أمنهما وفي ضمان الأمن العالمي أيضا ، وفوائد تنمية التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - كل ذلك يمكن تحقيقه على أساس قيام علاقات عادية بين الدولتين » .

وفي خطاب انتخابي في ١٤ من مارس (شباط) ١٩٥٤ قال مالينكوف :

« ان خطنا الذى لا يتغير فى السياسة الخارجية هو تأمين الظروف السلمية لبناء مجتمع شسيوعى فى بلدنا . ان الحكومة السوفيتية تسعى الى تخفيف حدة التوتر الدولى والى قيام سلم دولى وطيد دائم ، وتعارض بشدة سياسة الحرب الباردة ، لأن هذه السياسة تمهد لحرب عالمية جديدة معناها القضاء على مدنية العالم بوسائل الحرب الحديثة » .

وقال الرئيس السوفيتى : ان أية مشكلة مختلف عليها يمكن حلها - مهما تكن صعوبتها - بالوسائل السلمية .

وعند مناقشة الميزانية فى الاجتماع الاول للمجلس السوفيتى الاعلى الجديد (٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٤) جعل مالينكوف فى خطبته المقام الاول للحقيقة « أن التوتر قد خفت حدته فى الفترة الأخيرة » ، وأن من الممكن السير بهذه الحالة قدما مادام هناك « تعاون سلمى بين الأمم بغض النظر عن تكوينها الاجتماعى » .

والشرط الاول لهذا هو أن تراعى الدول المعنية « مبادئ المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى » ، وأن تنفذ التزامها ونعهااتها بدون تحفظ .

ولم يكن رجال الحكومة الشعبية الصينية أقل تأكيداً لهذا الموقف من رجال الاتحاد السوفيتى : ففي الاول من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو يوم تأسيس الجمهورية الشعبية ، أعلن ماوتسى تونج رسمياً للعالم بأسره : « أن هذه الحكومة ترغب فى تأسيس علاقات دبلوماسية مع أية حكومة أجنبية تريد أن تراعى سلامة أراضي الدول الأخرى وسيادتها » .

وفى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ عندما اجتمع المؤتمر الشعبى القومى فى بكين ليوافق على الدستور الجديد ، قال شواين لاي :

ان الحقيقة الأساسية فى تقرير السياسة الخارجية السلمية للصين الجديدة هى : « أن جميع جهودنا موجهة نحو بناء بلادنا لتصير بلادا صناعية اشتراكية سعيدة غنية ، فنحن آخذون فى عمل سلمى ، ونريد أن يحيط بنا السلام وأن يكون العالم فى سلام » وأشار الى مبادئ التعايش السلمى الخمسة التى أوردناها فى الفصل الأول ، وأعلن أن جمهورية الصين الشعبية ترى أن هذه المبادئ « جديدة بأن تطبق على العلاقات بين بلدنا وبين سيلان وباكستان والدول الآسيوية الأخرى ، وعلى العلاقات الدولية بوجه عام » .

وقد عاد شواين لاي فى خطبته بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجمهورية الشعبية (٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤) الى القول بأن الصين اذ تهدف الى رفع مستوى المعيشة ودعم أمنها الوطنى « لا يمكن أن يكون لها هدف الا السلام العالمى ، ولا يمكن أن يكون لها خط سياسى غيره » . فالصين تؤمن تماما « أن الدول المختلفة فى أنظمتها الاجتماعية يمكنها أن تتعايش فى سلام » . وهى ترغب فى أن تعيش فى سلام مع أية دولة فى العالم اذا كانت هذه الدولة ترغب مخلصا فى ذلك ، وطبعنا نحن نرغب أيضا أن نعيش فى سلام مع الولايات المتحدة » .

وهكذا يتبين بمتابعة السياسة العالمية منذ سنة ١٩١٧ أن تاريخ العالم لم يشهد فترة كهذه الفترة واضب فيها زعماء الدول الكبرى على تأكيد المنفعة بل الضرورة التى تدعو الى ايجاد طريقة للعيش فى سلام مع بلدان أخرى ذات أنظمة أساسية ، اجتماعية واقتصادية وسياسية ، تعارض أنظمة بلادهم .

الفصل الرابع

الفكرة من جانبنا

ابتداء من سنة ١٩١٧ مرت فترات من النضال السياسى فى العالم غير الاشتراكى حول العلاقات السلمية مع الجمهوريات السوفيتية : هل قيامها ممكن أو مرغوب فيه؟ وكان الفشل الذى حاق بالتدخل المسلح فى روسيا فى أوائل سنة ١٩٢٠ هو الذى هيا أول فرصة - فى الحقيقة - ليعرب أنصار التعايش السلمى فى البلاد الرأسمالية عن أفكارهم .

ففى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٢٠ قرر مجلس الحلفاء الأعلى أن يبحث مع الوفد السوفيتى الذى كان يرأسه « كراسين » عن أفضل الطرق لازالة العقبات والمصاعب التى تحول دون استئناف العلاقات التجارية السلمية ، رغبة فى ايجاد حل تفيد منه أوروبا كلها . ولم تمض بضعة أسابيع حتى كانت المفاوضات قد بدأت فى لندن لعقد اتفاق تجارى انجليزى سوفيتى ، ووجد أنصار الاتفاق أنهم يقررون مبادئ التعايش بعبارات لا تختلف كثيرا عن العبارات التى استخدمها لينين (١) . وقبل بيان مجلس الحلفاء الأعلى أعلن « لويد جورج » فى حديث له فى نوفمبر سنة ١٩١٩ فى « جيلد هول » - أعلن رجاءه أنه بانتهاء الشتاء قد تسنح فرصة للدول العظمى فى العالم لتشجيع السلام والوفاق فى ذلك البلد العظيم .

(١) تجد سردا للمناقشات السياسية التى ثارت بهذه المناسبة فى كتاب :
Coates : History of Anglo-Soviet Relations, Chapters I-III.

ودفع خطاب العرش هذه المسألة دفعة الى الامام عند انعقاد البرلمان في ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٠ ، اذ قرر أن السلام والرخاء في أوروبا يتطلبان إعادة السلام والظروف العادية الى شرقي أوروبا وروسيا . » فما دامت هذه الأقاليم الواسعة لا تقدم نصيبها كاملا في السلع المعدة للاستهلاك العام فسوف يكون من العسير خفض تكاليف المعيشة أو إعادة الرخاء الى العالم . » وأكد لويد جورج ، في اليوم نفسه ، هذا التأثير المتبادل ، اذ قال في خطابه الذي ألقاه بوصفه رئيس الوزراء : « ان أوروبا محتاجة الى ما تستطيع روسيا تقديمه ، وابتعاد روسيا عن امداد الأسواق ببضائعها يساعد على ارتفاع الأسعار وازدياد تكاليف المعيشة وقلة السلع وانتشار الفقر ! » .

وأشار الى هذه النقطة نفسها في دفاعه عن الاتفاقية التجارية بعد توقيعها ، اذ قال في مناقشة يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٢١ : « ان العالم صغير ، وكل أمة تعتمد على الأخرى ، فنحن نعتمد على روسيا ، وروسيا تعتمد علينا ، وهذه الاتفاقية لم توقع لمصلحة روسيا فقط بل لمصلحة الجميع » .

وقد تضمنت الاتفاقية نوعا من الاعتراف بالحكومة السوفيتية وان حالت الاختلافات السياسية دون انشاء العلاقات السياسية مع الغرب حتى أوائل سنة ١٩٢٤ ، ولم توافق الحكومة البريطانية على تبادل السفراء مع الاتحاد السوفيتي الا في سنة ١٩٢٩ ، أما الولايات المتحدة فأنشأت علاقاتها الدبلوماسية به سنة ١٩٣٣ ، وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٤ . على أن أصواتا قوية بدأت ترتفع قليلا قليلا في البلاد التي تأخذ بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج داعية الى التعاون السلمي مع الاتحاد السوفيتي ، على أساس الاعتراف باستقرار نظامه الاقتصادي والسياسي .

وهكذا عقدت أول حكومة عمالية في بريطانيا معاهدات

تجارية مع الاتحاد السوفيتى فى أغسطس سنة ١٩٢٤ كما ذكرنا من قبل ، وقد كانت هذه المعاهدات حرية بأن تحل كثيرا من المسائل المالية المختلفة عليها ، وتمكن من الاتساع السريع فى التجارة الانجليزية السوفيتية ، لو أقرتها حكومة المحافظين التى تولت السلطة بعد بضعة أشهر .

وكانت وجهة نظر الأغلبية الساحقة فى الحركة العمالية هى التى عبر عنها الوفد الرسمى للاتحاد العام لنقابات العمال البريطانية بعد زيارته لروسيا فى نوفمبر وديسمبر من العام السابق ، اذ قرر : « أنه لا يمكن أن يوجد سلام وتقدم فى المدنية الأوروبية الا بقبول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية حرا عزيزا فى مجتمع الشعوب ، على أساس اتفاق عام » .

وخلال الأعوام العشرة التالية أصبحت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى احدى الكرات المحيية التى يتقاذفها السياسة المحليون فى كثير من الدول . ولم تبدأ الصورة فى الاتضاح الا حين استولى هتلر على السلطة فى ألمانيا فى سنة ١٩٣٣ .

فعندما بدأ النظام النازى يتكشف عن تهديد لا للاتحاد السوفيتى وحده بل للدول الغربية التى كانت تحسب نفسها بمنأى عن الخطر اعتمادا على الدعاية التى أفرط فيها هتلر حتى ذلك الوقت ضد النظام السوفيتى - ظهرت ضرورة التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، ان أمكن ، فى دوائر كان يظن أنها لن تقبل التعاون مع روسيا أبدا :

ففى مارس سنة ١٩٣٥ ذهب لورد ايدن حامل أختام الملك الى موسكو للتباحث مع المسئولين فى نظام جماعى لتأمين أوروبا . وقال البيان الذى صدر بعد هذه المحادثات : « ليس فى الوقت الحاضر تعارض فى المصالح بين الحكومتين فى أية قضية من قضايا

السياسة الدولية ، وهذه الحقيقة تهيء أساسا متينا لايجاد تعاون مثمر بينهما من أجل السلام .

وقد كتب مستر أ.ج. كمينجز في « النيوز كرونيكل » واصفا هذا الحادث بأنه « اتجاه لم يسبق له مثيل في التقارب بين البرجوازية والدول البلشفية » . (٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٥) .

وتناول المستر ك.ر. أتلي عضو البرلمان هذا الموضوع نفسه، بوصفه زعيما للهيئة البرلمانية العمالية في حفلة عشاء نظمها مجلس النقابات العمالية في لندن واللجنة البرلمانية الانجليزية الروسية (٢٤ من نوفمبر عام ١٩٣٧) فقال :

« لا يزال كثيرون يعلنون خوفهم من الاتحاد السوفيتي ، ولكن هذا الخوف ليس مصدره اعتقادهم أنها دولة معتدية تهدف الى الغزو ، وليس حقا أنهم يخافون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لأنها دولة ملحدة كما يقال ، هؤلاء أنفسهم طالما دعوا وهلنوا لقيام علاقات مع دول تضطهد الدين ، ولكن الخوف من روسيا هو في الحقيقة خوف من أن تحقق هذا النجاح العظيم : قيام دولة متقدمة مؤسسة على مبدأ جديد ، مؤسسة على مبدأ العدالة الاجتماعية . هذا هو الشيء الحقيقي الذي يزعج الرجعيين في العالم كله .

« لقد ظل هؤلاء يتكلمون سنوات طويلة عن الاتحاد السوفيتي وفشله الذريع ، والآن يتكلمون عن نجاحه العظيم ، وهذا النجاح يسبب - فيما أظن - حنقا كبيرا على الاتحاد السوفيتي ! انه الشيء الرائع حقا بالنسبة لنا نحن الذين نتطلع الى المستقبل : نهوض دولة تشغل هذه المساحة الكبيرة من سطح الكرة الأرضية وتبنى من الفوضى مجتمعا جديدا يقوم على أساس من العدالة الاجتماعية !

وقد حرص المستر أتلي في اطرائه للاتحاد السوفيتي على

إبراز الدلالة العالمية لمبدأ العدالة الاجتماعية الذي يطيقه . فقال :
« اننا لا نؤيد الأحلاف المحدودة ، ولكننا نؤمن باتحاد الشعوب
الحرّة متكاتفّة لا في أحلاف سياسية فقط ، بل في الميدان الاقتصادي
أيضاً ، لتنمى موارد العالم ، ولتظهر لبقية العالم أفضل الطرق
للتعاون والائخاء العالمى . » وشرب أتلى نخب « الاتحاد السوفيتى
والسلام العالمى » .

على أن العداوة التى كشف عنها المستر أتلى استمرت قائمة ،
وانعكست على كثير من الذكريات السياسية والدبلوماسية . التى
ترجع الى ذلك الوقت ، فقد أشار المستر ايدن الى تلك الفترة حين
تحدث فى « ألبرت هول » فى يوم الجيش الأحمر (٢٣ من فبراير
١٩٤٣) ، عندما كانت الحرب فى ذروتها ، فقال : « يجب أن
أقول كلمة تحذير ، ذلك أنه حيث فشلت قيادة هتلر العسكرية
بدأت مكاييد « جوبلز » تلعب دورها ، فقد بذل كل جهد ، وسيبذل
كل جهد لبذر بذور الشك والخلاف بين الحلفاء ، وسيخرجون كل
ما فى جعبتهم مرة أخرى ، وسيمتل غول الشيوعية دوراً فى هذا
(القره جوز !) .

ومن حسن الحظ أننا لا نجد من الصعب معرفة هذه الدمية
الملطخة بالألوان ، فهو صديق قديم ، بقية من الأيام الأولى للنظام
النازى ، وقد تسرب منه كثير من النشارة التى حشى بها ، وأصبح
لا يستجيب استجابة مقنعة لأعيب جوبلز ، ولكن لا بأس بأن
نسترجع تاريخه ! »

وبعد أن ذكر مستمعيه أن هذا الغول قد استخدم « لتخويف
أوروبا » على حين كان هتلر يجتاح بلداً بعد آخر أشار الى معاهدة
التحالف الانجليزية السوفيتية التى عقدت فى مايو السابق ، والتى
« اتفق فيها البلدان على المبادئ العامة التى سنسير على هديها
فى تعاوننا السلمى » . ووصف مستر ايدن هذه المعاهدة بأنها
« نقطة تحول فى العلاقات بين بلدينا » .

ولا شك أن نعمة جديدة عن امكان قيام علاقات طيبة مستقرة
وتعايش سلمي بين الاتحاد السوفيتى والدول الرأسمالية قد بدأت
تسمع عقب مهاجمة هتلر لروسيا فى يونيو سنة ١٩٤١ ، ومن ثم
صرح ايدن فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤١ قائلا :

« اننى مقتنع تماما بالحقيقة الأساسية القائلة بأنه فى المسائل
الأساسية فى السياسة الدولية ليس هناك أى صراع أو خلاف بين
بريطانيا والاتحاد السوفيتى . ولقد شعرت بصدق هذه القضية
فى سنة ١٩٣٥ ، ولا شك أنها قد ثبت صدقها فعلا سنة ١٩٤١ ،
وسيتثبت صدقها فى المستقبل . »

وظهرت هذه الروح فى معاهدة التحالف الانجليزية
السوفيتية التى وقعت فى ٢٦ من مايو من السنة نفسها والتى
تعهدت فيها الدولتان الموقعتان بأن تتعاونا معا بعد اقرار السلام
لضمان الأمن والرخاء الاقتصادى فى أوروبا (المادة ٥) .

وفى المادة التالية وافقت الدولتان على « أن تقدم كل منهما
للأخرى جميع المساعدات الاقتصادية الممكنة بعد الحرب » .

وأخيرا فى المادة السابعة « تعهد كلا الطرفين السابقين
المتعاقدين ألا يعقد أى حلف ولا يدخل فى أى ميثاق موجه ضد
الطرف الآخر » .

وهكذا كانت هذه المعاهدة أول أداة دبلوماسية وضعت فى
حيز التنفيذ مبادئ التعايش السلمى بين الدولتين . وقد أكد
ذلك المستر ايدن فى تقريره عن المعاهدة الى مجلس العموم
(١١ من يونيو سنة ١٩٤٢) ، اذ قال : « لا يمكن أن يوجد أمن
واستقرار فى أوروبا لنا أو لأى حليف من حلفائنا الا اذا كان هناك
تفاهم وثيق متبادل بين انجلترا أو الاتحاد السوفيتى » .

وكتبت التايمز فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٢ بمناسبة ذكرى

اعتداء هتلر على روسيا : « ان بناء السلم فى أوربا يجب أن يكون عالميا ، ويجب أن يؤسس على الحرية والتعاون بين شعوب أوربا ، ولكن انجلترا وروسيا ستظلان الدعامتين الأساسيتين اللتين يرتكز عليهما بناء السلام فى أوربا . وما دامتا سليمتين راسختين فإن صرح السلام سيبقى دائما ثابتا ، أما اذا انشقتا فلن يجدى شىء أيا كان للمحافظة على السلام » .

ولا شك أن الدعوة للتعاون والتعايش السلمى بين انجلترا والاتحاد السوفيتى كأساس للسلام والتعاون العالميين كانت دعوة تسترعى النظر لصدورها عن مثل هذا المصدر . وقد قيل كثير من مثل ذلك خلال سنوات الحرب حتى فى عام ١٩٤٥ عندما تولت الحكم أول أغلبية عمالية ، فقد قال السير ستافورد كريبيس : « ان أى شك أو سوء فهم من أحد الجانبين سيدفع بروسيا وبنا الى الاعتماد على خطط الامن المنفردة مما سيقودنا حتما الى تصادم المصالح . واذا انزلقنا يوما الى حالة مناطق النفوذ المتنافسة ، بأن أصبحت هناك منطقة نفوذ غربية وأخرى شرقية – فنحن بذلك انما نخاطر بقرن من الصراع والكفاح ! »

فى هذا الوقت ، كانت الخطوات الأولى نحو الحرب الباردة قد بدأت ، وسرعان ما طرحت مسألة التعايش السلمى جانبا ، وبدأ تبادل الاتهامات . وقد تحدث المستر جون لورنس (الملحق الصحفى بسفارة انجلترا فى موسكو زمن الحرب) عن هذا الموضوع فى أغسطس سنة ١٩٤٦ فى « مدرسة الأحرار الصيفية » فقال : خلال الحرب توقفت الصحف السوفيتية عن انتقاد النظام السياسى فى دول الحلفاء ، وعن نقد الامبراطورية البريطانية بالذات ، وفى خريف سنة ١٩٤٤ عندما اندلعت الحرب الأهلية فى اليونان امتنعت الصحف عدة أشهر عن مهاجمة سياسية بريطانية هناك ، بالرغم مما ساور زعماء الحزب من قلق من جراء هذه السياسة البريطانية .

وانما بدأت الصحف الروسية تهاجم سياسة بريطانيا فى اليونان حين أخذت صحافتنا تنقد أعمال الروس فى رومانيا وبلغاريا .
ومن ذلك الوقت استمرت المساجلات تسير من سيىء الى أسوأ » .

وسنبحث فيما بعد الأسباب التى ذكرها كل من الطرفين لتبرير هذا التغير الذى كان له أعمق الأثر فى سياسة العالم : لقد بدأت فترة من « التعايش فى شبه حرب » ، وقدر لهذه الحالة أن تستمر بضع سنوات ، ولكن أخيرا جاء الوقت الذى أملت فيه الضرورة نفسها - مرة أخرى - سياسة مغايرة .

فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ أعلن وزير خارجية أمريكا فى حديث عام أن « الوسيلة لمنع الاعتداء هى أن يكون العالم الحر مستعدا وقادرا على الرد بالمثل ، فى سرعة وشدة ، وفى الأماكن التى يختارها ، وبالوسائل التى يختارها ، وأن الرئيس ومجلس الأمن القومى قد اتخذا « قرارا أساسيا بهذا المعنى » .

وفى اليوم التالى أيد الرئيس هذه السياسة التى تعنى فى الحقيقة أن الأسلحة الذرية يمكن استخدامها دون الرجوع الى الكونجرس أو الى حلفاء الولايات المتحدة ، وأن مستشارى الرئيس أيزنهاور العسكريين هم الذين يقررون على أى شىء « يردون بالمثل »

وقد زاد القلق الذى سببته هذه التصريحات فى العالم عندما قال الرئيس أيزنهاور فى مؤتمره الصحفى فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٤ : انه لا يرى فائدة فى الوقت الحاضر من الكلام عن اجتماع الأربعة الكبار ، وعندما أتبع ذلك فى ١٨ من مارس اعلان أن أمريكا فجرت فى أول الشهر قنبلة هيدروجينية فى المحيط الهادى تبلغ قوتها ٦٠٠ ضعف بالنسبة الى قنبلة هيروشيما ! وفى ٢٩ من مارس ذهب المستر دالاس الى مدى أبعد فطلب القيام بعمل مشترك ينطوى على « مخاطر كبيرة » اذا تقدم الشيوعيون أى تقدم

فى جنوب شرقى آسيا مهما تكن وسيلتهم ، أى حتى لو اختارت
الشعوب نفسها النظام الشيوعى .

وفى معرض الكلام عن المؤتمر المزمع عقده لبحث مسائل
الشرق الأقصى ، قال المستر دالاس : « ان حضور الصين الشيوعية
 وتمثيلها فى مؤتمر جنيف لا يعنى أى اعتراف دبلوماسى منا » .

لقد كان معنى هذه الحطة أن المستر دالاس يعلن مقدما أن
التعايش السلمى لا يمكن النظر فيه الا اذا قبل العالم كله ما تمليه
الولايات المتحدة بشأن شكل الحكم الذى تفضله .

وقد بلغ من شدة الفرع الذى أحدثته هذه التصريحات أن
الهيئة البرلمانية لحزب العمال تقدمت بمشروع قرار الى مجلس
العموم فى ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ يطلب من الحكومة البريطانية
أن تبدأ بالدعوة لمؤتمر لرؤساء حكومات كل من الاتحاد السوفيتى
والولايات المتحدة وبريطانيا وذلك لبحث تخفيض التسليح وتحديد
« والسياسات والوسائل الايجابية لتبديد الخوف الذى يسيطر على
شعوب العالم الآن ولتقوية السلم الجماعى عن طريق الأمم المتحدة » .

وقد فاز هذا القرار (وهو أول قرار من نوعه تقدمه الهيئة
البرلمانية لحزب العمال) - بموافقة اجماعية فى مجلس العموم .

وسرعان ما بدأ يظهر تحول فى الشعور ، وقد ظهر هذا
التحول بطرق شتى :

فأولا - لم يلبث أن عرف أن التعاون العملى بين بريطانيا
والاتحاد السوفيتى فى مؤتمر جنيف كان ممكنا جدا ، وفى الوقت
نفسه خطب المستر تشرشل فى اجتماع لجماعة «بريمروز» (١) فى

(١) ناد من أندية المحافظين ، نسبة إلى « زهرة الربيع » primrose

التي كانت الزهرة المفضلة عند الزعيم المحافظ « دزرائيلى » ، واتخذة أنصاره

(المراجع)

شعارا لهم بعد موته .

لندن فى ٣٠ من أبريل - وبدأت رغبة واضحة فى رسم خطة تخالف
الخطة التى رسمها المستر دلاس - ولهذا كان لزاما عليه أن يبدأ
بالعودة الى مبادئ التعايش السلمى ، فقال :

« يجب أن تكون بيننا وبين روسيا علاقات تستطيع بالرغم
من الخلافات والمخاوف والتناقضات أن تقنع الشعب الروسى
والحكومة السوفيتية بأننا نرجو لروسيا السلام والسعادة والرخاء
الدائم وازدهار الحياة فى بلادها العظيمة ، ويجب أن نقنعها بأننا
نتوق الى اليوم الذى نرى الروسين فيه يقومون بدور هام وعظيم فى
تقدم الجنس البشرى » .

وقد رحب الاتحاد السوفيتى بهذا البيان ، فجاء فى خبر لوكالة
تاس فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ : « ان الدوائر المطلعة فى الاتحاد
السوفيتى ترى أن تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا
وتنمية التعاون المشترك بينهما سيؤديان الى خير الجميع ، وان
كثيرين من المسئولين قد أصبحوا مقتنعين ومؤيدين لضرورة توسيع
التعاون والعلاقات الاقتصادية المشتركة بين الدول وان اختلفت
أنظمتها الاجتماعية » .

وكل يوم يحمل الآن عودة الى الاعتراف بفائدة التعايش
السلمى وامكان ذلك فى تصريحات يصدرها المسئولون فى الدول
الغربية : ففي ٢٣ من يونيو قال المستر ايدن فى تقرير عن أعمال
مؤتمر جنيف : ان تحسين العلاقات مع الصين « كان مساهمة
حقيقية فى التعايش السلمى الذى لا يزال هو غرضنا وهدفنا مع
كل بلد » .

وكان مؤتمرا برلين وجنيف بتوثيقهما للعلاقات بين الدول
الكبرى وبتخفيف حدة التوتر الدولى يفسحان الأمل فى الوصول
الى « قدر من التعايش السلمى المقبول » .

وبعد خمسة أيام عاد المستر تشرشل الى الموضوع نفسه
فى مؤتمر صحفى له بواشنطن بعد تباحثه هو والمستر ايدن مع
زعماء الولايات المتحدة حول الموقف فى جنيف وفى الشرق الأقصى،
وقال تشرشل : انه يرى « أن علينا جميعا أن نعمل من أجل
التعايش السلمى مع أنه من الواضح أنه لا يحل كل المشاكل
المعلقة » . وبعد اشارة ، تكاد تكون عاطفية ، الى العمال الروس،
دعا الى زيادة الاتصال التجارى والثقافى بالاتحاد السوفيتى ، كما
اقترح أن تكون هناك « دراسة لمصالح روسيا القومية » وليس
مجرد انتقاد متصل لسياستها .

وبعد ذلك بيومين اعترف الرئيس أيزنهاور للمرة الأولى بأنه
« يجب أن نجد طريقة لتعيش معا » بل وافق على أن التعايش
السلمى « هو أمل العالم » ، وان كان قد أبى فى الوقت نفسه أن
يلتزم شيئا ، وشكا من « الموقف العدوانى الذى يتخذه الجانب
الآخر » .

وقد رحب المستر تشرشل بهذه الأقوال فى خطاب ألقاه فى
مجلس العموم فى ١٢ من يوليو ، قال :

« ان هناك بونا بعيدا من الناحية الايديولوجية بين فكرة
التعايش السلمى مع اليقظة وبين فكرة استئصال الشيوعية
بالقوة » . لا شك أنه بون بعيد ، وهذا البيان اعتراف بالصورة
المفزعة التى اتخذتها الحرب الآن ، وان نتائجها النهائية تتجاوز
الصعاب والأخطار الناجمة عن المعيشة جنبا لجنب مع دول شيوعية » .

واستطرد تشرشل قائلا : انه يأمل أن يودى « الأخذ بهذه
السياسة على نطاق واسع » الى أن تحل مع الزمن ، المشاكل التى
تقسم العالم الى معسكرين ، أو أن تحل نفسها بطريقة سلمية » .

وفى ٢٠ من يوليو تم توقيع سلسلة من الاتفاقات فى جنيف

لوقف الحرب فى الهند الصينية ، فزاد الأمل فى التعايش السلمى .

وفى ٩ من أغسطس كتبت التايمز فى مقالها الافتتاحى عن « المحاولات الكبيرة التى تبذل لامكان التعايش بين القوتين الضخمتين الشرقية والغربية ، والتى كانت اجتماعات برلين وجنيف مجرد مراحل فى سبيلها » .

وهكذا عادت فكرة التسويات السلمية والتعاون السلمى - كما يظهر من هذه الافتتاحية - تحل محل التهديدات المشثومة التى تكاد تشبه الانذارات النهائية ، و « الرد بالمثل » فى سرعة وعلى نطاق واسع ، وأنه لا بد من أحد احتمالين : فاما أن يسلم هذا الجانب أو ذاك تسليما تاما أو تدمر المدينة العالمية تدميرا تاما .

وكان من أوضح مظاهر هذا الاتجاه الجديد أن أعلن رئيسا مجلسى العموم واللوردات فى ١١ من أغسطس قبول دعوة رئيس مجلس السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى لارسال وفد برلمانى من بريطانيا . وقبل رحيل هذا الوفد كان وفد عمالى بريطانى قد قام بزيارة هامة الى الاتحاد السوفيتى والصين ، وقد أذاع الزعماء العماليون الذين اشتركوا فى هذه الزيارة عدة بيانات لا يمكننا أن نورد هنا الا قليلا منها ، ولكن هذا القليل يمثل الجميع : فمثلا أوضح المستر مورجان فليبس سكرتير حزب العمال الانجليزى أنهم فى أحاديثهم مع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى « كانوا يعودون مرة بعد مرة الى مشكلة الوصول الى أساس للتعايش السلمى » . وأن هذا الموضوع « كان الموضوع الاساسى فى محادثاتنا كلها » .

وأشار المستر مورجان الى أنه فى سنة ١٩٤٦ شعر الوفد العمالى فى مباحثاته مع ستالين « أنه على الرغم من الاختلافات المذهبية وغيرها قد يكون من الممكن للدول الشيوعية وغير الشيوعية

أن تعيش فى سلام ونجاح جنبا الى جنب ، وبعد كل الحوادث المشؤومة التى حدثت فى الأعوام التى تلت هذه المحادثات ، أقنعتنى اقامتى الأخيرة فى موسكو « بالرغم من قصر مدتها ، ان هناك مجالا للتفاؤل من جديد » .

وفى الصين شعر الوفد البريطانى بالشعور نفسه، بل وبصورة أوضح ، كما تدل بياناته . فقد تحدث المستر أتلى فى ملبورن فى ١٢ من سبتمبر مشيدا بأمانة الحكومة الصينية وكفايتها . وأضاف : « اننى أعتقد أن التعايش السلمى ممكن ، والتفكير فى غير ذلك معناه التمهيد لانهايار المدنية فى حرب ثالثة عالمية أفظع من سابقتها بدرجة لا يمكن تقديرها ! » .

وفى مؤتمر صحفى عقد بمدينة ولينجتون بنيوزيلندا فى ٢٥ من سبتمبر قال المستر أتلى : انه « يعتقد أن الدول الشيوعية مستعدة للاجتماع بالغرب لايجاد أساس مشترك للتعايش السلمى ان هناك مجالا للالتقاء بين الشرق والغرب » .

وفى سنة ١٩٥٤ توالت سلسلة من معارض الثقافة السوفيتية والرياضة السوفيتية لم يسبق لها مثيل - حتى فى تلك السنوات المذكورة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، عندما زار الباليه الروسى والأوبرا الروسية لندن . فبعد زيارة فرقة بريوزكا الحكومية للراقصات تلتها فرقة أوبرا زتروف الحكومية لمسرح الدمى ، وفى نهاية العام قدمت مجموعة لامعة من فناني مسرح بولشوى بموسكو ومسارح أخرى . وقد قابلهم الشعب الانجليزى بحرارة وأظهر اعجابا شديدا بفنهم .

وكذلك كانت الحال مع فرقة التجديف السوفيتية التى زارت انجلترا وربحت عدة جوائز فى هنلى ، ومع فرقة ممتازة من لاعبي الشطرنج ، ومع الفرقة الكبيرة من لاعبي القوى السوفيت الذين

تباروا مع أحسن لاعبي انجلترا في لندن ومانشستر ، ومع فريق
سبارتاك لكرة القدم في نوفمبر .

وقد تحدث الرئيس العمالي لمجلس لندن البلدي في حفل
استقبال أقيم لفريق ألعاب القوى في ١٥ من أكتوبر ، فأعاد الى
الذاكرة « السنوات التي وقف فيها شعبانا جنبا الى جنب » ،
واستمر قائلا : « وعلينا الآن في أيام السلم أن نخلق حالة تجعل
معارك المستقبل مقصورة على ميدان الرياضة » .

وكذلك مثلت الفنانين الانجليز في الاتحاد السوفيتي فرقة
موسيقية استقبلت هناك استقبالا حافلا أينما سارت ومثل الرياضة
في بريطانيا فريق لكرة القدم .

وقد بلغ عدد من زاروا موسكو من رجال الأعمال الانجليز
١٥٠ منذ أول سنة (١٩٥٤) الى الآن « أكتوبر سنة ١٩٥٤ » ،
عادوا ومعهم الكثير من العقود أو العروض التي لا تقف أمام تنفيذها
الا العقبات السياسية ، وذهبت وفود من اتحاد الصناعات
البريطانية والاتحاد القومي لأصحاب الصناعات الى بكين لهذه
الغرض نفسه .

كذلك ظهر أن الدعوة الى التعاون والتعايش السلمي بين
العالمين . تلاقى تأييدا كبيرا من الجماهير ، وان كان من الخطر والخطأ
الفادح أن نتصور أن هذه الدعوة لم تلق أعنف المقاومة : ومن أمثلة
ذلك رسالة من موسكو الى « المانشستر جارديان » بمناسبة زيادة
الوفد العمالي لروسيا ، (في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤) ،
والرسالة لا تنكر أنها تمثل « تحليل السفارات الغربية » وعلى
التحديد السفارة الامريكية في موسكو . . تقول الرسالة :

« ان الحفاوة والترحيب اللذين لقيهما الوفد انما كانا محاولة
لايجاد شقاق بين حزبي العمال والمحافظين في انجلترا وزيادة

شقة الخلاف بينهما ، ولتعلق الرأي العام البريطاني على حساب العلاقات الانجليزية الأمريكية » . وحذرت الرسالة الرأي العام البريطاني بقولها : « ليس من الحكمة أن نتحمس كثيرا لهذه المحادثات » ، وأشارت الى أنه من الجائز أن يكون أعضاء الوفد أنفسهم قد « خدعوا » .

ولكن أفرادا أهم من مراسلي الصحف ظلوا ينددون بكل مناقشة جادة للتعايش السلمى ، طوال الشهور التى تلت ابريل سنة ١٩٥٤ : ففي ٦ من يوليو سنة ١٩٥٤ قال السيناتور بريدجز (رئيس السن لمجلس الشيوخ الامريكى) فى حديث له فى التليفزيون ان القنبلة الذرية كان يجب أن تستخدم فى كوريا وانها يجب أن نستخدم ضد الصين « لحماية ارواح الامريكيين » .

وفى ٦ من يوليو طالب أحد زعماء الجمهوريين وهو السناتور بولاند بأن تسترعى الولايات المتحدة نظر الامم المتحدة الى « أن عليها أن تختار بين الصين الشعبية والولايات المتحدة! » وهذا يعنى أن الولايات المتحدة ستسحب من الامم المتحدة اذا وافقت على قبول الصين .

وكان هذا الكلام صدى لقرار الحكومة الامريكية الذى كشفت عنه منذ ثلاثة شهور حين ذاك على لسان أحد نواب الوزراء فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب حيث قال : « ان خير طريقة للعمل على سرعة انهيار النظام الشيوعى فى الصين هى استمرار الضغط عليها ، وسنقاوم كل الخطوات التى يراد بها اصلاح الحالة التى جلبوها على أنفسهم ! » (المانشستر جارديان فى ١٥ من ابريل ١٩٥٤) . ومعنى ذلك أن الحكومة الأمريكية كانت تنهيا ، منذ شهر ابريل ، حالة دائمة من « التعايش فى شبه حرب » مع جمهورية الصين الشعبية .

وفى شهر أغسطس نشرت سلسلة من المقالات بقلم الجنرال
مارك كلارك ، الذى كان مندوبا ساميا للولايات المتحدة فى النمسا
ثم وكيلا لوزارة الخارجية ، ثم قائدا لجيوش الأمم المتحدة فى الشرق
الاقصى ، وهو الآن مكلف رسميا بتحقيق عن أجهزة الاستعلامات
التابعة لحكومة الولايات المتحدة (الدبلى تلجراف ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ ،
١١ من أغسطس سنة ١٩٥٤) .

ولم يكتف الجنرال كلارك بالتنديد بالحكومة السوفيتية فى
هذه المقالات تنديدا شديدا العنف ، بل ندد بالشعب الروسى
أيضا ، قائلا : « ان الأمانة لم تكن يوما من صفاتهم القومية » ،
وان من الواجب « أن نعد أنفسنا لحساب قادم من الروس » ! .

ومن الحق أن هذه الملاحظات قد أعيد نشرها عن بيان له يرجع
الى سنة ١٩٤٧ ، ولكنه أوضح أنه « شعر بصواب وجهة نظره »
منذ سنة ١٩٤٩ . ومع أمله فى السلم ، فقد تحدث أيضا عن
« المرة القادمة التى ستدعى فيها للحرب ضد الشيوعية » . وقبل
نشر آخر هذه المقالات بيوم واحد أبلغ الجنرال اللجنة الفرعية
للأمن الداخلى التابعة لمجلس الشيوخ أنه يميل الى قطع العلاقات
الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى وإعادة تنظيم هيئة الأمم المتحدة
بالتخلص من الأعضاء الشيوعيين فى الهيئة « وتوجيهها ضد الاتحاد
السوفيتى » .

وقبل ذلك بيوم واحد حثت لجنة من لجان الكونجرس كانت
قد زارت أوروبا لبحث مشكلة « الاعتداء الشيوعى » على انهساء
العلاقات التجارية والسياسية مع « الحكومات الشيوعية » واقترحت
صراحة رفض سياسة التعايش السلمى لأنها ستؤدى الى « اضعاف
الغرب على حين يستعد الشيوعيون لحرب عالمية » . وفى اليوم نفسه
ظهر مقال لوليم بوليت السفير السابق للولايات المتحدة فى موسكو
وباريس ، فى مجلة « لوك » ، يدعو فيه الولايات المتحدة اما الى

تدمير أماكن إنتاج القنابل الهيدروجينية في الاتحاد السوفيتي أو إلى أحداث تغيير في توازن القوى في العالم بحيث لا يجرؤ الروس على استخدام هذه الأسلحة . وهذا يكون بتحرير الصين من الشيوعية . وهذا بدوره معناه السماح للبحرية الأمريكية بفرض الحصار البحري على شواطئ الصين ولل سلاح الجو الأمريكي بضرب الأهداف الهامة بالقنابل .

وقد أدت تصريحات الجنرال كلارك ولجنة الكونجرس إلى إعلان الرئيس أيزنهاور رفضه فكرة الحرب الوقائية ووصفه إياها بأنها « لا يمكن أن تكون محل نظر » .

وقد كرر هذا رئيس أركان حرب السلاح الجوي الأمريكي الجنرال تويننج في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ولكنه تحدث في خطابه الذي ألقاه في أوماها عن الاتحاد السوفيتي مسميا إياه - طوال الخطبة - « العدو الشيوعي » .

وكذلك فعل أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية ، وهو روبرت مرفي الذي سخر من التفكير في إمكان الوصول إلى تعايش سلمي باتلاف الأسلحة الذرية ، أي بالاتفاق على نزع السلاح (مانشستر جارديان في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤) .

أما إلى أين يؤدي هذا النوع من الحديث فقد ظهر في تقرير المجلس التنفيذي لاتحاد العمال الأمريكي إلى مؤتمرهم السنوي في لوس انجلوس يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ إذ وصف التقرير مؤتمر جنيف - الذي قوبل بحفاوة بالغة في بريطانيا وأوروبا الغربية - بأنه « من النكبات الكبرى التي تشبه نكبة ميونخ » . كما ألح في طلب قطع العلاقات التجارية مع الأقطار الداخلة في « فلك السوفييت » وبقاء الصين خارج الأمم المتحدة ، وأنه في الوقت الحاضر يجب ألا يكون هناك حديث عن « السلام

عن طريق المفاوضات « . وندد مستر مينى رئيس الاتحاد بوفد حزب العمال الذى سافر الى الاتحاد السوفيتى والصين ، وعبر عن اعتقاده بأنهم « لا يمثلون مشاعر الشعب البريطانى ، وقال : « ان الطريق الوحيد للسلام أمام الولايات المتحدة هو «رفض الاقتراحات السوفيتية للتعايش والحياد » (الديلى تلجراف ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

واليك مثلين صغيرين من بين الأمثلة الكثيرة للنتائج العملية لمثل هذا الحديث :

سمح لجماعة من محررى صحف الطلبة بزيارة الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٥٣ ، كما سمح بذلك لمجموعة من الطلبة من جامعات مختلفة ، فقدم كل من المجموعتين دعوة للطلبة السوفييت لرد الزيارة ، ولكن عندما جاء الوقت المناسب وطلب محررو صحف الطلبة ووفد الطلبة السوفييت الى الولايات المتحدة منحهم تأشيرات الدخول رفض طلبهم ! .

وقد كان للأصوات المعادية فى الولايات المتحدة صداها فى بريطانيا - فهنا أيضا ظهر دعاة لا ينامون لاستمرار الحرب الباردة واستمرار سباق التسلح ، والهزء بحديث التعايش السلمى : فروسيا وتوابعها لا تزال تسعى بنشاطها المعهود لغزو العالم ! هكذا أعلن وزير الدفاع فى ذلك الحين ، لورد الكسندر ، الى مستمعيه فى فانكوفر يوم ٢ من أغسطس ، ولكن الحرب الباردة قد تستمر الى غير نهاية ، واذا لم « تواجه » هذه الحرب الباردة فقد تختفى المدنية الغربية المسيحية . ولم يبين لورد الكسندر كيف يمكن أن « تواجه » - اللهم الا بانتاج مزيد من الاسلحة ، ولكن خطابه خلا من أية اشارة الى أن التفاوض لاقرار التعايش السلمى يمكن أن يكون الوسيلة لذلك (التيمس ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤) .

وفي انجلترا نفسها حافظ المستر ج.ب. ايدن (نائب
بورتموث وست) على التقاليد السياسية لذلك المصيف الحربى
حين أعلن فى المناقشة البرلمانية التى جرت يوم ٢٣ من يونية أنه
مقتنع بأن الدول الشيوعية لديها « مشروع شامل أحكم تدبيره
» لاجداث سلسلة من الانقلابات ، وأن الوسيلة لاجباط ذلك انما
هى تنظيم دفاعى عالمى للحكومات غير الشيوعية ، ومع أن وزير
الخارجية حرص على انكار أية مسئولية عن آراء ابن أخيه ، ومع
أنه أشار هو نفسه كما رأينا من قبل الى امكان قيام سلام عن طريق
التفاهم .. فالحقيقة الواقعة هى أن الخطاب قوبل بهتاف حار من
عدد من الاعضاء المحافظين فى البرلمان .

ومن النقاد الذين لا يسأمون مهاجمة فكرة التعايش السلمى
صحيفة الايكونوميست ، والصعوبة الوحيدة التى تقابلنا هنا هى
كثرة الامثلة التى يمكن أن نختار منها : ففي يوم ٢٨ من اغسطس
سنة ١٩٥٤ مثلاً شددت الصحيفة النكير على مستر تشرشل فكتبت :
« ان حلف الأطلنطى بدأ يتزعزع منذ مايو سنة ١٩٥٣ عندما خطا
رئيس الوزراء أول خطوة فى الطريق الذى أدى الى التعايش السلمى
وليس المستر تشرشل هو الوحيد المخطئ ، ففي ٩ من أكتوبر
اكتشفت صحيفة الايكونوميست أن فى الجمعية العامة لهيئة الأمم
نفسها « اتجاها سائدا الى الأمانى الكاذبة عن تهدئة عامة » .

وفى ١٦ من أكتوبر عادت الى المستر تشرشل الذى عبر فى
مؤتمر حزب المحافظين فى بلاكبول عن تجدد أمله فى « امكان
التعايش السلمى مع الاتحاد السوفيتى » . فوعظته الايكونوميست
قائلة : انه لا بد أن يمر وقت طويل قبل أن يوجد أمل جدى فى
التفاوض لانهاء الحرب الباردة . انهاء تاما ! » .

وفى مطلع سنة ١٩٥٥ ، كانت المانشستر جارديان (٣ من
يناير) لاتزال تستسخف . فكرة التعايش السلمى « بكل ما فيها

من دعاوى كاذبة بحسن النية ، واصفة اياها بأنها مجرد « خطر شيوعي » ، وناسية (أو متناسية) مانالته هذه الفكرة من تعضيد قوى من السياسيين المحافظين سواء فى هذه البلاد أو فى الولايات المتحدة . وقبل ذلك بأيام قليلة أفضى المستر دالاس وزير خارجية أمريكا بتصريح الى الصحف فى واشنطن قال فيه : « ان الهدنة فى الهند الصينية كانت « احدى هزائم الغرب الكبرى فى سنة ١٩٥٤ » . (ديلى تلجراف ، ١ من يناير سنة ١٩٥٥) .

ويمكن ذكر الكثير من مثل هذا ، ولكن المهم فى هذه الآراء المعارضة ليس من يقولها ، بل ما تحاول أن تثيره من شكوك ومخاوف فى عقول الناس !

القسم الثاني مخكاوف

« لا شك أن المبادئ صادقة ورائعة ، ان التهديد بالحرب ليس السبيل الى السلم ، وكم نود أن نرى تشرشل ومالينكوف وأيزنهاور متعاونين . ولكن هل يماشى الواقع العمل هذه النظريات؟ ألا تكذب أفعال الروس والصينيين أقوالهم ؟ »

هذا هو ما يعبر عنه الكثيرون ممن أضجرهم استمرار التوتر في الشئون الدولية وتبادل التهديدات بين الشرق والغرب وشكوكهم راجعة الى تلك المباراة في الشتائم نفسها - انها بقايا عكرة كدرة مما كان يسمى في أثناء الحرب « الادب الشعبى المضاد للسوفييت » . وفى ذلك الوقت كان كثير من الناس قد عاهدوا أنفسهم ، سرا وعلانية ، ألا يخدعوا مرة أخرى ، وقد رأينا كيف ذكر المستر ايدن جمعا كبيرا سنة ١٩٤٣ أن أعداء السلام العالمى قد استخدموا « غول الشيوعية » لتحقيق أغراضهم ، ولكن الانسان سريع النسيان ، فقبل أن يزول صدى الطلقات الأخيرة لمعركة برلين عادت النغمات القديمة الى الظهور ، وبدأ الناس يتساءلون : أليست هذه غلطة الروس أنفسهم ؟ هل التعايش السلمى مع الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية أمر ممكن ؟

ولنتأمل بعض هذه المخاوف غير ناسين أن الشعوب الروسية والصينية وجمهوريات أوروبا الشرقية تساورها أيضا مثل هذه المخاوف تجاه نيات انجلترا وأمريكا .

الفصل الخامس

« الروس يؤمنون بأن الشيوعية حتمية »

كانت هذه هي الحجة التي قررت في مناقشة على صفحات الايكونوميست (من ٧ الى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٤) عن التعايش السلمى ، وقد اتهم الروس كذلك بأنهم يؤمنون بأن الشيوعية أرفع درجة من الرأسمالية .

ولكن الروس ليسوا هم وحدهم الذين يؤمنون بأن الشيوعية حتمية ، بل ان الحركة الاشتراكية - فى جميع الأقطار - تقول دائما : ان الاشتراكية شيء لا مفر منه . أعلن ذلك لأول مرة فى البيان الشيوعى سنة ١٩٤٨ ثم كرر فيما لا يحصى من المقالات والنشرات والبيانات فى كل البلاد التى وجدت فيها حركات عمالية .

وقد ظل الاشتراكيون جميعهم - منذ زمن طويل قبل أن يظهر الاتحاد السوفيتى ويقلق بال الرأسماليين - مؤمنين (كلما اهتموا بالنظرية) بأن الاشتراكية ستتحول أخيرا الى شيوعية . وقد أفاض ماركس فى هذه الفكرة فى كتابه الشهير « نقد برنامج جوتا » عام (١٨٧٥) .

وفى سنة ١٨٨٥ كتب وليم موريس فى « أمانى المدنية » The Hopes of Civilisation يقول: « ان الشيوعية الخالصة هى النتيجة المنطقية للمجتمع الجديد بشكله الناقص الذى يميز عنها عادة باسم الاشتراكية » .

وفي سنة ١٨٨٨ في « المجتمع الصحيح والمجتمع الزائف »
True and False Society : ان الشيوعية « لاتعدو أن تكون
هي التطور الضروري » للاشتراكية التي لاتعنى الا فترة انتقالية
ينسى خلالها الناس العادات العقلية التي رسخت في الأذهان خلال
عصور طويلة من الاستبداد والتنافس التجاري ، ويتعلمون أنه من
مصلحة كل فرد أن ينعم المجموع » .

وفي سنة ١٨٩٣ كتب : « الشيوعية هي في الحقيقة اكتمال
الاشتراكية » الشيوعية • Communism

وجدير بالذكر أن الجمعية الفابية هي التي نشرت هذا الكتاب
وفي العام نفسه كتب روبرت بلاتشفورد في كتابه « انجلترا السعيدة »
Merrie England يشرح لمئات الألوف من قرائه ان « الاشتراكية
تقسم عادة الى نوعين : (١) اشتراكية عملية ، (٢) واشتراكية نظرية .
وهذا التقسيم لمجرد التبسيط والواقع أنهما جزءان من كل واحد :
فالاشتراكية العملية خطوة أولية نحو الاشتراكية المثالية ، وعلى هذا
فاننا نكون أقرب الى الصواب اذا سمينا هذين النوعين من الاشتراكية
« اشتراكية أولية » و « اشتراكية متقدمة » .

واستطرد الى وصف الاشتراكية الأولية كما يراها ، وهذه
لا تختلف كثيرا ولا قليلا عن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد
الآن في الاتحاد السوفيتي .

ثم وصف الاشتراكية المتقدمة وصفا شديدا الشبه بما وصف
به لينين المجتمع الشيوعي في الفصل الخامس من كتابه « الدولة
والثورة » (سنة ١٩١٧) .

ومع ذلك فلم يكن وليم موريس روسيا بل كان أعظم رجل
انجليزى ظهر في القرن التاسع عشر . كما أن بلاتشفورد لم يكن
من أبناء موسكو بل كان يعد نفسه دائما انجليزيا قحا .

ولكن اذا كان قد وجد فى القرن الاخير أناس - فى جميع البلاد - يقولون ان الاشتراكية والشيوعية أمران حتمييان - فانه لايزال فى كثير من البلاد أيضا - ولا سيما بين الأحزاب الحاكمة فى تلك البلاد - أناس كثيرون يقولون : ان الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل انتاج الثورة أمران حتمييان ! وهؤلاء يقولون : ان غريزة حب الاقتناء مستقرة فى الطبيعة البشرية ولا يمكن تغيير الطبيعة البشرية ! وقد جعلت هذه الآراء أساسا لفلسفة المجتمع الحديث التى صاحبت الثورات الثلاث الكبيرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر : عند جون لوك فى « مقالة عن الحكومة المدنية » (Treatise of Civil Government ١٦٩٠) التى صاحبت الثورة الانجليزية ، وفى « وثيقة الاستقلال » (١٧٧٦) فى الولايات المتحدة ، وفى « اعلان حقوق الانسان » (١٧٨٩) فى الثورة الفرنسية .

ولكن هذه الآراء أو تلك هى آراء فى مستقبل الانسان لايفصل فيها الا المستقبل ، وليست سببا كافيا يمنع مجموعتين من الدول تؤمن شعوبهما بمثل هذه الآراء أن تقيما علاقات سلمية بينهما .
انما السؤال الصحيح هو : هل يعتقد الروس أن من واجبهم ارغام الأمم الأخرى على اعتناق الاشتراكية أو الشيوعية ؟ .

ولم يتمكن أحد الى الآن أن يقيم دليلا واحدا ، نظريا أو عمليا ، على صحة هذا القول (وان كانت قد شنت حروب بالفعل للقضاء على الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى) . وحتى الرئيس أيزنهاور أشار فى رسالته عن أحوال البلاد فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٥ الى « نيات الزعماء الشيوعيين الصريحة نحو تحويل العالم الى الشيوعية » ، وكان السياق يدل على أنه يعنى الزعماء السوفييت ، ولكنه لم يستطع أن يقيم دليلا واحدا على ذلك !

وقد أشرنا فيما سبق الى ملاحظة انجلز عن «فرض الاشتراكية

بـالقوة « ، والواقع أن انجلز لم يكن الا مرددا لمبدأ قديم أعلنه زميله العظيم ماركس عند ما وضع « القانون المؤقت » للاتحاد الدولى للعمال سنة ١٨٦٤ ، فقال : « ان تحرير العمال يجب أن يتم عن طريق كفاح الطبقات العمالية نفسها » ، وهى فكرة تضمنتها الأغاني الاشتراكية فى مختلف البلاد منذ ذلك الحين ، ابتداء من « نشيد الدولية » نفسه ، وكثيرا ما تعاد كلمات ماركس وانجلز فى هذا السياق على الشعب السوفيتى فائدة وذكرى .

ولكن الزعماء السوفييت لم يترددوا فى اتباع هذه السبيل نفسها : فعندما دارت المناقشات حول امكان أنه من الجائز أن تعقد روسيا السوفيتية صلحا مع الامبراطورية الألمانية رفض لينين فكرة أن الثورة فى الدول الأخرى يمكن أن تزدد قوة وعنفا عن طريق دولة اشتراكية خارجية تدفعها ، وان ذلك يستلزم الحرب . واحتج لرفض هذه الفكرة بأنها « مخالفة للماركسية كل المخالفة » (الأول من مارس سنة ١٩١٨) .

وفى خطبة كانت أشبه ببرنامج لفترة من التعايش السلمى مع الدول الرأسمالية والتغير المتصل للمجتمع فى روسيا - فترة كان البلاشفة فى ربيع ١٩١٨ يأملونها قال لينين : « اذا ظن أحد أفراد الشعب الروسى أنه فى الامكان - تبعا لازدياد قوة روسيا - أن نقضى على الاستعمار العالمى بالحرب فهو لاشك انسان مجنون ! (٢٩ من أبريل ١٩١٨) .

وبعد ذلك بأقل من عام ، وخلال فترة هدوء فى أثناء الحرب الأهلية ، وبينما كانت الثورة تجتاح وسط أوربا وكان من الممكن أن تدير روس القوم فى روسيا - استمع المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى الروسى الى تقرير من لينين عن البرنامج الجديد المقترح للحزب ، والذي سبقت الاشارة اليه ، ورد لينين على بوجارين وغيره

ممن كانوا يقولون : انه من الممكن أن تجعل الدعوة لمبدأ تقرير المصير مقصورة على الطبقات العاملة ، أى أن روسيا يمكنها أن تفرض حكم العمال فى البلاد التى تحكمها الرأسمالية - رد لينين على ذلك بحزم قائلا : « ليس هناك قانون يحتم على الدول كلها أن تسير على النظام البلشفي وحتى لو أصدرنا مثل هذا القانون فلن يكون من الممكن تنفيذه ... لا يمكن بذر الشيوعية وتنميتها بالقوة » (١٩) من مارس سنة ١٩١٩) .

وعند ما انتهت الحرب الأهلية ووقف لينين فى مؤتمر الحزب بمنطقة موسكو ليجيب عما كان يشاع خارج روسيا من أن اقامة علاقات عملية بينها وبين الدول الرأسمالية دليل على أن الشيوعية أخذة فى الانهيار ، قال : « ان ذلك يكون صحيحا لو أنا كنا قد وعدنا أو طمعنا أن نغير نظام العالم كله عن طريق قوة روسيا وحدها ، ولكننا لم نبلغ قط مثل هذه الدرجة من الخبال ! » (٢١) من نوفمبر سنة ١٩٢٠) .

وقد نستطيع الاكتفاء بهذه الملاحظات التى يستشهد بها كثيرا فيما تخرجه المطابع السوفيتية عن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والدول الأجنبية . ولكن هناك بيانات هامة أخرى فى هذا الصدد صدرت من خلفاء لينين من رؤساء الحكومة السوفيتية ، وأحد هذه البيانات هو جواب ستالين للصحفى الأمريكى روى هوارد الذى ناقش معه هذه المسألة بالذات (الأول من مارس سنة ١٩٣٦) .

قال ستالين : « اننا معشر الماركسيين نعتقد أن الثورة ستحدث فى بلاد أخرى كذلك ، ولكننا نعتقد أن هذا لن يحدث الا عندما يشعر الثوريون فى هذه البلاد أن الوقت مناسب أو لازم لحدوثها ، فان تصدير الثورة من روسيا الى غيرها من البلاد عمل مقضى عليه

بالفشل ، لأن كل دولة ستصنع ثورتها عند ما تريد ذلك ، وإذا لم ترد فلا يمكن أن تقوم فيها ثورة . »

وقد استشهد مالمينكوف بهذه الكلمات بعد ذلك بستة عشر عاما في خطاب له في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بمحضر من ستالين نفسه (٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢) وعلق عليها قائلا : « نحن واثقون أنه في منافستنا السلمية مع الرأسمالية سيثبت النظام الاقتصادي الاشتراكي سنة بعد سنة ، وبوضوح متزايد ، تفوقه على النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ولكننا لانوى مطلقا أن نفرض ايدولوجيتنا أو نظامنا الاقتصادي على أحد ما . »

ولم يستطع أحد في أى مكان أو زمان أن يقدم بيانا لأفكار القادة السوفيت أو معتقداتهم يناقض هذا . وقد يقول البعض : وماذا عن الكومنفرم ؟

ان الكومنفرم ، أو مكتب الاستعلامات للأحزاب الشيوعية ليس هيئة دولية ، بمعنى أنه ليس هيئة تدعى لنفسها الحق في وضع مبادئ للأحزاب التي تكونها أو مراقبة نشاطها ، وإنما هو هيئة مكونة من عدد قليل نسبيا من الأحزاب الشيوعية لتبادل الخبرات . وقد أنشئ في أكتوبر سنة ١٩٤٧ بعد ما كشفت الأحداث في فرنسا وإيطاليا عن أن هناك حملة قوية لا تقتصر على الناحية الحربية على زعم أنهما تستهدفان لهجوم من الاتحاد السوفيتي ، بل توجه من الناحية السياسية أيضا ضد الأحزاب الشيوعية التي تشارك في حكومتيهما إذا كانت هاتان الدولتان ترغبان في الحصول على دولارات أمريكية . والحزب الشيوعي البريطاني ومعظم الأحزاب الشيوعية الأخرى ليست أعضاء في هذه الهيئة ، ولم يظهر قط مثل واحد يدل على أن الكومنفرم تدخل في الأحزاب المشتركة فيه أو وجهها أو مولها ، بله الأحزاب غير المشتركة فيه !

وقد يمكننا أن نسأل ردا على ذلك السؤال : لماذا يحق للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أن تكون هيئة دولية على حين لا يحق ذلك للأحزاب الشيوعية ؟ هل هذا يرجع الى أن بعض الأحزاب الشيوعية تمتلك زمام السلطة في بلادها ؟ ولكن هذا يصدق على عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، أو كان يصدق عليها في عهود مختلفة ، مثل حزب العمال البريطاني (من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥١) ومثل الحزبين الاشتراكيين البلجيكي والهولندي ، وكذلك الأحزاب الاشتراكية في اسكندناوة .

وقد حاول مستر كريستوفر مايهو ، وكيل وزارة الخارجية في وزارة مابعد الحرب العمالية ، أن يجيب في مقال نشر حديثا (الأوبزرفر ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤) عن هذه النقاط الواضحة التي وجهها اليه المستر مالينكوف رئيس الوزارة السوفيتية ، فقال : ان الاشتراكية الدولية : (١) « هيئة أقل احكاما وتنظيما » ، و(٢) « انها لاتعقد صلات علنية أو سرية مع جماعات من الناس في روسيا تناهض نظام الحكم » .

ولم يكن واحد من هذين الدليلين ليقنع أولئك الذين يعرفون كلتا المنطقتين : فالدولية الاشتراكية تنتخب هيئتين تنفيذيتين - مجلسا ومكتبا صغيرا - يقدمان الارشاد والنصح الى الأقسام المنتسبة الى هذه الدولية ، و « الكومنفورم » لا يفعل هذا . والدولية الاشتراكية مثابرة على ارسال الوفود لهذا الغرض ، مثل الوفد الذي رأسه المستر أتلي الى مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الآسيوية (رانجون-يناير سنة ١٩٥٣) ، ولكن مكتب الاستعلامات لايفعل شيئا من هذا القبيل . أما عن « الصلات » فانه من سوء طالع المستر مايهو أنه بينما ليس لدى الكومنفورم جماعات بريطانية أو أمريكية تنتسب اليه أو تعقد صلات فان التقرير السنوي للهيئة التنفيذية لحزب العمال الى مؤتمر سكاربورا في سبتمبر سنة ١٩٥٤ - قد جاء فيه

(ص ٧٣ - ٤) أن الدولية الاشتراكية ضمت اليها الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية « المنفية » من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ، وهي أحزاب تفخر دائما بنشاطها « المعادى للنظام » فى بلادها الأصلية ، كما تفعل الأحزاب الأخرى المنتسبة التى تدعى أنها أحزاب استونيا ولاتفيا ولتوانيا . وكذلك فان الاشتراكية الدولية تعترف (ومعنى الاعتراف كما نعلم من ص ٢٣ عقد صلة مع المعترف به) بهيئات من المنشفيك الروس والجرجانيين ، والداشناك الأرمن ، الذين ظلوا يفخرون باتصالاتهم المعادية للاتحاد السوفيتى لمدة تزيد على الثلاثين عاما .

ولقد أصبح من البدع الطريفة أن تنسب الاضرابات والثورات والحروب الأهلية بل الاصلاحات الاجتماعية أيضا فى بلدان نائية عن الاتحاد السوفيتى مثل بريطانيا العظمى والملايو وجواتيمالا وغيانا البريطانية على الترتيب الى نوع ما من « النفوذ الروسى ! » ، يعمل بطريقة لا يمكن أى صحفى ولا داعية من دعاة وزارة الخارجية الأمريكية أن يتبينها ، مهما يبلغ من حدة البصيرة . ولكننا لانستطيع أن نأخذ مأخذ الجد تلك الصيحات الأليمة التى تتصاعد من بعض زعماء نقابات العمال عن « الدسائس الشيوعية » فى كل مرة يقوم فيها الأفراد العاديون فى نقاباتهم بعمل غير رسمى ، وخاصة فى هذه البلاد . فالعمل غير الرسمى تقليد قديم ، هنا وفى جهات أخرى كذلك . وقد كان هذا العمل أكثر شيوعا منذ أربعين أو خمسين سنة ، مع أنه لم يكن فى ذلك الحين شيوعيون أو كومينفورم أو اتحاد سوفيتى !

ويستطيع القراء المهتمون بهذا الموضوع أن يرجعوا الى عدد يونية عام ١٩٥٠ من مجلة « ليبر منثلى » التى أعادت طبع مقال لفرد نى وهو عضو شهير فى جمعية الصفاين بلندن وسكرتير مجلس نقابات لندن من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٥ . وقد أعيد

طبع المقال عن مجلة الاشتراكي الديموقراطي القديمة (١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٠) - وفي تلك الأيام كان التعبير « الاشتراكي الديموقراطي » يعنى الماركس الثورى ، ولم يكن زعماء حزب العمال قد خصصوه لاستعمالات أخرى بعيدة كل البعد عن هذا المعنى - وفى هذا المقال يدافع فردنى دفاعا حارا عن العمل غير الرسمي بأنه جوهرى فى كفاح الطبقة العاملة البريطانية ، ويسخر من احتجاج بعض الزعماء النقابيين بأنه عمل « غير دستورى » ، ولكن أحدا لم يجسر ، حتى ولا أكثر ناقديه قسوة وعنفا ، على اتهمه بأنه أتى بمبدأ أجنبى أو أنه كان قناة أو منفذا « لتأثيرات أجنبية » . ان الاضرابات غير الرسمية ، كالثورة ، لا يمكن تصديرها ، وقد سخر قادة السوفييت دائما من القول بإمكان ذلك .

ولهؤلاء القراء أن يرجعوا أيضا الى وثيقة هامة لم تصدر عن السوفييت أنفسهم . وهى « خطاب عن الحرب الأهلية فى فرنسا » ، أصدره الاتحاد الدولى للعمال بناء على اقتراح ماركس فى مايو سنة ١٨٧١ : « طبيعى أن يتصور العقل البورجوازى البوليسى الاتحاد الدولى للعمال على أنه ينهج نهج مؤامرة سرية ، تصدر هيئتها المركزية الأوامر من حين لآخر فتنبعث الانفجارات فى أقطار مختلفة . ان جمعيتنا ليست فى الحقيقة الا رابطة دولية بين أعظم العمال تقدما فى مختلف أقطار العالم المتمددين . فكلما اكتسب الصراع الطبقي صفة الثبات ، ومهما تكن الأشكال والظروف - فانه من الطبيعى أن يقف أعضاء اتحادنا فى الصف الأول . ان التربة التى ينبت منها الصراع الطبقي هى المجتمع الحديث نفسه ، ولا يمكن محو هذا الصراع بالمذابح مهما تكثر ، فلكى تمحوه الحكومات يجب أن تمحو استبداد الرأسمالية بالعمل ، وهو شرط وجودها الطفيل نفسه » . ولا توجد الآن جمعية من النوع الذى أسسه ماركس ورفاقه فى سنة ١٨٦٤ وعلى وجه التحقيق لا توجد رابطة لشيوعى روسيا

ـ سرية أو علنية ـ مع الشيوعيين فى البلدان الأخرى عدا رابطة العطف السياسى ، ولكن الحقيقة الجوهرية التى لم تتغير هى أن الاتحاد السوفيتى والشيوعيين الذين فيه غير مسئولين عن الرأسمالية فى الأقطار الأخرى الا مسئولية ظهورهم فى الوجود سنة ١٩١٧ وتكوينهم مجتمعا اشتراكيا يطرد نجاحه منذ ذلك التاريخ .

ولكن المستر مايهو لم يقف عند هذا فى مقاله الآنف الذكر ، بل أراد أيضا أن « يصفى » الاتحاد السوفيتى « روابطه » غير الموجودة مع الأحزاب الشيوعية فى الخارج ، وعندما تحداه الوزراء السوفييت أن يأتى بأمثلة لهذه « الروابط » لاذ بأفكار فيها شيء من التعسف .

وكان أول هذه الأفكار أن « الأحزاب نفسها ذكرت علانية أنها تتطلع لقيادة الاتحاد السوفيتى » ، ولكنه لم يستطع أن يورد دليلا واحدا . وطالما قال الشيوعيون فى جميع الأقطار ان الطبقة العاملة الروسية كانت الأولى فى تطبيق نصيحة ماركس الى البروليتاريا (فى البيان الشيوعى سنة ١٨٤٨) بأن « ترفع نفسها الى مركز الطبقة الحاكمة » ثم « تمحو الظروف التى توجد صراع الطبقات » ، والتى توجد الطبقات بوجه عام ، . وكثيرا ما أشار الشيوعيون الى أن الاتحاد السوفيتى هو الذى يقود معركة السلام والتعاون الاقتصادى ، ولكن لم يستطع أحد أن يورد دليلا واحدا على أن الشيوعيين البريطانيين مثلا ذكروا أنهم « يتطلعون الى الاتحاد السوفيتى لقيادة » حزبهم أو توجيه نشاطه .

ثم جاء الاتهام بأن « المطبوعات الهدامة » التى تطبع فى الاتحاد السوفيتى ـ مثل النيوتايمز التى تنشر بلغات عدة ـ « لها أثر قوى فى توجيه الأحزاب الشيوعية المحلية فى جميع أنحاء العالم » ، ولم

يشرح مستر مايهو كيف يمكن أن يكون لعرض موضوعات السياسة الخارجية الذي ينشر بعد أسابيع من وقوع الحوادث التي تعالجها مقالاته ، وهو ماتفعله النيوتنايمز ، مثل هذه « التوجيه القوي » . ويمكن المرء أن يتخيل مايمكن أن يصيب أى حزب سياسى فى أى بلد من البلاد لو كان عليه أن يعتمد فى توجيهه ، بل فى دعايته اليومية نفسها على تعليقات صحفية فى قطر آخر فى هذه الظروف : فمثلا عندما كان أعضاء الوفود العمالية فى مؤتمر سكاربرا فى سبتمبر ١٩٥٤ يشتررون مئات النسخ من الديلي وركر كل صباح كان الذى يريدون الاطلاع عليه هو أخبار أحداث اليوم السابق وتعليقات الشيوعيين البريطانيين ، وذلك ما لم يكن فى قدرة أى ساحر فى موسكو أن يقدمه .

ثم أشار المستر مايهو الى نوع آخر من المعاونة السوفيتية وهو « المعاملة الخاصة التى يعامل بها الشيوعيون وأنصارهم » وعندما طوبل بالدليل ذكر مثالا على ذلك « منح جائزة ستالين للسلام لأسقف كانتربرى » ، وكذلك المؤتمرات ، والاتصالات الشخصية والمكاتبات والاذاعات وتقديم أفلام الدعاية وأدب الدعاية ، وكذلك المنح والجوائز الخاصة .

ان هذه الشكايات من العسير الاقتناع بها ، فضلا عن الحقيقة الواقعة وهى أن جائزة ستالين للسلام لايمنحها الروس وانما تمنحها لجنة دولية فمن ذا يكون أهلا لجائزة ستالين للسلام الا الرجال والنساء الذين برزوا فى معركة اقرار السلام بين الاقطار الرأسمالية ، وضم صفوف مئات الملايين من الناس لذلك الغرض ؟ ولم يكن على منتقدى أسقف كانتربرى ، اذا أرادوا أن يمنعوا حصوله على جائزة ستالين للسلام الا أن يشبتوا أنهم أكثر منه حماسة ونشاطا فى الدفاع عن أوامر السلام والصداقة بين الاقطار التى تسود فيها أنظمة اجتماعية وسياسية متعارضة كل التعارض .

فى أى المؤتمرات أيد الاتحاد السوفيتى الأحزاب الشيوعية ولم يكن مستعدا لتأييد الأحزاب الأخرى ومنها حزب العمال الذى ينتمى اليه المستر مايهو ؟ لم يذكر المستر مايهو للأبرزفر شيئا عن ذلك ، ولماذا لا تعد الاتصالات الشخصية بين حكومة السوفييت وبين مستر آتلى ومستر مورجان فيليبس مثلا، أو بينها وبين مستر مايهو ولورد كولرين تأييدا لهم ولأحزابهم ؟ لم يفسر المستر مايهو هذه النقطة ، كما لم يبين أى المكاتبات وأى الاذاعات استخدمها الاتحاد السوفيتى لتأييد الأحزاب الشيوعية الأجنبية ؟

والظاهر أن المستر مايهو لم يكن راضيا عن الأفلام والأدب اللذين يصوران الحياة فى الاتحاد السوفيتى بطريقة تختلف عن الطريقة التى تصور بها فى نوع معين من أدب الدعاية ينشر فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . ولكن كيف يمكن أن نعد هذا تأييدا للأحزاب الشيوعية الأجنبية ، اذا كان الكتاب السوفيت فى قصصهم ، والمنتجون الروس فى أفلامهم - يصورون مايعتقدون أنه الحقيقة عن بلادهم ؟ ان أعداءه ونقاده لديهم كل الحرية فى أن يمسخوا الحقائق اذا كان فى امكانهم جعل القراء رواد السينما يقبلون على مثل هذه الحقائق المشوهة التى يريدون نشرها . ويسمى مستر مايهو كل هذا « تفسيرا للتعايش من جانب واحد وعلى شئ من التطرف » ، فهل تراه يريد أن يكون نقاد الاتحاد السوفيتى أحرارا فى الانتقاص منه عنى حين لا يحق للاتحاد السوفيتى - حتى فى داخل حدوده - أن ينشر صورة مخالفة لتلك الصورة ؟ ألا يعد هذا تحيزا لجانب واحد ؟

ولم يكن منطق المستر مايهو قط أبعد عن الحقائق منه عندما شكّا أن وزير الثقافة السوفيتى « يسعده - فيما يظهر - أن تهيمن جمعية الصداقة الانجليزية السوفيتية التى تحت السيطرة الشيوعية « على العلاقات الثقافية بين قطرينا » وقال : انه نيه أحد

كبار المسئولين الى أن الذين يديرون هذه الجمعية فى بريطانيا « لا يمثلون أحدا كما أنهم غير محبوبين » ، وأن الصداقة الانجليزية السوفيتية يجب ارساؤها على أساس أكثر ثباتا وأكثر مدعاة للاحترام » .

ولكن من الذى صد المستر مايهو طوال هذه السنين عن السير قدما بالصداقة الانجليزية السوفيتية ، على نهجه الخاص ؟ بل من الذى منح الحكومة البريطانية من الاستمرار فى السير بالعلاقات الثقافية الانجليزية السوفيتية كما فعلت فى أثناء الحرب عندما كان هناك قسم خاص فى وزارة الاستعلامات لهذا الغرض ؟

والجواب هو : لا أحد الا المستر مايهو والحكومة البريطانية نفسها . لقد كانت حكومته هى التى ألغت قسم العلاقات السوفيتية النافع فى وزارة الاستعلامات وليس الاتحاد السوفيتى .

والحقيقة أن العلاقات الثقافية بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى تقدمت كثيرا منذ الحرب ، ولكنها لم (توجه) ، اذ أن الكتاب والفنانين والرياضيين والعلماء وغيرهم من المشتغلين بالثقافة هم الذين يستطيعون القيام بهذا والفضل الأكبر راجع الى « جمعية العلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفيتى » وهى منظمة غير حزبية وغير سياسية ، ويرجع تاريخها الى سنة ١٩٢٤ ، وينتمى اليها أعضاء من المحافظين والأحرار والعمال . ولم يكن السبب فى ذلك أن الاتحاد السوفيتى منح هذه الجمعية احتكاراً أو لائحة حقوق خاصة ، بل ان الحكومة البريطانية تخلت عن كل اهتمام بالموضوع عقب انتهاء الحرب ، ولو أرادت لاستطاعت فى أى وقت أن تقيم مع الاتحاد السوفيتى شيئاً « أكثر ثباتا وأكثر مدعاة للاحترام » .

وينطبق هذا أيضا على جمعية الصداقة البريطانية السوفيتية التى أخذت منذ عام ١٩٥٢ تعمل على مد نشاطها بحيث يشمل

العلاقات الثقافية فى ميادين قريبة من الجماهير الشعبية حتى قبل أن تأخذ فكرة المناذاة بإعادة العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتى فى الظهور ، تمثل هذا فى دعوة الفنانين السوفيت خلال شهر الصداقة (نوفمبر سنة ١٩٥٣) ودعوة فريق الرقص المبدع « بريوزكا » فى سنة ١٩٥٤ . الخ . واذا كانت اتحادات العمال والمصانع تلجأ اليوم الى جمعية الصداقة البريطانية السوفيتية حين تريد ارسال وفود من أفرادها - ممن يختارهم زملاؤهم من العمال - للاطلاع على الأحوال فى الاتحاد السوفيتى فان ذلك لا يرجع الى أى امتياز وهمى ممنوح لتلك المنظمة (التى تضم الكثيرين من مؤيدى حزب العمال) بل بسبب مقاطعة المنظمات الأخرى ، ومن بينها اللجنة التنفيذية لحزب العمال .

والحقيقة الواقعة هى أنه فى السنوات التى أعقبت الحرب كان وكلاء وزارة الخارجية (وغيرهم كثيرون) - راغبين عن الصداقة مع الاتحاد السوفيتى أكثر من رغبتهم فى هذه الصداقة ، واذا تعذر مثل هذا التأييد « المحترم » أصبح على أولئك الأفراد الذين يرغبون فيه أن يعتمدوا على ذكائهم المحدود ليعملوا لصالح الصداقة فى منظمات متطوعة ولو أنهم حرّموا وجود وكلاء الوزارات بين صفوفهم .

ويلوح لنا أن المستر مايهو كان يتمنى منظمة من نوع تلك المنظمة التى حاولت ، بوحى من جهات رسمية ، أن تقود زمام العلاقات « غير الرسمية » مع جمهورية الاتحاد السوفيتى ، بعد يونيو سنة ١٩٤١ مباشرة ، دون حماس مبالغ فيه أو على حد تعبير أكثر مؤيديها صراحة « دون السماح للشيوعيين بالتدخل » .

ولقد باءت هذه المحاولات الفجة بالفشل وماتت وهى فى مهدها ، عندما اكتشف الجمهور أن غرض الناطقين بلسان هذه المنظمة هو التعبير عن تحيزهم ضد الاتحاد السوفيتى بدلا من

محاولة تنمية الصداقة الانجليزية السوفيتية وهو بدل عجيب كان
أبعد عن حب الشعب البريطاني سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ من بعد
جمعية الصداقة السوفيتية البريطانية عن حب المستر مايهو في
السنوات الأخيرة .

وهكذا يظهر أن الاتحاد السوفيتي ليس هو الذي لديه «أفكار
متطرفة» عن التعايش السلمي .

ان الرأي القائل بأن التعايش السلمي يستلزم معاونة الاتحاد
السوفيتي للأحزاب الشيوعية الأجنبية محض خرافة .

الفصل السادس

التصادم

ثم هناك اعتقاد شائع بأن الروس يرون أنه لا مناص من وقوع تصادم بين الأقطار الاشتراكية والأقطار الرأسمالية ، ومن ثم يجب إخضاع كل شيء للاستعداد لهذا التصادم .

وقد كتبت « الايكونومست » (فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٤) أن مفتاح صياغة ستالين لفكرة التعايش السلمى هو قوله انه « مؤقت » . وقد أوضح الاستاذ هـ سيتون واطسن لقراء المانشستر جارديان فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٤ (أنه عندما يذكر مشايعو بـستالين « التعايش السلمى » فهم يعنون « حربا بلا نار تمهيدا لحرب فيها نيران وقنابل هيدروجينية » . كما كتب السياسى الديمقراطى الأمريكى أدولاي ستيفنسون فى جريدة التيمس فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ مايلى : « ربما كانت أكبر عقبة فى طريق التعايش السلمى هى اعتقاد السوفيت بأنه لا مناص من وقوع صراع بين العالمين الشيوعى وغير الشيوعى » .

على أى أساس تقوم هذه الأقوال وأمثالها ؟ فمن بين المئات الكثيرة من الفقرات فى كتابات ستالين وغيره من قادة السوفيت عن العلاقات مع الأقطار غير الاشتراكية ، وفى خطبهم - وكلها مناقضة لهذا الاعتقاد - لم توجد سوى ثلاث فقرات فقط يبدو أنها تضيف لونا على هذه الاستنتاجات الغربية التى سبق أن أوردتها . والحق

أن هذه الفقرات قد كررت كثيرا حتى وضح أن البحث المستقصى لا يكاد يظفر بشواهد غيرها .

وأول هذه الشواهد يجيء في تقرير لينين الى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الروسي في ١٨ مارس سنة ١٩١٩ - وكان هذا في وسط الحرب الأهلية ، عندما بدأ القتال فترة قصيرة ، وقد ارتفعت الأصوات آن ذاك بأن الجيوش الهائلة التي تبذل لتنمية القوات المسلحة على أسس مركزية دقيقة كانت عديمة الجدوى حريبا ، بل قد يكمن فيها الخطر حيث انها تتضمن استخدام ضباط الجيش القيصري القديم كإخصائين ، واذن فالتنظيم المناسب تماما للجيش الأحمر هو التنظيم على أساس حرب العصابات وكان لينين يعارض هذه الفكرة فذكر المؤتمر بأنه منذ سنة كان عليه أن يوضح « أننا لا نستطيع الحياة الا بالدفاع المسلح عن الجمهورية الاشتراكية » ، ولكننا الآن في موقف جديد . « فنحن لا نعيش في دولة فحسب ، بل نعيش في نظام من الدول أيضا ، ووجود الجمهورية السوفيتية جنبا الى جنب والى أمد طويل مع الحكومات الاستعمارية أمر لا يمكن أن يعقل ، ففي النهاية لابد أن يتغلب أحد الجانبين ! ولكن قبل أن تأتي هذه النهاية لابد أن تحدث عدة معارك طاحنة بين جمهورية السوفييت وبين حكومات برجوازية » .

وكثيرا ما يحرف هذا النص المفضل بوضع أداة التعريف قبل ذكر حكومات برجوازية حتى يظهر كما لو كان لينين يتكهن بوقوع حروب مع العالم البرجوازي كله ، ولكن اللغة الروسية ليس فيها أداة تعريف ، وليس في النص الروسي ما يدل على أن لينين كان يقصد العالم البرجوازي كله . بل على العكس : فقد رأينا في مناسبات عدة في ربيع سنة ١٩١٩ وصيفها ، وكذلك في سنة ١٩٢٠ وما بعدها ، أن لينين كان يرى في تطور الدول الرأسمالية غير

المتعادل ضمانا ، لأنه سيوجد دائما عدد كبير من هذه الدول يرى مصلحته في السلم لا في الحرب . وقد وضح لينين وستالين السياسة السوفيتية ، في ذلك الحين وبعد ذلك الحين ، بأنها تقوم على هذه الفكرة بالذات . وقبل أن يلقي لينين خطابه بوقت قصير كانت الحكومة السوفيتية قد تقدمت بعرضين جريئين للصالح مع الحلفاء ، ومن ثم مع الروس البيض الذين كانت لهم السيطرة في أقاليم عدة تابعة للامبراطورية الروسية السابقة . وكان هذان العرضان يقومان على الفكرة نفسها («مقترحات بونيكو» والشروط التي قدمت الى وليم بوليت) .

وعندما تحدث لينين عن أن « التعايش جنبا الى جنب مع دول برجوازية أمر لا يمكن أن يعقل » كان يعنى على التحديد ماقاله في اجتماع سوفيت بتروغراد قبل ذلك بستة أيام : « طالما أن الحركة العالمية للبروليتاريا لم تحقق نصرا فسيكون علينا أن نحارب واما أن نشترى هذه العصابات بالجزية ، وليس في هذا عيب فيما أرى » .

ومعنى هذا أنه عندما يقضى العمال على الرأسمالية في الأقطار الأخرى فستختفى هذه الضرورة . وتتردد هذه الفكرة بعد ذلك في تعليقات لينين على العلاقات الأجنبية . وعلاوة على هذا فان ستالين حينما استشهد في كتابه « مشاكل اللينينية » (١٩٢٦) بملاحظات لينين في مؤتمر سنة ١٩١٩ لم يرد الا أن يوضح رأى لينين في أنه على الرغم من إمكان بناء الاشتراكية في روسيا وحدها فانها لن تأمن قيام هجوم عليها من الخارج الا اذا تم النصر للعمال في عدد من البلدان الاستعمارية .

من هذا يتضح لنا أن محصول كلام لينين - في أخرج اللحظات التي مرت بها روسيا وهي هدف لغزو أربع عشرة دولة وقد نقصت

رقعتها حتى أصبحت في مثل مساحة مسكوفيا في القرن السادس عشر - هو أنه حتى لو كسبت روسيا الحرب يجب عليها أن تأخذ حذرها من هجوم الحكومات البرجوازية المعتدية المنتقمة ، وأن هذه اليقظة يجب أن تستمر طالما لم يتوصل العمال في تلك الأقطار الى احلال دول اشتراكية محل الدول البرجوازية . وكل ما عدا هذا فهو حديث خرافة . وزيادة على هذا فان لينين لم يحدد الفترة التي عناها بقوله « لوقت طويل » ، فلم يكن ثمة سبيل لمعرفة ذلك الا التجربة .

وهذه التجربة هي التي أشار اليها ستالين بعد ذلك بثماني سنوات في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتي (١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥) ، عندما قال : « ان ما كنا نعهده في وقت ما راحة قصيرة بعد الحرب - قد أصبح عهدا كاملا من الراحة » ، فقد وجد بين جمهورية الولايات المتحدة السوفيتية ودول العالم الرأسمالي « نوع مؤقت من توازن القوى » ، وهذا بدوره أدى الى « فترة ما من (التعايش السلمي) بين العالم البرجوازي والعالم البروليتاري » .

وقد نسب ستالين أهمية خاصة في هذا الموقف لعامل جديد لم يكن موجودا في السنين الماضية ، ولكنه أصبح على حد قوله « حاسما في الوقت الحاضر » ، ذلك أنه على الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن الاشتراكية لم تنتصر بعد في البلدان الأوروبية الأخرى ، فان الاتحاد السوفيتي قد أصبح « كعبة العمال » ، تهج اليه وفودهم لتطلع - في مودة أخوية - على البلاد ونواحي النشاط فيها ، وان كان الكثيرون من هؤلاء العمال « لا يزالون مقتنعين بأن طبقتهم لن تنهض في دول البرجوازية » .

ما النتيجة التي وصل اليها ستالين من هذا الموقف الجديد ؟

هل هي أن الوقت قد حان للقيام بنوع من « الصراع الرهيب » مع الدول البرجوازية ؟ كلا ، بل هي أن الاتحاد السوفيتي أصبح لديه مزيد من الحماية ضد « دسائس التدخل » الاستعماري ، وأن الطبقة العاملة في الغرب أصبحت تعتقد أن الاتحاد السوفيتي يجب حمايته من الرأسمالية وأن « الحرب ضد بلادنا تصبح مستحيلة إذا رفض العمال محاربتها » ومعنى هذا أن ستالين كان لديه كبير الأمل في امتداد عهد الراحة من الحرب ، ومع أن تقديره لميول الدول الرأسمالية لم تكن فيه مصانعة لها - فقد كان رأيه في الأعمال التي يحتمل أن تقوم بها هذه الدول أكثر تفاؤلا .

بل ان ستالين ذهب في خطبته هذه الى حد الحديث عن أن التعايش بدأ يتحول الى « نوع من التعاون مع العالم الرأسمالي » . فلا عجب إذن أن يرى أن التوازن كان « مؤقتا » ولكن ليس بمعنى أن السوفييت يجب أن يستعدوا لشن حرب على الدول الرأسمالية كما أرادت الايكونومست أن توعد لقرائها (في ٣ من يوليو سنة ١٩٥٤) حين أوردت جزءا صغيرا من هذا الخطاب معلقة عليه بأن كلمة « مؤقت » هي « المفتاح » .

بل على العكس لقد حدد ستالين أول مهام الحزب الشيوعي في مجالس السياسة السوفيتية الخارجية بأنها « العمل نحو الكفاح ضد حروب جديدة ، نحو المحافظة على السلام وتوثيق ما يسمى بالعلاقات العيادية مع الدول الرأسمالية » . ان أساس سياسة حكومتنا ، أعنى سياستها الخارجية ، هو فكرة السلام . فالكفاح من أجل السلام ، والكفاح ضد الحروب الجديدة ، وفضح جميع الخطوات التي تتخذ للاعداد لحرب جديدة ، وفضح الخطوات التي تختفي وراء ستار المسألة استعدادا فعليا للحرب - هذه هي واجباتنا » .

أما الاقتباس الثالث المفضل لدى هواة اكتشاف التهديد

الكامن فى سياسة السوفييت الخارجية فهو ما جاء فى تقرير ستالين الى المؤتمر التالى للحزب فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، حيث وجه الانتباه الى انتعاش ميول الاستعماريين نحو التدخل والى سياسة عزل الاتحاد السوفيتى . ولم يكن فى هذا ما يدعو للدهشة اذا لوحظت الأحداث التى وقعت فى النصف الأول من العام - اذ قطعت بريطانيا العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتى فى مايو السابق، وتوترت العلاقات مع فرنسا التى رفضت قبول سفير سوفيتى جديد ، واغتيل الوزير السوفيتى فى بولندا فى محطة سكة وارسو الحديدية ، وشنت سلسلة من الغارات العسكرية والبولىسية على مكاتب السلك السياسى السوفيتى فى الصين ، ومن ثم رأى ستالين أن الأسباب قد توافرت لتقرير أن عهد التعايش السلمى آخذ فى الزوال .

ومع هذا ، فقد كان هناك عدد من الدول الرأسمالية الأخرى لا تحذوها الرغبة « فى خوض حرب مع الاتحاد السوفيتى ، اذ أنها تفضل أن تقيم معه علاقات اقتصادية » . وقد كان ثمة صراع بين هذين الاتجاهين ، وكان فى استطاعة روسيا ، الى حد ما « أن تحل هذه المتناقضات محل التقدير من أجل الاحتفاظ بالسلام » . وذكر ستالين سامعيه بقوله : « يجب علينا ألا ننسى ما قاله لينين عن توقف الجانب الأعظم من عملنا الانشائى على نجاحنا فى تأجيل الحرب التى لا مناص منها مع العالم الرأسمالى ، ولكن تأجيلها ممكن الى أن تحين اللحظة التى تنضج فيها الثورة البروليتارية فى أوروبا أو الى اللحظة التى يكمل فيها تماما نضج ثورات المستعمرات ، أو الى اللحظة التى يقوم فيها العراك بين الرأسماليين أنفسهم من أجل تقسيم المستعمرات » .

وبالرغم من كل ما ذكره ستالين فى هذه الخطبة عن تزايد التناقضات بين الدول الرأسمالية واختلافها حول مهاجمة الاتحاد

السوفيتي أو ترك ذلك فان الباحثين عن المعاني الخفية ، يصرون - كما هي العادة - على أن الكلمات الثلاث في الفقرة التي استشهدوا بها - « أمر لا مناص منه » تنهض دليلا ايجابيا على أن الاتحاد السوفيتي يعد الحرب مع جميع الدول الرأسمالية أمرا محقق الحدوث في وقت من الأوقات . ولكن سائر الفقرة يوضح أن ستالين لم يكن يتوقع نشوب الحرب مع جميع العالم الرأسمالي ، حتى في ذلك الوقت الذي تزايد فيه الخطر على الاتحاد السوفيتي ، بل كان شر مايتوقعه هو قيام تلك الدول التي تسعى الى الحرب بهجمات على الاتحاد السوفيتي ، بل في الواقع انه كان يتطلع الى عهد يصبح فيه أخطر الحُصوم الرأسماليين - الامبراطوريات الكبيرة - عاجزة لا عن دفع هجوم الاتحاد السوفيتي بل عن شن الغارة عليه ، فقد كان كل مايشغل الاتحاد السوفيتي هو السير بالعمل الانشائي نحو اقامة مجتمع اشتراكي ، ولم يكن قد مضى أكثر من ستة أسابيع على عقد اجتماع مشترك للجنة المركزية وهيئة المراقبة المركزية للحزب الشيوعي في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، وفي هذا الاجتماع قال ستالين : « ان الهدف من سياستنا الخارجية في علاقاتنا مع الدول البرجوازية ، هو المحافظة على السلام ، وهذا أمر هام بالنسبة لنا لأنه لا يمكننا أن ننهض ببناء الاشتراكية في بلادنا بالسرعة التي نريدها الا في ظروف السلم » . (أعمال ستالين ، المجلد العاشر) .

ولقد قنع الاتحاد السوفيتي بترك الثورات في البلدان الأخرى كما رأينا لعمال تلك البلاد ، وكان هذا هو السبب في أنه بعد أن قرر ستالين الجملة التي سبقت الإشارة اليها في خطابه في المؤتمر - هضى فألقى بالتأكيد الذي سبق أن أوردناه في الفصل الثالث ، عن الاحتفاظ بالعلاقات السلمية مع الدول الرأسمالية وأن ذلك واجب محتوم ، وأن التجربة أيدت تأييدا تاما الغرض القائل بأن « تعايش نظامين متعارضين أمر ممكن » .

والأنبياء الذين ينادون بالويل، والذين يستندون الى الفقرات
المبتورة الثلاث السالفة الذكر - يتحاشون دائما الاستشهاد بهذه
الكلمات الأخيرة ، كما يتحاشون الاستشهاد بعشرات وعشرات من
أقوال لينين وستالين الأخرى التى تكذب ما يزعمون ، وقد أشرنا
فيما سبق الى خطاب ستالين فى المؤتمر الثامن عشر للحزب
الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى (مارس سنة ١٩٣٩) ولكنهم
يتناسون أيضا أن مولوتوف الذى تكلم باسم اللجنة المركزية فى
المؤتمر نفسه قد ربط موضوع انتقال المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد
السوفيتى الى مرحلته التالية (وهى المجتمع الشيوعى) بمهمة
« تنمية التنافس الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول
الرأسمالية الكبرى » ، وقال : ان هذا التنافس ليس فيه شيء
من التهديد ، « فان مثل هذا التنافس السلمى لا يمكن أن يضر
أحدا » ، فضلا عن هذا فان الحكومة السوفيتية لم تزل عند رأيها
فى أن التعاون مع الدول البرجوازية أمر مرغوب فيه ، « وليس فى
نيتنا أن نرجع عن هذا الرأى فى المستقبل ، بل سنعمل جاهدين
لتوسيع نطاق ذلك التعاون مع جيراننا ومع جميع الدول الأخرى
بقدر المستطاع » .

ان التعاون والتنافس الاقتصادى السلمى مع الدول الرأسمالية
كانا الهدفين اللذين أعلنهما مولوتوف وقوبلا بهتاف الاستحسان !
والذين ينشرون الشكوك عن أهداف الاتحاد السوفيتى
ومطامحه النهائية لا يستشهدون أبدا بهذا الخطاب أيضا ، لأنه
يفضح - كغيره - الفكرة القائلة بأن الروس يعتقدون أنهم سائرون
حتما الى حرب مع العالم الرأسمالى أجمع .

الفصل السابع

يحاولون غزو العالم

وهناك أسطورة ثالثة تقول : « ان الروس يحاولون غزو العالم ! » لقد سرحنا جيوشنا عقب الحرب ، أما هم فلم يفعلوا ، لقد ضيعوا رصيда من حسن النية توافر لهم فى أثناء الحرب ، لقد أردنا أن نعيش فى سلام معهم ولكنهم أبوا .

وليس من الضرورى أن نبحث الأمر مرة أخرى من الناحية النظرية ، فمروجو هذه الأسطورة يحتجون عادة بأن العيب ليس فى النظرية السوفيتية بقدر ماهو فى أعمال السوفييت عقب الحرب ، وإذا فلنتكلم عن هذه الأعمال .

١ - هل سرح الاتحاد السوفيتى جيوشه ؟

عندما كان المستر أتلى رئيسا للوزارة قال فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ : « لقد سرحت أمم الكومنولث البريطانى والولايات المتحدة - عن طيب خاطر - القوات الهائلة التى نظمتها بتضحيات كبيرة ، أما روسيا السوفيتية فقد بقيت جهازا عسكريا ضخما ، ممتدا فى أراضى جيرانها كامتداده فى أراضيه ! » ثم قال فى مجلس العموم فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ : « ان روسيا السوفيتية لم تسرح قواتها فى نهاية الحرب ، أى فى الوقت الذى كان فيه أكثر من اثنى عشر مليونا من الجنود فى القوات المسلحة السوفيتية -

وقد كان هذا التصريح نفسه بعيدا عن الدقة ، ولكنه كان ينطوى على معنى أكبر من ذلك .

فهل صحيح أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد سرحتا قواتهما « عن طيب خاطر » عقب الحرب ؟ هل سرحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى القنبلة الذرية التي أُلقيت بالفعل مرتين على المدن اليابانية ؟ كلا ، بل لقد عملتا على تحسينها ، وأعلن الرئيس ترومان في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أن الولايات المتحدة قد زادت اعتماداتها للصرف عليها ، وأنها ستستمر في هذه الزيادة ، على الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تعلمان أن الحكومة السوفيتية لا تصنع قنابل ذرية .

وحتى سنة ١٩٤٩ كان لدى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مجتمعين ، ٢٢ سفينة حربية وطراة حربية ، و ١١٥ حاملة طائرات ، و ٩٤ طراد ، و ٤٩٩ مدمرة . فهل قاموا بتفكيك هذه السفن ونقص قواتهم البحرية الى مستوى القوات البحرية للاتحاد السوفيتي ، وهي ثلاث سفن حربية روسية بنيت قبل سنة ١٩١٦ ، وسفينة حربية كانت ايطالية فيما سبق ، وسفينة حربية أخرى أخذت عن طريق الاعارة والتأجير ، و ١٤ طراة وأقل من ٥٠ مدمرة ، وليس هناك حاملة طائرات واحدة (تقويم ستيتسمان لسنة ١٩٥٠) ؟ انهم لم يفعلوا ذلك .

وهل تخلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب عن قاعدة واحدة من عشرات القواعد التي لها في الدول الأجنبية ؟ كلا ، بل لقد استمرت تضيف اليها قواعد جديدة .

وعلى هذا يكون « التسريح عن طيب خاطر » الذي أشار اليه المستر أتلي غير متصل بتلك الأسلحة التي كانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة تتصوران أن امتلاكهما لها يجعلهما متفوقتين تفوقا

ساحقا على الاتحاد السوفيتى . والذين عرفوا السياسة قبل سنة ١٩١٤ يعلمون أن المستر أتلى لم يكن أول من تجاهل معنى « التفوق البحرى » الأنجلو أمريكى فى نظر الأمم الأخرى . وادعاءاته فى الواقع لا تنصب الا على مانسبه الى الاتحاد السوفيتى من تأخير فى تسريح قواته العسكرية ، بالقياس الى مافعلته الدولتان الأخريان .

ولكن كم كان عدد القوات العسكرية فى الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ؟ هنا حدثت مراجعة للتقديرات تسترعى الانتباه وربما كانت فريدة فى نوعها .

ففى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥٠ قال مستر شتويل ، وزير الدفاع : ان الجيش السوفيتى يتكون من ١٧٥ فرقة على حين يبلغ تعداد القوات المسلحة السوفيتية (٢٨ مليون من الجنود) ، وفى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ كرر مستر أتلى فى خطابه الذى أشرنا اليه فيما سبق هذه الأرقام بدقة . ولكنها بدأت فجأة فى الزيادة مثل رجال السير جون فلستاف(١) فى مسرحية شكسبير « هنرى الرابع » : ففى ٨ من مارس سنة ١٩٥١ كرر مستر ستراشى - وكان حين ذاك وزيرا للحربية - الرقم ١٧٥ لعدد الفرق ، ولكنه ذكر أن قوة الجيش السوفيتى تبلغ (نحو أربعة ملايين) .

وفى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥١ ذكر مستر شنويل أن الجيش السوفيتى فيه ٢٠٠ فرقة ، وفى ١٥ من يوليو من العام نفسه ذكر مستر وود رويات (وكيل وزارة الحربية) أن الجيش السوفيتى به ٢١٥ فرقة . وفى ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥١ كرر مستر شتويل العدد نفسه ، ٢١٥ ، ولكنه ذكر أن القوات المسلحة السوفيتية تضم ٤٦٠٠٠٠ رجل من بينهم ٣٢٢ مليون من المجندين والمجنندات فى الجيش .

(المراجع)

(١) احدى شخصيات شكسبير الهزلية .

وهذه الاحصائيات شبيهة باحصائيات ذلك الفارس البدين فى عدم توافقها وفى زيادتها زيادة تقطع الأنفاس . ولكن السبب الحقيقى لهذه الزيادة المفاجئة فى النصف الأول من سنة ١٩٥١ يظهر اذا قارنا تعداد القوات المسلحة للدول الثلاث - كما كانت فى يونيو سنة ١٩٥٠ - بتعداد سكان كل منها وأطوال حدودها المعرضة للهجوم : فسنجد عندئذ أن بريطانيا العظمى بقواتها المسلحة البالغ عددها ٦٩٠.٠٠٠ - عدا مجندى المستعمرات - لعدد من السكان يبلغ ٥٠ مليوناً ، كان لها تقريباً النسبة نفسها من المجندين (١٣.٨٠٠ فى المليون) التى تكون للاتحاد السوفيتى اذا قدرت قواته المسلحة بـ ٢.٨٠٠.٠٠٠ فى عدد من السكان يبلغ ٢٠٠ مليون (١٤.٠٠٠ فى المليون) على حين تكون نسبة الولايات المتحدة وفيها ٣.٠٠٠.٠٠٠ تحت السلاح لعدد من السكان يقل عن ١٥٤ مليوناً انما هى ١٩.٠٠٠ جندي لكل مليون .

ثم انه من المجموع الكلى لطول الحدود السوفيتية البالغ ٤٠.٠٠٠ ميل يعد حوالى ٢٤.٠٠٠ ميل معرضة للغزو من البر أو البحر (مع استبعاد الحدود المشتركة مع الصين وشاطئ المحيط المتجمد) . واذا عددنا كل حدود بريطانيا البالغ طولها ٤.٨٠٠ ميل معرضة للهجوم فان القوات العسكرية لبريطانيا بالنسبة الى طول الحدود التى تلزم الدفاع عنها تكون أكبر من قوات الاتحاد السوفيتى ، والمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر استرعاء للنظر : فالحدود الأمريكية على المحيط الاطلنطى والمحيط الباسفيكى تحميها آلاف الأميال من البحر على كل جانب ، والحدود الكندية من الصعب كذلك أن يصل اليها جيش من وراء البحار ، وهذا أيضاً يسرى على الحدود مع المكسيك ، ومع هذا فقد كان للولايات المتحدة - ولها حدود تبلغ حداً كبيراً من المناعة أمام أى جيش أجنبى - قوات فى سنة ١٩٥٠ تفوق فى العدد قوات الاتحاد السوفيتى التى كان عليها أن تحمى حدوداً مترامية .

ولكن الأرقام السوفيتية كانت في الحقيقة دون مذكره الوزراء.
في أول محاولاتهم في علم الحساب السياسي ، فقد سرح الاتحاد
السوفيتي ٢٣ مجموعة من مجموعات السن في نهاية سنة ١٩٤٥ (١) ،
ثم سبع مجموعات في نهاية ١٩٤٦ (٢) . وثلاث مجموعات أخرى
في أثناء سنة ١٩٤٧ ، وسرح كل مابقى من الجنود الذين هم كبار
السن في أول سنة ١٩٤٨ (٣) .

وكانت القوة العددية لمجموع القوات المسلحة السوفيتية في
٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ (كما جاء في مذكرة سوفيتية بذلك
التاريخ) « مساوية للقوة العددية للقوات المسلحة السوفيتية قبل
قيام الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ . وقد كانت تبلغ في
ذلك الوقت ١٩٠٠٠٠٠ في بداية السنة (الكتاب السنوي
للتسليح ، عصبة الأمم ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ص ٣٤٨) ، يضاف اليهم
مجنودو ١٩٣٧ الذين كانوا يستحقون التسريع في سبتمبر سنة
١٩٣٩ والذين استبقوا في الجيش العامل - مع طرح الخسارة
العادية . فيبقى بعد ذلك حد أقصى مقداره ٢٣٠٠٠٠٠ .

ومما يدعو الى الدهشة أن متحدثا أمريكيا في واشنطن صرح
بهذا الرقم بالضبط في ١٧ فبراير ، أي قبل المذكرة السوفيتية
بأسبوع ، عندما أبرق رد ستالين الحاسم على مستر أتلي ، في حديث
مع مندوب جريدة البرافدا . وقد قال المتحدث ان المجموع الكلي

(١) مراسل الصنداي تيمس في موسكو (٢١ من أكتوبر ١٩٤٥) .

(٢) مراسل التيمس في موسكو (٢٥ من أكتوبر ١٩٤٦) .

(٣) خبر لوكالة تاس في (سوفيت نيوز) في ١٧ من مارس ١٩٤٨ . وقالت الوكالة

ان الجزء الاكبر من القوات السوفيتية يتألف الآن من مجموعتين من مجموعات

السن (١٩٢٦ ، ١٩٢٧) وكان عدد مجموعة السن - باستثناء من أعفوا وغير

اللائقين - يبلغ ٨٠٠٠٠٠ قبل الحرب (التقويم السنوي للتسلح

Armaments Year Book سنة ١٩٣٩ - ٤٠ . ص ٣٤٦) .

للقوات السوفيتية تحت السلاح كان « يقرب من مجموعها نفسه سنة ١٩٣٩ » وأدلى بالرقم السابق ذكره بالضبط .

ومما يستحق الذكر أيضا أن المذكرة السوفيتية قدرت القوة العددية للقوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة « بما يزيد على خمسة ملايين جندي » وهو « أكثر من ضعف القوة العددية للقوات المسلحة التابعة للاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر » . واذن فقد كانت نسبة القوات الغربية الى قوات الاتحاد السوفيتي أكبر من النسبة التي تنطوي تحتها الأرقام التي ذكرت في سنة ١٩٥٠ .

وكان على العالم أن ينتظر عامين آخرين قبل أن يقر أمريكي آخر بالحقيقة ! ففي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ استدعى الى البيت الأبيض زعماء الحزبين في الكونجرس « للاطلاع على مشكلات الدفاع » من الجنرال عمر برادلي رئيس أركان الحرب المشتركة للجيش الأمريكي ، وآلن دالاس رئيس وكالة المخابرات المركزية . وقد أعلن هذان الحيران الى زعماء حزبي الكونجرس أن الاتحاد السوفيتي لديه الآن « قرابة ٢٥٠٠٠٠٠ جندي تحت السلاح » (التيمس والديلي هيرالد - ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٣) .

فلا عجب أن يقول الأميرال كيرك ، السفير الأمريكي في موسكو لصحيفة « يونيتد ستيتس نيوز آند وورلد ريبورت » (١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠) : انه « لا يلمح شيئا من العلامات المزعومة على الحرب التي يترقبها الخبراء » . فليس ثمة حملة « للحد من استهلاك المواد الهامة في الأغراض المدنية » ولا تحويل للعمال « من صناعات السلم الى الصناعات الحربية » ، بل على النقيض من هذا ، ارتفعت نسبة البيع بالقطاعي للسلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٤٩ بمقدار ٢٠٪ ، وفي سنة ١٩٥٠

بمقدار ٣٠٪ ، وفي سنة ١٩٥١ بمقدار ١٥٪ وفي سنة ١٩٥٢ بمقدار ١٠٪ ، وفي سنة ١٩٥٣ بمقدار ٢١٪ ، وفي سنة ١٩٥٤ بمقدار ١٨٪ اذا قورنت مما كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق .
ومن هذا يتضح أن نسبة البيع بالقطاعي في سنة ١٩٥٢ بلغت ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٤٨ .
وفي سنة ١٩٥٤ زادت الى حوالي ثلاثة أضعاف .

ولم يكن السبب الأساسي في هذا سرا ، فان النمو السريع المتزايد في انتاج صناعات السلع الاستهلاكية جعل من الممكن تخفيض الاسعار سبع مرات في فصل الربيع في سبع سنوات متوالية حتى ان المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية المصنوعة واللوازم المنزلية التي كانت تكلف ١٠٠٠ روبل في سنة ١٩٤٧ أصبحت تكلف ٤٣٣ روبلا فقط في مايو سنة ١٩٥٤ . وهذا كما لو أن الاشياء التي كانت تبلغ قيمتها جنيها استرلينيا واحدا في بريطانيا في تلك السنة خفضت وقت كتابة هذه السطور الى ٨ شلنات و ٤/٣ بنس .

كيف يتفق هذا مع ما قاله المستر أتلي عن « الاحتفاظ بجهاز عسكري ضخمة ؟ » كيف يتفق مع اتهامه لروسيا بأنها « تثقل كاهل شعبها وشعوب الدول التابعة لها بأعباء التسليح الباهظة » ؟
الجواب أن حقائق الموقف في الاتحاد السوفيتي ما كان يمكن أن تتفق مع اتهامات المستر أتلي لأن هذه الاتهامات مبنية على أسطورة !

وقد شهد وفد الكويكرز (١) الذي زار الاتحاد السوفيتي في

(١) فرقة دينية في الولايات المتحدة الأمريكية ، تدعو الى السلام ، وتسمى أنفسها « بالاصدقاء » .
(المراجع)

السنة التي ألقى فيها مستر آتلى خطابه ، بلسان أحد أعضائه البارزين ، المستر بول كادبرى (وهو من أرباب الصناعات ، وليس اشتراكيا) : أننا لم نكد نرى جنديا واحدا فى الشوارع الا عساكر فى اجازتهم ، ونحن نرى من هؤلاء هنا (يقصد فى أمريكا حيث كان يتكلم) عددا لا يقل عن رأيناهم فى موسكو أو كييف . ولم نر أية علامات تدل على مظهر عسكري ، ولم نشعر بوجود قوة عسكرية هائلة (« الكويكرز يزورون روسيا » ص ٩٩) .

وقد قال ستالين فى رده فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥١ : « لابد أن المستر آتلى يعرف من خبرته الخاصة كما يعرف من خبرة الولايات المتحدة أن زيادة القوات المسلحة لأية دولة والسير قدما بالتسليح يؤديان الى التوسع فى الصناعات الحربية والحد من الصناعة المدنية ووقف مشروعات التعمير الكبيرة وزيادة الضرائب وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية . واذا كان الاتحاد السوفيتى لا ينقص من الصناعات المدنية بل على النقيض يعمل على التوسع فيها ، ولا يحد من اقامة محطات القوى الكهربائية وشبكات الرى الجديدة الهائلة بل على النقيض يتوسع فى انشائها ، ولا يوقف سياسة خفض الأسعار بل يواصلها - فمن الواضح أنه لا يمكنه فى الوقت نفسه أن يتوسع فى الصناعات الحربية ويزيد قواته المسلحة اللهم الا اذا كان يعرض نفسه للافلاس ! »

٢ - هل كان هناك رصيد من حسن النية ؟

وهل حقيقة أنه فى نهاية الحرب كان هناك رصيد من حسن النية بددته الحكومة السوفيتية ؟

ان الحقيقة هى أن عامة الشعب فى الدول الغربية قد أبدوا

فى سننى الحرب شعورهم بالامتنان وحسن النية نحسو الشعوب السوفيتية ، ولكن هناك حقيقة أخرى وهى أنه قبل انتهاء الحرب بمدة طويلة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سياسة « اتحاد » هذا الشعور بطريقة منتظمة ، وقد وضعت السياسية المذكورة بإحكام ، وكانت تقوم على نظرية لا لبس فيها وهى أن روسيا تمثل « البربرية » وأنها لم تكن واحدة من « دول أوربا القديمة » (وان كانت الحقيقة هى أن الدولة الروسية التى يرجع تاريخها الى القرن التاسع لا تقل قدما عن أية دولة أوربية ، بل هى أقدم من كثير) وأن « الثقافة والاستقلال » كانا حكرا لتلك الدول الأخرى (وتشمل تركيا ، وأسبانيا تحت حكم فرانكو ، ورومانيا سنة ١٩٣٩ ، وهنغاريا تحت حكم هورتى . الخ) وأنه كان هناك احتمال خطير فى أن تسيطر روسيا على المراكز الثقافية فى هذه الدول (أو بعبارة صريحة أنه كان من الجائز ، عندما تغلب الجيش الأحمر على الفاشية فى أوربا - أن يعمل الدهماء من العمال والفلاحين على إعادة تنظيم شئون حكوماتهم بما يتفق مع مصالحهم الخاصة ، وهذا هو موضع الخطر) . وبناء على ذلك أصبح لزاما أن تنشأ « ولايات متحدة أوربية » لتقف أمام روسيا بعد الحرب .

وقد ضمنت هذه النظرية مذكرة وزارية وزعها المستر ونستن تشرشل فى اكتوبر سنة ١٩٤٢ (ولم تنشر مقتطفات منها الا بعد ذلك بسبع سنوات) . ولا يمكن - مهما أجهدنا خيالنا - أن نعد هذه المذكرة تعبيرا عن حسن النية ، وعلاوة على هذا ، فان الفكرة لم تترك طمعا لعوامل البلى فى ملفات ١٠ دوننج سستريت ، بل اتخذت شكلا واضحا - بأعداد دقيق ظاهرا - فى الخطاب الذى أذيع على العالم ، والذى ألقاه الجنرال سمطس عضو وزارة الحرب فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وحذر فيه أوربا أن الاتحاد السوفيتى.

سيطا القارة بعد الحرب « كمارد جبار » ونصح بتشكيل كتلة
غربية محورها بريطانيا العظمى التى وصفها الجنرال سمطس فى
برلمانها الذى عقد فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٤ بأنها « حصن المدنية
الغربية » !

وفى فبراير سنة ١٩٤٣ كان السفير البريطانى فى مدريد
قد وعد وزير خارجية اسبانيا فى حكومة فرانكو وهما يتناقشان
فى هذا الموضوع بأن بريطانيا لن « تتخلى عن مسئولياتها تجاه
الحضارة الاوربية » بعد الحرب ، وكانت القوات السوفيتية فى
ذلك الحين قد أخذت تنفذ من حدود المحور الذى نظمه هتلر حليف
فرانكو بعد أن فقدت عدة ملايين من القتلى . وقد انتشرت فحوى
هذه المحادثة فى لندن بعد ذلك بأشهر قليلة .

وايا ما كان رأى فى الحجاج التى سبقت فانه من العسير
على المرء أن ينكر أن هذه البيانات كانت خلوا من « حسن النية »
لدى أولئك الذين كان فى أيديهم زمام السلطة فى هذه البلاد ،
وقد وجد الكثير من أمثال هذا فى الولايات المتحدة الأمريكية .
وكانت افتتاحية النيوز كرونيل فى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ دالة
على بعد نظر وبصيرة نفاذة حين قالت : اننا لا نعدم - حتى بين
ذوى المناصب الكبيرة - من لا يزالون يودون لو استطاعوا أن
يبددوا الآمال فى تفاهم دائم مع روسيا ، مثل هؤلاء الناس
يفضلون ولا ريب اقامة مايسموناه « أوربا قوية » كحاجز ضد
«تعدى» الروس . بل اننا سنجد بعضهم على استعداد لأن يناصروا
اقامة المانيا جديدة مطهرة من النازية من أجل تحقيق غرضهم
الغادر . ونقول الغادر لأنه يؤدى حتما الى حرب أخرى أشد قسوة
وأكثر مرارة ، حرب قد تؤدى حقا الى زوال الحضارة من على وجه
الأرض . وعلى هذا ، فان أى انسان يضمم هذه النية فى قلبه انما
هو تاجر فى سوق الدمار البشرى السوداء .

ولم يكن فى هذا التكهّن الجدير بالملاحظة الا جزئية واحدة خاطئة : وهى أن الكاتب توقع استخدام ألمانيا لهذا الغرض بعد تطهيرها من النازية . ولم يستطع خياله النشيط نفسه أن يتصور ألمانيا وقد أصبحت فى خدمة أوروبا بعد أن غصت بالنازيين الذين رد اليهم تقديرهم وأعيدوا لمراكزهم الكبيرة فى الصناعة ودوائر المال والتجارة والأداة الحكومية والقوات المسلحة التى أعيد تنظيمها (١) .

كذلك لم تقدم سياسة أول حكومة بريطانية جاءت بعد الحرب قدرا كبيرا من الأدلة على هذا « الرصيد من حسن النية » فقد كان وزير خارجيتها ، مستر ارنست بيغن ، مؤيدا لسياسة صنع القنبلة الذرية دون علم الروس فى سنة ١٩٤٣ وما بعدها ، كما أيد استعمالاتها فى أغسطس سنة ١٩٤٥ ، بغرض ارهاق الروس ، أكثر من أنها كانت ضرورية لتدمير مدينتي يابانيتين (وقد ذكر البروفسور بلاكت هذه القصة فى الفصل العاشر من كتابه « النتائج الحربية والسياسية للطاقة الذرية » .

ومع أن اتفاق بوتسدام قد نص على تحرير ألمانيا من السلاح والقضاء على العسكرية الألمانية قضاء تاما من أجل مستقبل السلام

(١) ولا شك أن كاتب افتتاحية النيوز كرونكل كان أبعد عن أن يتكهّن فى سنة ١٩٤٥ ، قرب نهاية الحرب ، وبينما كانت دماء ألوف الجنود السوفييت حلفاء الشعب البريطانى لا تزال تسيل أنهارا فى شرقى ألمانيا - بأن السير ونستون تشرشل سيبقى الى الجنرال مونتهجورى أن يعنى المحافظة على أسلحة مئات الألوف من الجنود النازيين المتعصبين الذين كانوا يستسلمون فى الغرب دون أن يسببوا موت جندي بريطانى أو أمريكى واحد - والذين يجب أن نعمل معهم اذا استمر الزحف السوفيتى - كما جاء بالنص فى بيان زعيم حزب المحافظين نفسه (٢٣ من نوفمبر ١٩٥٤) - وليس دليل أقوى من هذا على رصيد حسن النية .

فقد قرر مجلس الرقابة التابع للحلفاء فى الأول من يناير سنة ١٩٤٧ أنه لم يجرّد من آلات المصانع الحربية فى المناطق الغربية الثلاث فى ألمانيا ويبلغ عددها ١٥٥٤ ، سوى ثلاثة فقط ، وكان مستر بيغن شريكا متحمسا فى هذه السياسة .

ومع أن الألمان عملوا على تحطيم الموارد الاقتصادية للاتحاد السوفيتى تحطيمًا مروعًا بلغ مجموعهُ حوالى ٤٠٠٠ مليون من الجنيهات ، أى ثلث الثروة القومية للاتحاد السوفيتى ، ومع أنه كان فى ألمانيا الغربية كما كان فى ألمانيا الشرقية مواد وافرة ، سواء منها البضائع الانتاجية والانتاج العادى ، وكان يمكن استعمالها لتعويض مادمّر ، فإن المستر بيغن لم يلبث أن دافع عن ألمانيا بحماسة ، مدعيا مثلا (١٣ من مارس ١٩٤٧) أن التعويضات ستحيلها الى « بالوعة اقتصادية » .

ومحصل هذا القول أنه اذا كان لا بد من وجود مناطق خراب فى أوروبا فالأفضل أن تكون فى أراضى السوفيت بدلا من أن تكون فى ألمانيا . وحتى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان كل ما استطاعت التيمس أن تعلنه هو أن الاتحاد السوفيتى حصل من ألمانيا الغربية على تعويضات تبلغ قيمتها حوالى ٤٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، وهو جزء من ألف مما دمر .

وعلى ضوء هذه السياسة ، سياسة «حسن النية» ، قام مستر بيغن (بعد تظاهر يسير بالمقاومة) بدور فعال فى الاحتفاظ بالنازيين فى المراكز السياسية الرئيسية فى السياسة والأعمال فى ألمانيا الغربية ، وفى التغاضى عن مصادرة أملاك كبار أصحاب المصانع الألمان الذين أيدوا هتلر ، وفى الغاء قرار البرلمان الاقليمى لوستفاليا شمال الرين - فى المنطقة البريطانية - الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بتأميم صناعات الرور ،

وهي مركز العسكرية الالمانية الحديثة وأساسها (انظر « الخيانة » Betrayal بقلم ا . د . كان A. D. Kahn كبير محرري المخابرات السابق بحكومة أمريكا العسكرية في ألمانيا ، وكتاب زلياكوس Zillicaus « اننى اختار السلام » I Choose Peace سلسلة Penguin ، ١٩٤٩ صفحات ١٥٣ - ١٥٦ - ٢٠٣ - ٢٠٥)

فأين رصيد حسن النية هنا ؟

أما عن موقف الولايات المتحدة فى أواخر أيام الحرب وعقبها فحتى يوميات فورستال (Forrestal Diaries - الطبعة الانجليزية سنة ١٩٥٢) المنقحة تماما ، تبين أن الخسائر الجسيمة وصنوف الحرمان التى تعرض لها الاتحاد السوفيتى فى الحرب ، أو حقه فى المساعدة ، كل ذلك كان بلا شك فى المحل الأخير بالنسبة الى السياسة المعادية للسوفيت (كما فى رسائل السفير هاريمان وحديثه ، بصفحات ٥٥-٥٧ ، ٦٣ ، ٩١ ، أو فى سياسة « الذراع القوية » للرئيس ترومان ، الصفحات ٦٤-٦٥ ، ٩٥ - ٩٦ الخ) .

الفصل الثامن

« الاستعمار الروسى »

ويقودنا هذا الى حجة من الحجج الرئيسية التى تستخدم لتعزيز الشكوك عن الروس . قال مستر أتلى فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ : ان الروس أثبتوا أنهم «ورثة الاستعمارية الروسية» لقد « غزوا بالقوة أو الخديعة » عددا من البلاد ، وأحاطوا هذه البلاد بستر حديدى ! هكذا قال المستر تشرشل فى فلتن بولاية ميسورى فى مارس سنة ١٩٤٦ ؛ وكرره المستر أتلى الآن ويذهب الزاعمون الى أن الاتحاد السوفيتى قد فرض أنظمتة الاقتصادية والسياسية بعد الحرب على دول لم تكن ترغب فيها ، وقد ظلت الصحف والاذاعة تطنطن بذكر تفاصيل ذلك ليلا ونهارا طوال سنوات الحرب الباردة .

ولكن هل هذه هى القصة كاملة ؟ ألم تكن رومانيا وبلغاريا والمجر وألبانيا وبولندا . . . ألم يكن كل قطر من هذه الأقطار واقعا قبل الحرب تحت حكم أنظمة بوليسية وكانت السيطرة التامة على البرلمانات فى أيدي المتحدثين علنا باسم الديكتاتورية ، دكتاتورية كبار ملاك الأرض ، وكبار أصحاب الأعمال ، والرجال العسكريين ؟ ولم يكن يسمح لأحزاب اليسار بالوجود ، الا تلك التى تنال تصريحها من البوليس السرى التابع للطبقات الحاكمة ! وقد تعاونت كل هذه الأنظمة ، منفردة ومجموعة ، تعاوننا وثيقا مع هتلر وموسوليني قبل الحرب ، وحتى فى تشيكوسلوفاكيا التى احتفظت باتجاهها الموالى للمغرب وبقدر من الديمقراطية الى سنة ١٩٣٨ ، سلمت حكومة بنش

فى تلك السنة الموالين للألمان السلطة دون كفاح ، وفى العام التالى أقبم نظام ارهابى كامل يسيطر عليه الجستابو .

وقد وصف بعض فقهاء القانون الذين لا شأن لهم بالشيوعية بولندا قبل سنة ١٩٣٩ بأنها واقعة تحت حكم « مؤلف من عسكرية ذات نعة قوية متعصبة ومن مصالح الأرستقراطية المالكة للأراضى، مع سيطرة حكومية على نقابات العمال » . (كتاب روسيا وجيرانها الغربيون » لكيتون وشلسنجر : Russia and her Western Keaton and Sehlesinger : ١٩٤٢ . ص ٦٨ - ٧٠) .

أما المجر وألبانيا فكانت « تسيطر عليهما الفئات الاقطاعية » ، فى حين كانت بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا تحت حكم «ديكتاتوريات عسكرية شبه فاشية » (المرجع نفسه ص ١١٥) .

وقد عوملت الطبقات الحاكمة فى هذه الدول خلال سنوات ما قبل الحرب بعطف وصدقة من الدول الغربية . ولم توجد أنذاك أية شكاية عن استعمار أو أنظمة صورية ، بل على العكس من ذلك اعترف رئيس وزراء بريطانيا علنا فى سنة ١٩٣٨ بأن لألمانيا مصلحة خاصة فى كل هذه المنطقة من أوربا . كيف كان يمكن أن ننتظر من الأنظمة السائدة فى جميع هذه البلاد ، والتي لم تكن تستطيع البقاء الا باتباع أقصى وسائل العنف ضد الغالبية العظمى من مواطنيهم ، والتي أصبحت كلها فى سنة ١٩٣٩ تعمل كأذرع سياسية وعسكرية للحكام الفاشيين فى برلين وروما - كيف كان يمكن أن ننتظر فى هذه الأنظمة التخلي عن السلطة - ولو فى الحلم - دون أن يستخدم فى زحزحتها مثل ما كانت تستخدمه من العنف أو أكثر ؟ وكيف كان يمكن أن نتصور أنه حتى لو أجبرت على التخلي فلن تستخدم كل الوسائل والمنافذ من مؤامرات سرية واستخدام للمعونة الأجنبية الى أعمال التخريب الاقتصادى واتخاذ وسائل

التنظيم المشروعة (التي سبق لهم أن حرموها على خصومهم) في سبيل الاطاحة بحكومات ما بعد الحرب الجديدة من أعداء الفاشية ، واعادة العهد القديم؟ وكيف كان يمكن افتراض أن العمال والفلاحين في تلك البلاد - والغالبية العظمى منهم تعيش وتعمل في أحوال تصل في نفسها وظلمها الى ما كانت عليه الحال في القرون الوسطى (إذا استثنينا المناطق التي هي أكثر تقدما من الناحية الصناعية في تشيكوسلوفاكيا) - لن يروا في أنظمة الحكم القديمة النظام الرأسمالي الذي كانت تلك الحكومات تعمل على دعمه ؟

وأخيرا ، كيف كان يمكن أن نتصور أن الجيش السوفيتي الذي كسر شوكة قوات هتلر المسلحة ومعها القوات التابعة لها من الطبقات الحاكمة في جميع هذه البلاد (القوات العسكرية والسياسية والبوليسية .. الخ) - سيدخل بالقوة كي يعيد النظام القديم الذي كان رأس حربة للفاشية والنشاط المعماري للسوفييت ؟

ولقد حذر ستالين - قبل سنوات - تحذيرا صريحا - من حدوث مثل هذا الموقف ، اذ قال في تقريره الى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتي في ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٤ : انه اذا أشعلت حرب استعمارية جديدة في أوروبا نتيجة لتوجيه قوات ألمانيا النازية ضد الاتحاد السوفيتي ، أو للتغاضي عن كبج قوى ألمانيا النازية أملا في تقسيم رقعة الاتحاد السوفيتي ، « فمن المؤكد أن هذا سيدفع لقيام الثورة ويعرض وجود الرأسمالية للخطر في عدد من البلاد ، كما حدث في غضون الحرب الاستعمارية الأولى » . فقد نتج عن تلك الحرب - كما قال ستالين - « أن وصلوا فعلا الى تحطيم الرأسمالية في روسيا ، وانتصار الثورة البروليتارية في روسيا ، وقيام الاتحاد السوفيتي . ما الضمان في أن حربا استعمارية ثانية سينجم عنها نتائج « أفضل لهم من نتائج الحرب الأولى ؟ ألا يكون الأصوب أن نفترض أن النقيض هو الذي سيحدث؟

وما الضمان من أن الأمر نفسه لن ينتج عن حرب استعمارية ضد الصين ؟ »

هكذا تساءل ستالين ! أما الحرب المباشرة ضد الاتحاد السوفيتي فقد قال : أنها أخطر الحروب جميعا على البرجوازية ، « يجب ألا يوجه السادة البرجوازيون اللوم إلينا اذا وجدوا بعض الحكومات المقربة اليهم والعزيزة عليهم ، والتي تحكم اليوم ناعمة » في أمان الله ، وقد ضاعت في صبيحة حرب كهذه ٠٠٠ انه لا يكاد يوجد أدنى شك في أن حربا ثانية ضد الاتحاد السوفيتي ستؤدي الى هزيمة المعتدين هزيمة تامة والى ثورة في عدد من بلدان أوروبا وآسيا والى الاطاحة بحكومات البرجوازيين وملوك الأراضي في تلك الدول ! »

على أن هذه الفكرة عما قد يحدث في أوروبا في مثل هذه الظروف لم تكن مقصورة على الشيوعيين بحال ما ، ففي مؤتمر حزب العمال ، قبل الانتخابات العامة في سنة ١٩٤٥ قوبل مستر هيلي - وهو ضابط في زيه العسكري - بالهتافات الحارة حين أبلغ المندوبين أن ثورة اشتراكية قد قامت في كثير من دول أوروبا الشرقية والجنوبية ! لقد كانت الطبقات العليا في هذه الدول « أنانية ، فاسدة ، مستهترة ، منحلة » ، ولكنها كانت تتطلع الى الجيش البريطاني لحمايتها من سخط الشعب . وقال مستر هيلي : ان الكفاح في سبيل الاشتراكية في أوروبا لم يكن على غرار الكفاح في بلادنا . « ففي غضون السنوات الخمس الأخيرة كان ذلك الكفاح شاقا وقاسيا ومريرا ، خاليا من الرحمة ومخضبا بالدم » .

(وكان في استطاعة المستر هيلي أن يضيف ، وخلال سنوات كثيرة قبل ذلك أيضا) .

وقد حذر هو المندوبين من انتقاد العمال في القارة ووصفهم

« بالتطرف » ، أو بأنهم يلجئون الى فرض رقابة بوليسية وانزال قصاص سريع صارم بخصومهم « أكثر مما يمكننا أن نسمح به في بلادنا » (١) .

وبعبارة أخرى كان التحرر الاجتماعي للفسالبية العظمى من الشعب العامل فى جميع هذه البلاد شرطا لازما للاستقلال القومى ، فمن الذى كان فى جانب تحررهم ؟ ومن كان ضده ؟

لقد وجدوا القسوات السوفيتية ومن بعدها الدبلوماسية السوفيتية تحميهم وهم يتخذون الخطوات الكفيلة بضمان التحرر الاجتماعى والاستقلال القومى كليهما . ووجدوا حكومة العمال البريطانية تؤيدها الولايات المتحدة - تقترح « منح المصالح الأجنبية المزايا التى كانت لها قبل الحرب ! على أساس الليبرالية والمنافسة الحرة » (مراسل التيمس فى باريس فى ١٣ من سبتمبر ١٩٤٦ ، عن مناقشات البعثة الاقتصادية الاوربية) ففهموا أن وزيرى خارجيتى بريطانيا وأمريكا يطالبان بفتح أبواب بلادهما على مصاريعها للسلع وروس الأموال من البلاد الغربية (مقالة التيمس الافتتاحية فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦) ، أى أن الممولين والتجار الأجانب - الذين كانوا قبل الحرب هم السند المالى لأشد مضطهديهم قسوة - ستتاح لهم الفرصة لوضع أقدامهم مرة أخرى . وسمعوا تنديدا عنيفا بالعهد التى كانت قد أخذت تغير أحوال معيشتهم وعملهم من أساسها الى أحوال أفضل (٢) .

ولو قلنا فى هذه الظروف ان شعوب أوروبا الشرقية قد

(١) تجد وصفا مفصلا لهذا فى كتاب « اننى أختار السلام » بقلم : ك زيلياكوس (سلسلة ينجوين ١٩٤٩) ص ١٠٣ - ٤ .

(٢) أنظر فى هذا :

Doren Warriner : Revolution in Eastern Europe, 1950, Chapters V, VII, IX.

أصبحت « توابع » للاتحاد السوفيتي لكان ذلك سقطا من القول ،
نم ان هذا القول لا يمكن أن يقوم دليلا ضد امكان التعايش السلمى
مع الاتحاد السوفيتي . لقد لجئوا الى أصدقائهم الطبيعيين ، وهذا
كل ما فى الأمر . أما أنهم أصبحوا توابع فان علاقتهم بالاتحاد
السوفيتي كما يمكن أن يراها جمهور الشعب أقل بكثير من العلاقة
التي كانت قائمة قبل الحرب بين الطبقات الحاكمة فى بولندا وهنغاريا
ورومانيا وبلغاريا وبين ألمانيا . أو بين ألبانيا وإيطاليا ، أو بين
تشيكوسلوفاكيا وبين فرنسا وبريطانيا .

فما هذا الاستعمار السوفيتي الذي زعموا أنه يستغل هذه
البلاد والذي أشار اليه المستر أتلى فى خطبه فى ٢٦ من يناير
سنة ١٩٥١ ؟

هل اتخذت « الديمقراطيات الشعبية » كمستودعات زراعية
للأغذية والمواد الخام وهى احدى المميزات البارزة فى الاستغلال
الاستعماري الأجنبي ؟

الواقع عكس هذا ، فان معاهداتهم واتفاقاتهم الاقتصادية مع
الاتحاد السوفيتي قد مكنتهم من الحصول على آلات ومساعدات فنية
لكى يقيموا لأنفسهم اقتصادا متوازنا يستطيع عند الضرورة أن
ينهض على قدميه ! ومن أشهر الأمثلة على ذلك استيراد رومانيا لآلات
استخراج البترول السوفيتية ، ثم للمعدات اللازمة لانتاج مثل هذه
الآلات ، وبذلك وصلت دولة كانت فى الماضى لا تستطيع الا أن
تصدر الزيت الخام الى قوم آخرين لتكريره - وصلت الى أن تنشئ
لنفسها صناعة للتكرير معتمدة على امكانياتها الهندسية الخاصة ،
على حين (قتل) الاتحاد السوفيتي « سوقه بنفسه » ، اذا قسنا
الأمر بالمقاييس التجارية العادية ، ومثل ذلك قد حدث بدرجات
مختلفة ، فى جميع البلاد الأخرى . بل اننا نسمع الآن اتهاما آخر

بأن « التوسع فى التصنيع » (وهو أبعد شئ عن أن يعد مظهرا من مظاهر العلاقات الاستعمارية مع أية مستعمرة فى التاريخ) قد فرض فرضا على الديمقراطيات الشعبية التعسة .

هل يستغل الاتحاد السوفيتى العمال الرخيصى الأجور فى الديمقراطيات الشعبية لأغراضه الخاصة ، ويبقيهم فى مستوى من المعيشة أقل منه فى الاتحاد السوفيتى نفسه ؟

ان أى شخص يدرس أى اقتصاد استعمارى لن تغيب عنه هذه البسمة الثانية من سمات الاستغلال الاستعمارى الأجنبى . ولكن مستوى المعيشة فى الديمقراطيات الشعبية قد ارتفع بسرعة كبيرة منذ الحرب ، فقد زادت الأجور الحقيقية فى المجر فى سنة ١٩٥٣ بمقدار ٥٧٪ عن مستواها عام ١٩٣٨ ، كما ارتفع متوسط الدخل الحقيقى للأسرة الريفية من يناير الى يونيو سنة ١٩٥٤ بمقدار ٥٠٪ عما كان سنة ١٩٣٨ . وفى بولندا كانت الأجور فى سنة ١٩٥٣ أعلى من مستوى سنة ١٩٣٨ بحوالى ٤٠٪ ، على حين كان الدخل الحقيقى للفلاحين فوق ماكان عليه قبل الحرب بحوالى ٧٥٪ .

ويظهر من مقارنة استهلاك الفرد فى تشيكوسلوفاكيا بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٥٣ زيادة مقدارها ٣٧٪ فى اللحوم و ٢٣٪ فى البيض و ١٧٪ فى السكر وهكذا .

وهبطت نسبة وفيات الأطفال التى كانت تبلغ سنة ١٩٣٧ فى الدولة نفسها ١١٧ فى الألف خلال الاثنى عشر شهرا الأولى من عمر الطفل - هبطت الى ٨٣ فى الألف سنة ١٩٤٨ ، وإلى ٤٥ فى الألف سنة ١٩٥٣ !

وكذلك الحال فى رومانيا : فقد كانت نسبة وفيات الأطفال

١٧٩ فى الألف فى سنة ١٩٣٨ فهبط الى ٨٠ فى سنة ١٩٥٢ .
ونسبة وفيات الاطفال من أوفى الأدلة على رخاء الشعب بوجه عام .
هل أصبحت الديمقراطيات الشعبية فى موقف الدائن
المستديم لواحدة من الدول العظمى ، فهى مجبرة على تقديم منتجاتها
وخاماتها المعدنية الى هذه الدولة طبقا لاتفاقات احتكارية ، ولكنها
عاجزة عن استرداد قيمة ديونها بعتاد أو غيره مما يلزمها ؟

ان أقطار أوروبا الشرقية التى يقال - انها أصبحت توابع
للاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٤٤ - قد سبق أن وضعتها ألمانيا
النازية فى هذا الموقف ، وذلك عن طريق « الماركات المتجمدة »
قبل الحرب ، وكان هذا موضوع نقاش مستمر فى عصبة الأمم ،
فقد كانت هذه البلاد « مقيدة بألمانيا بقيد مزدوج : فهى أولا سوق
أساسية لتصريف منتجاتها وهى ثانياً مدين لا يقبل أو لا يستطيع
تصفية دينه الا عن طريق صادرات معينة (شاتهام هاوس : - أوروبا
الجنوبية الشرقية - سنة ١٩٣٩ ص ٣٦) .

Chatham House : South — eastern Europe

ونجد كثيرا من المستعمرات البريطانية اليوم فى الحالة
نفسها ، والفضل فى ذلك يرجع الى مايسمونه بعملية « المعادلات
أو الارصدة الاسترلينية » : فهم يبيعون انتاجهم لبريطانيا وتتراكم
مئات الملايين لحسابهم بالجنيهاات الاسترلينية فى البنوك البريطانية ،
ولكنهم لا يستطيعون صرفها فيما هم فى حاجة اليه لتنمية صناعتهم
وفى غير هذا من الوجوه . ولا كذلك الحال مع الديمقراطيات
الشعبية ، فتجارتهم تسير على أساس التعاون الذاتى مع الجمهورية
السوفيتية ، اما مباشرة أو لعدد قليل من السنين (باستثناء
القروض الصناعية) .

والقروض يقدمها الاتحاد السوفيتى الى الدولة التى هى أقل
تقدما لتخطو خطوات جبارة فى اعدادها الصناعى ، ولا ترغب الدولة

التي هي أقل تقدما على تقديمها الى الدول التي هي أكثر تقدما في شكل رسالات غير مسددة الثمن من انتاجها الزراعي وخاماتها المعدنية ، كما كانت عليه الحال في زمن هتلر .

وهكذا استطاعت بولندا بفضل قروض يبلغ مجموعها ٢٠٠ مليون روبل (حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني) أن تجهز مصانع كبيرة للحديد والصلب في تواهوتا ومصنعا لسيارات النقل في لوبلن ، ومصنعا للسيارات في زايران ، ومصانع جديدة للصناعات القطنية في بيوتركو ، ومصنعا للأسمنت في داخاو ، الخ . وستسدد هذه القروض عن طريق الصادرات البولندية العادية خلال بضع سنوات .

وبفضل واردات الاتحاد السوفيتي استطاعت بلغاريا اقامة عدة مصانع كبيرة للمواد الكيماوية (مصنع ستالين للصناعات الكيماوية ، ومصنع كارل ماركس للصبودا) ، ومحطات لتوليد الكهرباء ومصانع للحديد والصلب . الخ . وقد سبقت الإشارة الى أمثال رومانيا . وكل هذه المشروعات ملك للدولة صاحبة الشأن ، وليست ملكا للاتحاد السوفيتي ، كما أنه لا يحصل منها أى « أرباح ! » .

هل أقيمت احتكارات سوفيتية في هذه البلاد نتيجة لتلك الترتيبات ؟ ان هذا أمر كثير الحدوث في العالم الاستعماري : والأمثلة على ذلك معروفة للجميع . وقد زعم الزاعمون في وقت ما أن « الشركات المختلطة » التي أنشئت في الديمقراطيات الشعبية كانت نوعا جديدا من هذا الاحتكار الأجنبي . على حين أن الواقع أنها لم تكن تشبه في شيء شركات الاستثمار الأجنبية في الامبراطوريات الاستعمارية ، فقد كان رأس المال يقسم بالتساوى بين الجانبين ، بمعنى أن الأرض الفضاء والمنشآت الأولية غالبا

كانت تقدر لها القيمة التي تقدر للمعدات السوفيتية الحديثة والمواد الخام الأساسية والمساعدة الفنية المقدمة من الاتحاد السوفيتي .

وكانت هذه المشروعات خاضعة لقوانين العمل في الديمقراطية الشعبية صاحبة الشأن ، وخطط انتاجها متفقة مع تخطيط الاقتصاد القومي ، وكانت الادارة وتوزيع الربح يقومان كلاهما على أساس المساواة . وكان القسم الأكبر من انتاجها يذهب الى سوق الديمقراطية الشعبية لا الى سوق الاتحاد السوفيتي . وكان محصول ذلك أن قامت أكثر الصناعات جدائة حيث كانت تستخدم الوسائل البدائية قبلا ، وأن خلقت صناعات جديدة لم يكن لها أي وجود فيما مضى ، وأن درب آلاف الفنيين والعمال في أقصر وقت ممكن ، دون أن يحصل الاتحاد السوفيتي على أي نصيب ثابت في الأسهم :

ففي سنة ١٩٥٤ بعد سببر العمل في عدة صناعات مختلفة (صناعة الفحم والزيت والجرارات والمواد الكيميائية والمعادن وغيرها) لسنوات عدة ، حولت الحصص السوفيتية في اثنتي عشرة شركة من هذه الشركات المختلطة الى حكومة رومانيا مع تسهيلات في الدفع على مدى عدة سنين . وقد أنشئت أربع شركات مختلطة من هذا النوع في ١٩٥٠ - ١٩٥١ بناء على اتفاق بين حكومتى روسيا والصين لاستخراج المعادن غير الحديدية من سنكيانج ، ولاستغلال حقول البترول في الاقليم نفسه ، ولبناء السفن واصلاحها في دالني (ديرن) ، ولانشاء خط طيران مدني . وقد حولت هذه الشركات المختلطة الى الصين ، (أو على الأصح حول نصيب السوفييت اليها) في الأول من يناير سنة ١٩٥٥ .

وكذلك حولت سنة ١٩٥٤ حصص السوفييت في ثلاث شركات مماثلة تعمل في بلغاريا ، وفي المجر حولت حصص صناعات

بوكسيت الألمنيوم والزيوت وحصص البواخر والطيران الممدتي
بالإضافة إلى بنك سوفيتي للتجارة والصناعة أنشئ بعد الحرب .

ولعل أكثر ما يسترعى النظر من الأدلة على تحول هذه البلاد
من حالة الاستعمار التي مرت بها هو أن الاتحاد السوفيتي يمدّها
بالمواد الخام والمنتجات الناقصة التجهيز ، مثل القطن والمطاط
والكتان وخامات المعادن والشحوم النباتية التي ترسل إلى بولندا
على حين نجد أن الدول التي كانت متخلفة فيما سبق تصدر بعض
منتجاتها الصناعية للاتحاد السوفيتي مثل القاطرات وعربات
السكك الحديدية من بولندا ، والآلات الكهربائية من المجر ، والمواد
الكيميائية من تشيكوسلوفاكيا ، والأسمنت من رومانيا .

وهكذا لا نجد أثرا للأسس الاقتصادية والمالية المعتادة
للاستعمار في العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفيتي وشركائه في
أوروبا الشرقية . فهذه العلاقات بينهما بعيدة كل البعد عن أن تدل
على أن الاتحاد السوفيتي ينتوى غزو العالم ، بل إنها تثبت عكس
ذلك .

ولكن يقال أحيانا : إن الاتحاد السوفيتي يملئ اتجاهاته
السياسية حتى يغير هذا الأساس الاقتصادي . ولو صح هذا لكان
شيئا جديدا حقا في تاريخ العالم . ولكن أحدا لم يقدم أي دليل
عملي على هذه السيطرة أكثر من الأساس الطبيعي للاتحاد الذي
وصفناه آنفا ، وهو أن الطبقات العاملة في البلدان المختلفة قد
سيطرت على مقاليد الحكم . و « المثال » التقليدي الذي يقدمونه هو
الزعم باغتصاب تشيكوسلوفاكيا ، فهم يقولون إن هذه هي القشة
التي قصمت ظهر البعير ، وأقنعت الدول الغربية - التي عانت
طويلا - بأن الاتحاد السوفيتي يرمى إلى السيطرة على العالم ، ولكن
ما الحقائق ؟

الحقائق هي أن الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا حصل على ٣٨٪ من الأصوات في الانتخابات العامة في سنة ١٩٤٦ وكان أكبر الأحزاب ، وصار له - مع الديمقراطيين الاشتراكيين الذين حصلوا على أكثر من ١٢٪ - الأغلبية في البرلمان ، وكان الحزب الشيوعي يضم مليوناً من الأعضاء في سنة ١٩٤٦ وفي بداية سنة ١٩٤٨ (وكان موعد الانتخابات في مايو) أصبح يضم ٤٠٠٠٠٠٠ واذن فقد كان يكافح بثقة ليحصل على الأغلبية المطلقة في معركة الانتخابات ، وليس في هذا ماينافي اللياقة ، فهذه المطالب تماثل المطالب التي يتقدم بها دائماً حزبا المحافظين والعمال للناخبين البريطانيين . ولكن سكرتير الحزب الرأسمالي الرئيسي « الحزب الوطني الاشتراكي » - استنكر هذا المطلب في ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، واصفا إياه بأنه تمهيد « للدكتاتورية » . وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب الرأسمالية ذاتها تيدل أقصى جهدها لتأخير تنفيذ مختلف الإصلاحات السياسية والاقتصادية على يد الحكومة الائتلافية التي كان يرأسها الزعيم الشيوعي جوتوالد . وكانت احتجاجات الجماهير هي التي أجبرتهم على التخلي عن معارضتهم في فرض ضريبة على رأس المال لاغثة الفلاحين الذين أصابهم المقحط في سنة ١٩٤٧ . وكانت الأحزاب الرأسمالية تحمي تجار السوق السوداء . وتسربت المنظمة الفاشية المعطلة (والتي كانت في حاجة الى ستار شرعي لتستعيد نشاطها) الى الجناح الأيمن للحزب « الديمقراطي » في سلوفاكيا ، تحت حماية السلطات في ذلك البلد . ووقفت زيادة مرتبات المدنيين ، وعطلت الإصلاحات الزراعية ، وأجل الدستور الجديد نتيجة لمعارضة الوزراء الرأسماليين !

وأخيراً ، في فبراير سنة ١٩٤٨ ، استقال الوزراء الرأسماليون البالغ عددهم اثني عشر وزيراً بناءً على اتفاق مع الدكتور بنش بحجة مصطنعة - كما قرر مندوبوهم فيما بعد - كي يسببوا أزمة دستورية

ويحصلوا من الدكتور بنش على اذن بتشكيل وزارة كل أعضائها من الرأسماليين ولا يدخلها الشيوعيون (كما حدث بالفعل في فرنسا وإيطاليا) ، أو حكومة غير حزبية - في الظاهر - من الرسميين . فهل تدخل الاتحاد السوفيتي ؟ هل ظهر جندي سوفيتي واحد في الأراضي التشيكية ؟ هل تحركت أى تشكيلات عسكرية سوفيتية نحو الحدود ؟ هل وجد أى تهديد يمنع المعونة السوفيتية الا اذا حلت الأزمة بطريقة معينة ؟

لم يتقدم أحد بدليل واحد على مثل هذا الزعم ، والذي حدث هو أن اجتماعا عظيما من ٢٠٠٠٠٠ من عمال براج طالب بقبول الاستقالات ، وفي ٢٢ من فبراير اجتمع مؤتمر من مجالس العمل كان قد استدعى في ١٢ من فبراير قبل تقديم الاستقالات بثمانية أيام ، وقرر المندوبون الذين كانوا يمثلون مليوني عامل بأغلبية كبيرة (٧٩٠٤ الى ١٠) تأييد الرئيس جوتوالد ، ومطالبة رئيس الجمهورية بقبول الاستقالات ، والاصرار على المضي في برنامج شامل للتأميم وغيره من الاصلاحات الأساسية . وكان قد سبق لمجلس نقابات العمال أن اتخذ القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ٣ أصوات .

وفي ٢٤ من فبراير ، أى بعد يومين ، عززت هذه المطالب باضراب عام لمدة ساعة واحدة ، قام به ٢٥ مليون عامل في ٢٤٠٠٠ منشأة ، ولم يمتنع عن الاضراب الا ٣٢ مصنعا تضم ١٤٩٤ عاملا . وقد تراجع رئيس الجمهورية ، وشكلت الوزارة الجديدة ، وفيها ١٢ شيوعيا ، و ٥ ديمقراطيين اشتراكيين بدلا من ٨ شيوعيين و ٣ ديمقراطيين اشتراكيين في الحكومة القديمة ، ومعهم ٦ ممثلين للأحزاب الرأسمالية بدلا من ١٢ .

أين « اغتصاب تشيكوسلوفاكيا » في هذا الذي حدث ؟ وأين تدخل روسيا ؟ كيف يمكن اجبار السير صمويل هور على الخروج

من وزارة الخارجية البريطانية نزولا على رغبة الجماهير الساخطة في سنة ١٩٣٥ ، ولا يمكن حركة عمالية منظمة في تشيكوسلوفاكيا أن تمنع اثني عشر وزيرا مستقيلا من العودة الى عملهم ، بعد أن حصلت على أغلبية برلمانية في سنة ١٩٤٨ ؟

ان حقيقة « الاغتصاب » المزعوم ليست أن روسيا كان لها به شأن ما ، أو انها أقامت « سيطرتها الاستعمارية » على تشيكوسلوفاكيا بطريقة غامضة ، بل هي شيء آخر مختلف كل الاختلاف :

فحتى ذلك الحين ، كانت التصرفات البرلمانية العادية ترجع كفة اثني عشر وزيرا مع رئيس الجمهورية على كفة مليوني عامل صناعي ، وتستطيع أن تتلاعب بالدستور على هذا الأساس . أما الآن فان طبقة العمال في تشيكوسلوفاكيا قد وصلت الى أن هذا كله خطأ وأنه اذا وجدت في الدستور أية ثغرة تسمح بمثل هذا التلاعب فيجب أن يأخذ العمال بزمام الموقف وأن يمنعوا حدوث مثل هذه الأمور في المستقبل .

وهذا في الحقيقة هو سر السيطرة « الاستعمارية » التي يقال : ان الاتحاد السوفيتي يفرضها على الديمقراطيات الشعبية (ولو ان الاتهام يصبح واهيا اذا ماطبق على الصين وبها ٦٠٠ مليون نسمة ، وكثيرا مايتردد علماء الأساطير هل يلعبون بورقة « السيطرة السوفيتية » أو بورقة « الصينيين المستقلين ؟ »

والواقع أن طبقات الملاك السابقين ، هذه الطبقات العليا « الأنانية الفاسدة المستهترة المنحلة » التي تحدث عنها مستر دنيس هيلي سنة ١٩٤٥ - قد استطاعت منذ ذلك الحين تمويه الحقيقة التي لا يتطرق اليها الشك ، وهي أنهم وقعوا تحت « سيطرة » بل « دكتاتورية » فرضها عليهم عامة الشعب الذين كانوا يعدونهم قذارة تحت أقدامهم ! فصوروا هذه الحقيقة كأن معناها أن بلادهم

هى التى خضعت للسيطرة والدكتاتورية • وهذا طبيعى جدا ، فهو
دعاية طيبة من وجهة نظرهم •

وبالاضافة الى هذا فانهم ، على ما يظهر ، عاجزون تماما عن
الاقتناع بأن العمال العاديين والفلاحين قادرون حقا على تسيير دفة
الأمور فى بلادهم •

وتهمة « استعمارية » أخرى توجه الى الاتحاد السوفيتى فيما
يتصل بالضم الجبرى المزعوم لولايات البلطيق على غير رغبة شعوبها،
ولكن هذه التهمة تقوم هى الأخرى على جهل تام بالحقائق !

فى سنة ١٩٠٥ (فى أثناء الثورة الروسية الأولى) قامت
اضرابات « واضطرابات » عامة خطيرة بزعامة الطبقة العاملة فى جميع
هذه المناطق ، وكان الديمقراطيون الاشتراكيون ، العاطفون على
البلاشفة الروس ، على رأس هذه الحركات •

وكان هناك صراع عنيد ، ثبت الحملات التأديبية القيصريّة
قرابة عامين ، وسرى فى كل مكان تحت العلم الأحمر ، باسم
التحرر الاجتماعى ، لا باسم الاستقلال القومى الذى لم يكن موضع
بحث فى أى وقت • وكانت الطبقات الغنية – طبقات ملاك أراضى
البلطيق الألمان والتجار الوطنيين – ضالعة مع القيصريّة •

وعندما بدأت الحركة العمالية الروسية تنتعش فى سنة
١٩١٢ – ١٩١٦ بعد سنوات من سيطرة الرجعية ، استجابت أقاليم
البلطيق على أوسع نطاق لاضرابات سياسية عظيمة • وفى سنة
١٩١٧ كانت قد اكتسبت سمعة كبيرة بأنها مباءة للروح الثورية
بين جماهير العمال • وقد احتل الألمان لاتفيا ولتوانيا فى نوفمبر
سنة ١٩١٧ ، ولكن فرق البنادق اللاتفية التابعة للجيش القديم
كانت من أشد الوحدات التى قاومت كيرنسكي مشايعة للبلشفية •
وفى استونيا نظم العمال سوفيات فى مارس سنة ١٩١٧ ، ودانت

لهم السلطة دون اراقة دماء تحت الزعامة البلشفية فى نوفمبر ،
أعلنوا « كوميونا عماليا استونيا » كجزء من الاتحاد الفيدرالى
السوفيتى الروسى ، وقد أطاح الجيش الألمانى بهذا الكوميون فى
فبراير سنة ١٩١٨ .

وفى نهاية تلك السنة ، عندما بدأ الجيش الألمانى فى التفكك
بعد اعلان الهدنة فى الغرب - أنشأ العمال والفلاحون جمهوريات
سوفيتية فى جميع هذه الدول الثلاث ، ولم يشترك الروس فى هذه
العملية ، ولم تؤيد أية قوات وطنية ذات شأن الرأسماليين الذين
كانوا يتعاونون غالبا مع الألمان . وكانت طريقة اسقاط الجمهوريات
السوفيتية ذات مغزى كبير ، فقد تم فى استونيا (فى يناير سنة
١٩١٩) باتحاد قوة بحرية بريطانية مع فرقة من ألمان البلطيق
ووحدة من الروس البيض و ٥٠٠٠ من الجنود البيض الفنلنديين
أرسلهم الجنرال مانرهايم المعادى للبلشفية ، وفى لاتفيا (فى مايو
سنة ١٩١٩) على يد وحدات من الجيش الألمانى تركت هناك بأمر
الحلفاء بعد الهدنة وعززت بمتطوعين يمينيين جندوا من ألمانيا ،
فبلغ عددهم ٣٥٠٠٠ جندى ، وانضم اليهم ٢٠٠٠ من ألمان
البلطيق ، ووحدة من الروس البيض وجيش بولندى قدم غازيا من
الجنوب ، وقوة من استونيا ، وكانت توجه ذلك كله وتنظمه بعثة
بحرية بريطانية . وفى لتوانيا (فى أبريل سنة ١٩١٩) على يد
الجيش البولندى تحت قيادة جنرال ردرز - سمجلى ، وهو الجيش
الذى سار بعد ذلك الى لاتفيا . وهكذا أخذت الاشتراكية فى هذه
البلاد فى سنة ١٩١٩ بالتدخل الخارجى كما حدث فى سنة ١٩١٨
وفى سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩٠٧ .

ومنذ سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٠ حكمت هذه الشعوب
الثلاثة بالوسائل الارهابية حتى ان المعهد الملكى للشئون الدولية
(شاتهم هاوس فى كتابه عن حكومات البلطيق الذى نشر فى

عام ١٩٣٨) وجد من الضروري أن يسجل « أن الأنظمة الديمقراطية لم تقم بوظيفتها كما ينبغي من وقت انشائها الى أن ألغيت » . وقد ألغيت ، فى سنة ١٩٢٦ بدكتاتورية عسكرية صريحة فى لتوانيا ، وفى سنة ١٩٣٤ بدكتاتورية عسكرية فى استونيا ، وحكومة فاشية متحدة فى لاتفيا . وطوال هذه الفترة لم يكن لجمهرة الطبقة العاملة فى المدن والريف رأى فى حكم نفسها أكثر مما كان لها تحت الحكم القيصرى الروسى .

وفى سنة ١٩٣٩ أنقذت هذه الدول الثلاث جميعها من الضم الى ألمانيا باقامة حاميات من الجيش الأحمر طبقا لمعاهدات للتعاون المتبادل مع حكوماتها .

وجدير بالذكر أن هذه الحاميات كان يمكن أن تكون فرنسية انجليزية لو قبلت الاقتراحات السوفيتية التى عرضت على بريطانيا وفرنسا فى أغسطس سنة ١٩٣٩ .

وهكذا كانت الثورات الشعبية التى قادها الشيوعيون المحليون سنة ١٩٤٠ ، لأن جمهرة العمال لم تعد ترهب حكامها تصحيحا لظلم وقع عليهم من جراء غزو أجنبى حدث منذ واحد وعشرين عاما . ويمكن الاطلاع على القصة كاملة ، وبتفاصيل أوضح ، ومن مصادر معيادية للبشفية ، فى الكتيب الذى وضعه « فيليب فار (Philip Farr : Soviet Russia and the Baltic Republics) تحت عنوان « روسيا السوفيتية وجمهوريات البلطيق » (جمعية الصداقة السوفيتية البريطانية ، سنة ١٩٤٤) .

ويتمتع الشعب فى جمهوريات البلطيق السوفيتية الثلاث اليوم بمستوى أرقى فى الحياة المادية وفرص التعليم ووسائل الثقافة مما كان عليه قبل سنة ١٩٤٠ ، علاوة على أن هذا المستوى يقوم على اقتصاد أكثر توازنا وتقدما . والقصص التى تروى عن

تحول هذه البلاد الى « الصبغة الروسية » . تكذيبها الصحف والكتب والتمثيلات والأفلام والتعليم العالي وما الى ذلك ، مما ينجع معظمه أو يباشر باللغات القومية .

فاتهام الاتحاد السوفيتي « بالاستعمار » في مثل هذه الظروف يعد اضعف من اتهام فرنسا بالاستعمار لأنها أعادت ضم الألزاس واللورين في سنة ١٩١٨ بعد أن فصلتهما عنها القوات البروسية عنوة عام ١٨٧١ .

ومثل آخر من محاولات الاتحاد السوفيتي المزعومة لاقامة سيطرة عالمية ، وكثيرا ما يردد هذا المثل . وهو مثل ألمانيا ، فما الحقائق ؟

لقد كان مصدر العدوان في أوروبا طوال خمسة وسبعين عاما من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٩٣٩ هو طبقة ملاك الأراضي البروسيين التي كان منها فريق الضباط ، والتي عززت في العقد التاسع وما تلاه بالاحتكاريين الماليين الصناعيين الألمان . وقد استبان هذا بوضوح خلال الحرب ، وكانت الأمنية التي تساور رجل الشارع في بريطانيا هي أن « يصل الروس الى برلين أولا » . وقد عبر مؤتمر حزب العمال في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٤ عن الأمل المرتقب وراء هذا عندما تبني وثيقة « التسوية الدولية بعد الحرب » التي طالبت بأن قوة العسكريين وأرباب الأراضي ورجال الصناعة « يجب أن تدمر » ، وأن التعويضات يجب أن تتخذ شكل توريدات عينية أو تقديم عمال ألمان . وقد ضمنت هذه السياسة فعلا في اتفاقية بوتسدام (أغسطس سنة ١٩٤٥) . ونفذ الاتحاد السوفيتي اتفاقية بوتسدام في هذه الناحية ، أما حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة فلم تنفذاها .

ففي منطقة الاحتلال السوفيتية ، وهي الان الجمهورية

الديمقراطية الألمانية، وزعت الأراضي على الفلاحين ، وبذلك تفككت طبقة اليونكر وقضى عليها . وأممت كل الصناعات الكبيرة ومعظم الصناعات المتوسطة دون تعويض ، وبذلك دمرت قوة الكارتلات والاحتكاريين . واختير معظم مديري المصانع وغالبية الأشخاص في الإدارات العامة المختلفة من بين أفراد الطبقة العاملة وخصوم الفاشية، ولم يستثن إلا أفراد قليلون جدا من بين الأشخاص الذين سبق لهم شغل وظائف هامة في ظل الحكم الهتلري ، وبذلك ضمن للنظام السياسي والاقتصادي الجديد أن يديره مؤيدوه المعارضون له . وفسح المجال للنقابات العمالية ولجان العمل لتقوم بدور عظيم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ونفذت التعويضات بنقل معدات انتاجية وبالاتاج العادي لعدد من السنين ، الى أن انتهت في سنة ١٩٥٢ كدليل على الثقة في النيات السلمية للشعب الألماني العامل الذي أصبح يملك زمام السلطة في ألمانيا الشرقية . هؤلاء كانوا الشعب الصغير الذي كتب عنه مرة «النمر» كليمنصو : « انه من الطبيعي أن نجد العمال والفلاحين وصغار البورجوازيين في ألمانيا ، كما هم في أي بلد آخر ، جماعة من المسالمين يفرعهم التفكير في امكان حدوث مذابح جديدة » عظمة النصر وتعاسته » *Grandeur et Misère de la Victoire* ١٩٣٠ ، ص ٣٢٧) .

أما في المناطق الغربية فلم توزع الأراضي ، بل ظل كبار الملاك مستحوذين على النفوذ الاقتصادي ، ومن ثم على النفوذ السياسي . ولم تطبق الاشتراكية على الصناعة بل ولم تؤمم ، وفي سنة ١٩٥٤ كشف جدول يحوي أسماء مديري شركات الصناعة والمصارف الكبرى عن الأسماء التي كانت موجودة أيام هتلر تقريبا (١) ، وكان معظم مديري الاقتصاد والشئون العامة من

(١) راجع التفاصيل في الكتيب الذي نشره « قسم البحث العمالي » : « من الذي يسيطر على الصناعة الألمانية ؟ *Who Controls German Industry* »

النازيين السابقين ، وجعلت لنقابات العمال منزلة ثانوية في الحياة العامة . وقد اعترف وزير العمل البريطاني في هذا الاقليم - مستر هايند - بأن بعض النازيين يحتلون مناصب هامة « ولكن ذلك ضروري لاستمرار الخدمات الأساسية » . ونتج عن ذلك أنه لم تأت سنة ١٩٤٨ الا وقد عادت الاحتكارات الصناعية والتجارية الى السيطرة من وراء ستار ، وأصبحت التعويضات مهزلة مضحكة .

وقد احتج بالطبع بأن الاتحاد السوفيتي كان يرفض تنفيذ البند ١٤ من اتفاقية بوتسدام الذي ينص على وجوب معاملة ألمانيا كوحدة اقتصادية . ولكن كيف يتأتى هذا الا اذا كانت الثلاثة عشر بندا السابقة التي نصت على طريقة موحدة لتحويل الاقتصاد الألماني والحياة العامة الألمانية في كل ألمانيا - لم تنفذ في المنطقة الغربية ؟ كيف يمكن توحيد المسائل الاقتصادية بين الجزء الأصغر من ألمانيا ، حيث حطمت الملكيات الكبيرة والاحتكارات الضخمة لمصلحة الصناعة الاشتراكية وتملك الفلاحين للأراضي ، وبين الجزء الأكبر من ألمانيا حيث يحافظون على الاقطاعيات الكبيرة والاحتكارات الخاصة ، أو يعيدون تكوينها .

ان النتيجة الوحيدة الممكنة لهذا هي وضع الجزء الأصغر تحت سيطرة الجزء الأكبر ، وتدمير اقتصاديات الجزء الوحيد من ألمانيا الذي نفذت فيه قرارات بوتسدام ، وبهذا يتم جحد العهد الذي قطعه الحلفاء على أنفسهم ، يتم جحده في ألمانيا كلها ، بدلا من الجزء الأكبر منها فقط .

والقول بأن الروس في مثل هذه الظروف يرفضون الوحدة الاقتصادية قول لا يجوز الا على أبسط البسطاء .

= ١٩٥٤ ، وفي كتاب كان « الحيانة » (١٩٥٠) . وعن التعويضات راجع : Clay : Decision in Germany (1950) pp. 39-40-42

وعن مستر هايند راجع : « الديلي هيرالد » ١١ من مايو سنة ١٩٦٤ .

ولقد تأزمت الأمور فى سنة ١٩٤٨ عندما ضم الحلفاء المنطقة الفرنسية فى يونيه ١٩٤٨ ليكونوا « منطقة ثلاثية » بعد أن وحدوا المنطقتين البريطانية والأمريكية فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ مكونين منها « منطقة ثنائية » ، ثم ختموا تبديلهم لمعاهدة بوتسدام باثارة النزاع حول برلين ، بعد أن أدخلوا عملتهم الخاصة فى ألمانيا الغربية .

ما الذى حدث فى برلين سنة ١٩٤٨ ؟ ان الحلفاء كانوا قد رفضوا الاتفاق على عملة موحدة لكل ألمانيا ، ولكنهم تعهدوا بعدم ادخال العملة الغربية فى برلين الغربية ، لأن المدينة كانت فى قلب المنطقة السوفيتية حيث كانت تتداول العملة القديمة ، وكانت لها معاملات اقتصادية حرة مع المنطقة المحيطة بها . ثم نقضوا - دون انذار - عهدهم الذى عاهدوا ، وأدخلوا عملتهم الخاصة فى برلين الغربية ! وكان معنى هذا تمزيق التخطيط المالى والاقتصادى فى المنطقة السوفيتية اذا لم يتدارك الأمر ، فقد كانت البضائع والعملية تنتقل عبر حدود برلين الى منطقة الاحتلال السوفيتية دون قيد . فاتخذ الروس اجراء وقائيا باقامة حواجز جمركية حول المدينة ، وسرعان ما وصف هذا العمل بأنه « حصار » ، وأنشئ ممر جوى ، وأذيعت دعايات واسعة النطاق عن « وحشية الروس » .

والواقع أن السلطات الروسية يسرت لسكان برلين الغربية وفرة من المواد التموينية فى حوانيتهم ، وكان فى استطاعة هؤلاء أن يجتازوا حدود المنطقة فى المدينة بحرية تامة .

وقد أوضح مستر جون فوستر دالاس فى حديث - ليس للنشر - مع الصحفيين بأنه « يمكن ايجاد تسوية للموقف فى برلين فى أى وقت على أساس أن تكون العملة السوفيتية هى السائدة فى برلين ، ويكون لنا الحق فى احضار الطعام والمواد الخام والوقود

للقطاعات الغربية ، ولكن الموقف الحالى يفيد الولايات المتحدة فى أغراض الدعاية • فالفضل ينسب إلينا فى إبعاد غائلة الجوع عن شعب برلين ، واللوم يقع على الروس لصنوف الحرمان التى يعانونها •

وغنى عن البيان أن المفاوضات فشلت ، مدة شهر ، فى الوصول الى اتفاقية للتغلب على هذه العقبة التى دبرت بمهارة حتى عندما وضع مشروع اتفاق فى موسكو ، وعادت الولايات المتحدة الى استنكاره علنا ، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الاستنكار فى مجلس الأمن • وفى الوقت نفسه كان الحديث عن الحرب يملأ العالم ، وقد أمكن تجنب محاولة اشعالها بصعوبة كبيرة •

ولا غرابة مطلقا - بعد ذكر هذا التاريخ - فى أن تصل الأمور الى حد تكوين حكومتين منفصلتين فى شرقي ألمانيا وغربها فى غضون السنوات القليلة التالية • ولكن أين تتمثل المطامع الاستعمارية للاتحاد السوفييتى فى هذا كله ؟

وجهة نظر السوفييت فى الموضوع

يجب ألا يغيب عن البال أن لدى السوفييت صورة لعلاقات ما بعد الحرب : صورة لا تنحصر فقط فى نظرتهم الى الأحداث التى وصفت فى الأجزاء السابقة من هذا الفصل • ومع هذا فإن الاتحاد السوفييتى عندما ينادى بوجوب التعايش السلمى فهو يعلم تماما الفرق بين الصورتين : الصورة التى يراها والصورة التى تراها الدول الغربية • واليكم تلكم الصورة :

إذا كان هناك أى معنى فى الاحتفاظ بالقنبلة الذرية وتحسينها خفية عن الجمهورية السوفيتية ، وبعد أن أثخن الاتحاد

«السوفييتى بالجراح فى حرب احتمل وطأتها أكثر من غيره - فهذا المعنى هو أن حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة عزمتا على أن يكون لهما القول الفصل فى التسوية العالمية فى نهاية الحرب . وكان هذا فى الواقع ما قاله بالضبط السير صمويل هور (وهو الآن لورد تمبلوود) لوزير خارجية اسبانيا فى عهد فرانكو فى فبراير سنة ١٩٤٣ - خصوصا عندما بين أنه اذا كسب الحلفاء الحرب « فستوجد بلا شك جيوش بريطانية وأمريكية كبيرة فى القارة » ، «مجهزة أحدث تجهيز ، « ولم تستنزف صفوفهم فى حروب مضنية مدة سنوات على الجبهة الروسية » (اسبانيا - ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٨) .

وبعبارة أخرى ، كانت بريطانيا والولايات المتحدة - فى نظر السوفييت - هما اللتين عقدتا النية على السيطرة على العالم ، معتمدتين فى ذلك على قوة القنبلة الذرية مضافة الى قواتهما العسكرية التى لم تجهد فى الحرب (١) .

وسرعان ما أخذتا تتخلصان من تعهداتهما التى كانتا قد قبلتاها وعقدتاها بالنسبة لألمانيا واليابان فى بوتسدام . وما ذلك الا لاعتقادهما أن بعث الاحتكارات الرأسمالية والقوة العسكرية فى هذين القطرين يساعدهما على تسريح قواتهما العسكرية البرية . وكان فى القحط الذى أصاب الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٤٦ والذى اضطر حكومة السوفييت الى مد العمل بنظام البطاقات التموينية مدة لا تقل عن اثنى عشر شهرا فوق المدة المقررة - كان فى هذا تأكيد جديد للحكومتين البريطانية والأمريكية بأنهما وضعتا الاتحاد

(١) يروى الجنرال هـ . أرنولد H. Arnold به « بعثة عالمية » Global Mission - ١٩٤٩ ، ص ٢٣٠ و ٤٧٤ ذكريات خية عن موقف المستر تشرشل الخاص من الاتحاد السوفييتى فى زمن الحرب .

السوفييتي في المكان الذي أزدتأ وضعه فيه (هناك دليل مهم
بصدد هذا الموضوع في « يوميات فورستال » صفحة ٢٣٢) .
وكان مشروع مارشال سنة ١٩٤٧ الذي ناقشه خبراء من الطرفين.
قبل أن يعلنه الجنرال مارشال بزم من طويل ، في خطاب له في
هارفارد (التيمس والديلي اكسبريس - ٧ يونيو سنة ١٩٤٧)
- ليقبله المستر بيغن وهو يتظاهر بالدهشة العظيمة - كان هذا
المشروع محاولة لقرار السيطرة الأمريكية على اقتصاديات البلدان
الأوروبية عن طريق « لجنة الارشاد » ، التي كان عليها أن تقرر
مقدار المعونة الأمريكية التي تحتاج إليها هذه البلدان ، ومن ثم
كان خطوة جديدة لعزل الاتحاد السوفييتي .

وقد رفض الاقتراح السوفييتي المقابل ، بأن تقدم المساعدات
الاقتصادية المتبادلة عن طريق الهيئة التي أنشئت خصيصا لهذا
الغرض داخل الامم المتحدة وسميت (اللجنة الاقتصادية الأوروبية) ،
- ودل هذا الرفض على النيات الحقيقية للكتلة البريطانية الأمريكية
بما لا يدع مجالا للشك . وكان ما تلا ذلك من تقسيم ألمانيا
رسميا ، والاستعداد لبعث النازية فيها واعادة تسليحها ، نتيجة
منطقية لهذه السياسة ، وكذلك لم يكن تشكيل الاتحاد الغربي في
سنة ١٩٤٨ - بزعم « التحكم » في اعادة تسليح ألمانيا الغربية -
لم يكن في الواقع الا تمهيدا لجرها الى تحالف موحد ضد السوفييت .

فعلى أولئك الذين يبدون قلقا بشأن فرص التعايش السلمي ،
في هذا الجو الجديد الذي نشأ منذ سنة ١٩٥٣ - أن يدركوا مما
سبق أنه اذا بدأ تبادل الاتهامات ففي وسع الاتحاد السوفييتي أن
يرد الصاع ضاعين . ومعنى هذا أن المجهودات التي تبذل لايجاد
أساس لبداية جديدة في العلاقات اليومية لن تصل الى نتيجة .

وعلاوة على ذلك فثم خطر آخر شديد ، وهو أن بعض

«السياسيين المعادين للسوفييت ، وهم كثيرون ولا يزال لهم نفوذ عظيم كما رأينا في الفصل الرابع ، سيشرعون في التفكير بالأساليب القديمة - أساليب ١٩٣٣ - ١٩٣٩ - حالما تلوح لهم فرصة لقيام ألمانيا عسكرية ، منتعشة ، باغية ، فالأساليب القديمة كانت تعد هذا شرا ، وكأنه أحد نواميس الطبيعة ، فمتى وجد تعذر منعه ، وكل ما يمكن عمله حينئذ إنما هو توجيه هذا الخطر نحو الاتحاد السوفييتي ، ويلوح هذا كبديل لحرب عالمية أخرى ، وما هو إلا الوسيلة الأكيدة لقيام حرب . هل يندر أن نجد أناسا تدور في أذهانهم مثل الخواطر المحرقاء ؟ من سوء الطالع أنهم ليسوا نادريين ، ففي ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ قال المستر هربرت موريسون في خطاب ألقاه في البرلمان وناقش فيه الأخطار التي تهدد السلام فتكلم عن « الخطر الرهيب » من الصواريخ الموجهة وقال : « يجب علينا كأمة أن نراعى أنه إذا كان لا بد من وقوع اضطرابات ، فكلما كانت هذه الاضطرابات اقرب الى الشرق كان هذا أفضل لأوروبا ولنا ! » .

وقد عبرت الايكونومست (في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤) عن مثل هذه المشاعر حول إعادة تسليح ألمانيا عندما قالت : انه « من المفهوم » ألا يحب الروس إعادة تسليح ألمانيا ، فقد يكون الألمان ديمقراطيين مخلصين وربما لا يكونون ، وقد يكونون أهلا للثقة أو غير أهل لها ، ولكن ايا كانت الظروف فالأفضل أن يكونوا معنا لا علينا .

وهذا النوع من الاستراتيجية البارة سبق أن كشفه المؤرخ (الأستاذ السير لويس Professor Sir Lewis Namier » مقدمة دبلوماسية ، ص ١٤٦) عندما كتب عن الحكومة البريطانية قبل الحرب فقال : « لقد كانوا يأملون ، كسائر الناس ، أنه إذا كان لا بد من وقوع عدوان فالأفضل أن يبدأ هتلر

ببلد غير بلدهم ، وليكن بعيدا بقدر المستطاع ، . ولكن هذا لم يكن
أمل جمهور الشعب البريطانى فى ذلك الوقت ، فلم يكن جمهور
الشعب يؤمن بأن العدوان محتوم اذا اتفقت بريطانيا وفرنسا
والاتحاد السوفييتى اتفاقا وثيقا على صده . ولم يكن هذا أمل
الحكومة السوفييتية أيضا اذا ترك العدوان يقع . وكان أولئك
الذين ظنوا أنه « اذا كان لا بد من وقوع اضطرابات فكلما كانت
هذه الاضطرابات أقرب الى الشرق كان هذا أفضل » ، هم الذين
عطلوا الجهود التى بذلت لوضع اتفاق للمساعدة المتبادلة مع الاتحاد
السوفييتى ، وكان من شأن هذا الاتفاق أن يؤمن أوروبا كلها ،
وبذلك ساعدوا على قيام الحرب العالمية الثانية .

ليس الانزلاق الى تبادل الاتهامات بالاستعمارية هو السبيل
الى ايجاد قاعدة لتسوية سياسية عالمية ! لقد حان الوقت لترك
هذه الاتهامات للمؤرخين ، والاهتمام بالوسائل المؤدية الى تخفيف
حدة التوتر الذى يسود العالم الآن .

الفصل التاسع

« لا يمكن الثقة بالروس »

هذا النوع من الشك خلقتة الفكرة التي ثبتت بعناية عن أن الروس لا يحفظون عهودهم ، بل ولا يقدرّون على تنفيذها ، وانهم خونة بطبعهم .. وهلم جرا !

ويمكن أن نقول : ان هذه الفكرة بدأ تشجيعها منذ أيام روديارد كبلينج والخوف من (الدب الذي يمشى كإنسان » ولكن لما كان كثير من النقاد في الاجيال السابقة قد نعت السياسة الخارجية البريطانية بأنها « كملاعيب البيون » (١) فلا بأس بأن نعد أن احدي الأسطورتين وازنت الأخرى !

وقد نفذ السوفييت عقودهم التجارية وسددوا أثمانها بأمانه تامة في الفترة بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٣٩ ، على الرغم من التكهّنات الكثيرة بعكس ذلك ، وفي وقت كان نقض المعاملات التجارية فيه كثير الشيوع لدى الدول الأخرى . ولما كانت العلاقات التجارية هي المجال الأساسي للاتصال بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في تلكم السنوات - فقد كان لتجربة رجال التجارة البريطانيين تأثير ملحوظ في الرأي العام ، وان لم يوجد مثل هذا التأثير في الحكومات التي تعاقب على رياستها مستر بولدين ومستر ماكدونالد ومستر تشامبرلين .

(١) « البيون » اسم قديم لانجلترا .

ومرة ثانية أثناء الحرب ، عندما كان مجال التعاون الأساسي هو التعاون العسكري ، نفذ الاتحاد السوفيتي تعهدهاته بدقة تامة . كما عرف مستر تشرشل (مثلا) عندما استغاث في يناير سنة ١٩٤٥ طالبا التعجيل بالهجوم السوفيتي لتخفيف الضغط الالماني غير المتوقع على شرقي بلجيكا ، وكما عرف اليابانيون عندما هاجمهم الاتحاد السوفيتي في التساربخ الذي سبق أن وعد به حلفاءه الغربيين .

اذن فان الجهد المتصل لبحث فكرة « عدم الثقة بالروس » يرجع الى ما بعد الحرب . وبطبيعة الحال لعبت الأساطير القديمة التي سبق أن عالجنها في هذا الفصل دورها الى حد ما . ولكن عددا من الناس والصحف حاولوا زيادة على ذلك أن يقدموا « أدلة مدعمة بالوثائق » على أن النفاق هو شرعة السوفييت !

فهم يستشهدون . على سبيل المثال ، بفقرة من كتاب لينين ، « الشيوعية اليسارية من أمراض الطفولة » (

Left-wing Communism : An Infantile disorder

١٩٢٠) ويقولون أن لينين نصح الشيوعيين « بأن يلجئوا - عند الضرورة - الى كل أنواع الحيل والمناورات والوسائل غير المشروعة للتملص والمراوغة » .

والشيء الوحيد الذي ينسى هؤلاء - الذين أخذوا على عاتقهم أرشاد الأبرياء - أن يقولوه هو أن هذا جاء في الفقرة التي تشير الى استخدام أعداء الشيوعيين للبوليس والمحاكم لمنع الشيوعيين من دخول نقابات العمال ولطردهم منها بجميع الوسائل ، ولعرقلة عملهم في النقابات بقدر المستطاع ، واهانتهم والتربص بهم واضطهادهم .

ومعنى هذا أن لينين كان يتحدث عن موقف يضطر فيه الشيوعيون الى التخفي ، ويحرمون حقوقهم الشرعية ، كما حدث بالضبط في ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية وأوروبا المحتلة .

وفي اثناء الحرب الثانية لجأت حركات المقاومة من كل لون
— لا الشيوعيون فقط — الى هذه الوسائل مضطرة . ان لينين
لم يكن يسدى النصيح الى النقابيين الذين يستطيعون العمل جهارا،
ومن باب أولى لم يكن يضع قواعد السلوك للاتحاد السوفيتى في
علاقاته مع الدول الرأسمالية .

ولكن هناك اقتباسا آخر كثيرا ما يستخدم ، حتى لقد
عملت الاذاعة البريطانية على ترويجه ، وهو عبارة عن فقرة جاءت
في مقال لستالين عن « الانتخابات فى سان بطرسبرج »
نشرت فى ٢٥ من يناير سنة ١٩١٣ — وقد عالج فى هذه المقالة
موقف المنشفيك المنافق فى انتخابات ١٩١٢ ، فكتب : « عندما
يتهى دبلوماسيو البرجوازية للحرب يبدون فى رفع أصواتهم
بصيحات « السلام » و « علاقات الصداقة » ، وعندما تندفق
فصاحة أحد وزراء الخارجية فى الدعوة الى « مؤتمر للسلام »
فيمكنك أن تفهم من هذا أن حكومته قد فرغت من عمل عقود لبناء
سفن وطائرات حربية . فأقوال الدبلوماسى يجب أن تناقض
أفعاله — والا فكيف يكون دبلوماسيا ؟ فالأقوال شئ والأفعال
شئ آخر مختلف تماما ، والألفاظ المعسولة قناع لستر الأفعال
الخبیثة ، والدبلوماسى الصادق هو بيضة الديك ! » .

وبالطبع عندما كتب ستالين هذه الكلمات كان الدبلوماسيون
الوحيدون الموجودون أو الذين يمكن أن يتصورهم العقل فى ذاك
الحين هم دبلوماسى البرجوازية ، أى أولئك الذين يخدمون
حكومات الدول الرأسمالية . وكثيرون ممن يقتبسون هذه الفقرة،
يقرون ضمنا بهذا وذلك بحذفهم للجملة الاولى . ولكن بعضهم
كانوا من الجسارة بحيث أكدوا أن ملاحظة كهذه تأتى فى سياق
حملة سياسية قبل الثورة بأربع سنوات انما هى برهان ايجابى

على أن السياسة السوفيتية بعد أربعين سنة تدار طبقا للوصفة
الاستالينية عن طبيعة عمل الرجل الدبلوماسي .

ومع هذا فهم حريصون على تفادي الاقوال الصحيحة لزعماء
السوفييت منذ الثورة عما يجب أن يكون عليه الدبلوماسيون
السوفييت . وسيتضح لنا السبب تماما اذا استوعبنا أمثلة
نموذجية ثلاثة :

في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ كان لينين يقدم تقرير الحكومة
الى المؤتمر التاسع لسوفيئات جميع روسيا الذي انعقد ، كما
أوضح ، بعد أن مر اثنا عشر شهرا دون أن يقع هجوم مسلح
كبير على الحكومة السوفيتية ، وبدأت تضمد جراح الحرب بعض
الشيء ، « وتضع أسس العمل الانشائي الاشتراكي » وكان عليه
بالضرورة أن يعالج السياسة السوفيتية في عالم الرأسمالية -
العالم القديم ! .

« هذا العالم القديم لديه دبلوماسيته القديمة التي لا تستطيع
تصديق أن في إمكانك التكلم بصراحة وجلاء ، فهنا بالضبط - هكذا
تؤكد الدبلوماسية القديمة - لابد أن توجد خدعة ما » .

وعندما أخبرت الحكومة السوفيتية وليم ج . بولت أنها
مستعدة للتوقيع على صلح مجحف مع كولشاك ودينكين ، لأنها
تقدر قيمة دماء العمال والفلاحين التي أريقت طويلا - كانت هذه
هي النقطة التي قرر العالم القديم عندها « أننا لا بد أن نكون
مخادعين » ، ورفض الصلح . وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن
حصلت روسيا السوفيتية في النهاية على صلح أفضل مما سبق
أن عرضته - وهذا درس صغير . هكذا قال لينين ، ثم أضاف :
« أعلم أننا لا نستطيع تعلم الدبلوماسية القديمة ، كما أننا لا
نستطيع أن نكون غير ما نحن عليه » .

انك لا تسمع كثيرا عن هذا البيان للفرق بين الدبلوماسية
البرجوازية والدبلوماسية السوفيتية .

وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣١ كان ستالين يتحدث مع
الكاتب الألماني اميل لودفيج ، وذكر الاخير مخاوف بعض الساسة
الألمان من أن اتفاق السوفيت مع بولندا قد يسيء الى العلاقات مع
ألمانيا ، فطمأنه ستالين قائلا « نحن سياسيون من معدن خاص ،
إذا شئت القول ، فهناك سياسيون يعلنون شيئا اليوم أو يعدون
به وفي اليوم التالي اما أن ينسوا أو ينكروا ما قالوه دون أن تعلق
حمرة الخجل وجوههم . ونحن لا نستطيع أن نعمل هذا ، فان
ما نفعله خارج البلاد لابد أن يصبح معروفا داخلها كذلك ، يصبح
معروفا لجميع العمال والفلاحين . وإذا قلنا شيئا فعلنا غيره فأننا
نفقد ثقة جماهير الشعب فينا » .

ويجب الا تغيب هذه الملاحظة عن الاذهان أيضا عندما ننظر
بعد قليل في الطريقة التي يعالج بها السوفيت والرأسماليون
المذكرات السياسية .

وقد ألقى ماكسيم ليتفينون - وهو وقتئذ قوميسر الشعب
للشئون الخارجية - خطابا ثالثا ذا أهمية في هذا المقام عندما منح
وسام لينين في اجتماع لرياسة اللجنة التنفيذية المركزية للسوفيات
(١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٦) بمناسبة بلوغه سن الستين ، فقال :

« اذا عرفت الحكمة البرجوازية الدبلوماسية بأنه الرجل
الذي يرسل للخارج ليكذب من أجل مصلحة بلده - فان الدبلوماسية
السوفيتية تتميز بأنه يقول الصدق دائما ، لا لمصلحة بلده فقط
بل لمصلحة جميع الشعب العامل ، لمصلحة الانسانية كلها . ان
الدبلوماسية السوفيتية هي الصراع في سبيل السلام ، والسلام
تحتاج اليه الانسانية كلها . . . لقد عرضنا السلام على الشعوب

عندما كان هذا العرض يمكن أن يؤول تأويلا خاطئا بأنه دليل على الضعف ، ولقد عرضنا السلام اليوم أيضا ، ومازلنا نعرضه ، عندما أصبحت هذه الظنون مستحيلة ، وعرف العالم كله قوتنا التي لا تقهر وطاقتنا التي لا تنفذ في الدفاع عن دولتنا ! » .

وهذا النص أيضا يضرب عنه صفحا عندما يبذر الناس الشك في المبادئ التي يعمل بها الدبلوماسيون الروس .

ولكن هناك طريقة ظريفة وعملية للحكم على أى الدبلوماسيتين أصدق ؟ وهى أن نعرف بالاختبار العملى أى الجانبين يطلع شعبه فى صراحة أكبر على وجهة نظر الجانب الآخر ؟ والخبرة العملية - فى هذه الناحية - لم تكد تتغير على مدى سنين كثيرة . فالجرائد اليومية السوفيتية فى موسكو والعواصم الأخرى للجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى تطبع مذكرات الحلفاء بنصها بجانب ردود حكومتهم ، على حين نجد الصحف فى بلاد كبريطانيا تطبع النصوص الكاملة أو ملخصات وافية لمذكرات حكومتهم الى الاتحاد السوفيتى وقلما تطبع ملخصا وافيا للردود السوفيتية ، بله النص الكامل لهذه الردود .

ففى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ نشرت التيمس النص الكامل لمذكرة بريطانية الى الحكومة السوفيتية شغلت عمودا ونصف العمود بالبنط الصغير ، وفيها استنكرت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى بعد الحرب ، بجميع وسائل الاستنكار ، ولم تهمل ذكر أى ركن من العالم يمكن أن تتهم فيه الحكومة السوفيتية بآثارة القلاقل . ولكن عندما حان طبع الرد السوفيتى - بعد أسبوع بالضبط - لم تخصص له التيمس سوى عمود واحد .

واذا رجعنا الى الصحف السوفيتية الصادرة فى ٢٥ من فبراير والتي طبعت المذكرتين كاملتين ، يتضح أنه بينما شغلت

المذكورة البريطانية عمودين وأكثر قليلا في الصحف السوفيتية فقد ملأ الرد السوفيتي أكثر من أربعة أعمدة ، أى أنه كان ضعف طول المذكرة البريطانية وليس ثلثها كما قد يتبادر الى الذهن عند رؤية النص المنشور في التيمس في اليوم التالي .

وليست مسألة العدالة هي التي تعنينا هنا ، وإنما النقطة الرئيسية هي : أيهما يخشى تعريف مواطنيه بوجهة نظر الطرف الآخر ؟ ويمكننا أن نوجه السؤال نفسه ، بالتحديد نفسه ، بالنسبة الى عدد من الصحف البريطانية الأخرى الصادرة في ذلك اليوم والتي طبعت أقل مما طبعته التيمس بكثير .

ومرة أخرى ، في العام نفسه ، أدلى مستر هربرت موريسون وزير الخارجية آن ذاك بإحدى الى صحيفة برافدا ، يحتوى على عدد من الاتهامات المحدودة وغير المحدودة لسياسة الحكومة السوفيتية الداخلية والخارجية . ونشرت البرافدا في الاول من أغسطس سنة ١٩٥١ النص الكامل لاتهام مستر موريسون ومعه أجابة البرافدا وكانت أطول نوعا . وكذلك فعلت جميع الصحف اليومية الأخرى في الاتحاد السوفيتي التي ظهرت في اليوم التالي .

أما الصحف البريطانية الكبيرة فقد كانت الديلي هيرالد والمانشستر جارديان والديلي تلجراف هي الصحف الوحيدة من بينها التي طبعت النص الكامل لأجابة البرافدا . أما النيوز كرونكل فقد حذفت ما يقابل ست عشرة فقرة بين طويلة وقصيرة دون أن تشير الى هذا الحذف ، على حين نشرت الصحف الأخرى أقل من هذا . وألقت هذه الواقعة بعض الضوء على ملاحظة مستر موريسون في ابتداء رسالته : « ان معرفة الحقيقة أمر جوهري للتفاهم بين الشعوب ، ولكن الحقيقة لا يمكن الوصول اليها الا اذا توافرت حرية الاستماع لوجهات النظر المختلفة » .

على أنه لم يكن ثمة أحد في الاتحاد السوفيتي ، ممن ألوا بالطرق التي سارت عليها الصحافة البريطانية قبل سنة ١٩٣٩ ، يستطيع أن يوافق على قول المستر موريسون : ان هذه الصحف « كانت دائما على استعداد لنشر تصريحات زعمائكم » .

وقبل كتابة هذه السطور بوقت قصير ، تبودلت مذكرات بين السوفييت وحكومات الغرب بشأن عقد مؤتمر جديد من الدول الأربع . وقد نشرت المذكرات المتبادلة بأكملها في الصحف السوفيتية الصادرة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وكانت مذكرة الحلفاء تشغل ما يزيد قليلا على عمود ، أما الرد السوفيتي فكان أكثر من ثلاثة أعمدة . وأفسحت التيمس لكلتا المذكرتين المساحة نفسها تقريبا فجاءت كل منهما (ملخصة) في حوالي ٣٥٠ كلمة . وحذت الديلي تلجراف حذوها ، أما المانشستر جارديان فنشرت النص الكامل للمذكرة البريطانية ولكنها نشرت حوالي ٢٠٠ كلمة لعرض الرد السوفيتي والتعقيب عليه . ولخصت الديلي اكسبريس المذكرة البريطانية في حوالي ١٥٠ كلمة ، أما المذكرة السوفيتية فخصصت لها ٢٥ كلمة فقط ، مع تعليق يزيد عن ذلك كثيرا . كذلك أعطت الديلي ميل ملخصا في حوالي ٣٥٠ كلمة للمذكرة البريطانية وعشر كلمات فقط لنبذة من المذكرة السوفيتية مع الكثير من التعليقات . أما النيوز كرونيكل التي وضعت عنوانا ضخما في الصفحة الاولى للمذكرة البريطانية ولخصتها في حروف كبيرة تبلغ مساحتها تسع بوصات ، وكان فيها حوالي ٢٥٠ كلمة عبارة عن اقتباسات مباشرة - فانها خصصت للرد السوفيتي ٧٠ كلمة كلها عرض للمذكرة بلغة الصحيفة .

وقد سارت الحال على هذا المنوال منذ سنة ١٩٤٥ . ولا بد أن يكون المرء متيقظا تماما لهذه العملية كي يدرك أنه بتقديم وجهة نظر واحدة تقديمًا وافيًا وإخفاء الوجهة الأخرى إخفاء يكاد يكون

تأما - إنما يتكيف تدريجيا بوجهة النظر المراد له أن يتكيف بها ،
أو يحشى رأسه كما يقول الفرنسيون ! وهذا ليس بجديد ، فقد
استمر سنوات طويلة قبل الحرب ، ولكن الغريب فى الأمر أن كثيرا
من الناس الذين مارسوا هذا الفن قبل الحرب وبعدها أقسموا فى
السنوات من ١٩٤١ الى ١٩٤٤ ألا يعودوا اليه أبدا . ومن هنا يجب
فوق كل شئ أن ندرك أنه من غير المأمون الحكم باحتمال أنه فى
الامكان العيش بسلام وتعاون مع الاتحاد السوفيتى استنادا الى هذا
الدليل البسيط : « لا يمكن الثقة بالروس » .

فالحق أن هناك تاريخا طويلا يجب أن نسترجعه فى هذا
الشان ، بعيدا عن المذكرات الدبلوماسية . ولعل من الروس من
يتساءلون ببساطتهم المعهودة : « هل يمكننا أن نثق بالبريطانيين
أو بالأمريكيين ؟

فهناك تلك المذكرة الشهيرة لوزارة الحرب البريطانية فى ٢١
من ديسمبر سنة ١٩١٧ بعد الثورة بستة أسابيع ، وهى التى جاء
فيها : أننا « يجب أن نوضح للبلاشفة أنه ليس لدينا رغبة فى
الاشتراك بأية طريقة فى السياسة الداخلية فى روسيا ، وأن أية
فكرة عن أننا نشجع قيام ثورة مضادة خطأ بالغ » . وفى الوقت
نفسه ينبغى « بأكثر ما يمكن من الهدوء » أن نقدم الاموال الى القوات
المعادية للبلاشفة فى أوكرانيا والقوقاز ، وإلى القوزاق ، كما يجب
ارسال « وكلاء وضباط لتقديم النصح والعون للحكومات الاقليمية
وجيوشها » . (وهى حكومات البيض المعادية للبلاشفة) ويستطيع
القارئ أن يجد المزيد عن هذا الموضوع فى « مذكرات الحرب »
(« War Memoirs ») التى وضعها لويد جورج (المجلد الثانى) .

وهناك قصة المستر لوكهارت ، الممثل الدبلوماسى البريطانى
فى موسكو سنة ١٩٢٨ الذى يصف فى كتابه « مذكرات وكيل

بريطاني « (Memoirs of a British Agent) أنه رغم ما كان يعرفه عن حكومة السوفييت كان يساعد الوكلاء البريطانيين أعداء البلشفية الذين كانوا ينظمون عمليات التجسس والعصيان .

وهناك القصة الشهيرة لأعداد « البرافدا » المزورة التي كانت تصدرها وزارة الداخلية لتهريبها الى روسيا في فبراير سنة ١٩٢١ في الوقت الذي كانت المفاوضات لعقد أول اتفاق تجاري انجليزي سوفيتي قد بلغت فيه آخر مراحلها . وكانت المطبوعات المزورة تحتوي على دعاية معادية للسوفييت ، ويجد القراء الكثير عن هذا في كتاب كوتس : « تاريخ العلاقات الانجليزية السوفيتية » .
(Coates : History Anglo-Soviet Relations)

كما يجدون في هذا الكتاب تقريراً للمؤتمر العام للنقابات العمالية الى الهيئات التابعة له ، في سنة ١٩٢٥ ، وفيه تفاصيل كثيرة عن « خطاب زينوفيف » المزور الذي صاغته وزارة الخارجية بطريقة قررت نتيجة الانتخابات العامة في أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

ولقد وجد لهذا الخطاب نظير بعد ذلك بربع قرن تقريباً عندما وضع أحد ضباط المخابرات السياسية البريطانية في برلين « البروتوكول م » (« Protokol M ») المزور الذي اتخذ دليلاً على النشاط المروع المزعوم للشيوعيين الألمان ، والذي وصفه تصريح رسمي صادر من وزارة الخارجية في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٨ بأنه كان « معروفاً لدى السلطات البريطانية منذ زمن ، وأكد وكيل وزارة الخارجية - مستر هكتور ماكنيل - لمجلس العموم بعد ذلك بخمسة أيام أن الحكومة البريطانية « تعتقد أن هذه الوثيقة صحيحة » مع أن محتوياتها النابية ، ولغتها السخيفة ، الخ كانت دلائل واضحة على المزور كما هي الحال في « خطاب زينوفيف » ، ولم يعترف المستر ماكنيل بأن « صحة الوثيقة أمر مشكوك فيه الآن » ، الا في ١٩ من أبريل من تلك السنة ، بعد أن وقع الكثير من

الاضطهاد على الشيوعيين في المنطقة الغربية من ألمانيا ، مع أن الوثيقة - كما كتبت المانشستر جارديان - « كانت تبدو مريبة ، حتى لأمثالنا من المراقبين الذين ليست لديهم أى معلومات ، من مجرد النظر فى نصها » .

أو لنأخذ بعض الأمثلة الواضحة عن التناقض بين الأقوال والافعال : ففي ٤ من مايو سنة ١٩٤٨ أعلن سفير الولايات المتحدة فى موسكو ، جنرال بيدل سميث ، فى سياق بيان الى الماستر مولوتوف ينمى فيه الحالة السيئة للعلاقات الامريكية السوفيتية :

«فيما يختص بالولايات المتحدة سيظل الباب مفتوحا على الدوام لمناقشة وتسوية شاملة لخلافاتنا » .

وفى ٩ من مايو أخذته الحكومة السوفيتية بأقواله ، وأخبره مولوتوف أن الحكومة وافقت على اقتراحه بالبدء فى « مناقشة الخلافات القائمة بيننا وتسويتها » .

وشد ما فزعت الدوائر الحكومية فى الولايات المتحدة ، التى كانت فى الحقيقة مشغولة بأفكار مختلفة تماما عن مستقبل العلاقات الامريكية السوفيتية .

ويجد محبو الاطلاع كثيرا من التفاصيل الفاضحة عن ذلك فى يوميات فورستال الشهيرة ، ولكن لابد أن الكثيرين فى الاتحاد السوفيتى قد تذكروا ما حدث قبل ذلك بتسعة وعشرين عاما مما يطابق هذا كل المطابقة ، عندما دعت الحكومات المتحالفة ، وكانت فى ذلك الوقت فى حرب مع روسيا السوفيتية ، كلا من الحكومة السوفيتية والحكومات البيضاء (عن طريق الراديو) الى مؤتمر يعقد فى جزيرة برنكيو فى (بحر مرمرة) وهم على ثقة من أن موسكو لن تقبل ، ولكن كم كانت خيبة أملهم بالغة عندما قبلت،

وأصبحوا فى موقف لا يحسدون عليه ، وقد اضطروا أن يهملوا الاقتراح الذى قدموه هم أنفسهم .

وقد رأينا فيما سبق كيف وضع السوفييت فى مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٢ - كيف وضع الأمريكين فى الورطة نفسها بأن اقترح اقرار مقترحات سبق أن أدلى بها الرئيس هوفر فى رسالته للمؤتمر لأغراض خطابية محضة فيما يظهر .

ماذا يظن رجل الشارع السوفيتى فيما صرح به المستر تشرشل أخيرا عن موقفه الشخصى تجاه الجمهورية السوفيتية فى مايو سنة ١٩٤٥ ، عندما كان يبعث الى ستالين رسما بتأكيداته الحارة بالصدقة (الحرب العالمية الثانية Second World War مجلد ٦ صفحة ٤٧٧) على حين كان يعبر فى أحاديثه الخاصة عن رغبته فى أن ينقض الأمريكيون اتفاقهم مع الاتحاد السوفيتى فيحتلوا أكثر مما يحق لهم احتلاله من أرض ألمانيا (المؤلف نفسه صفحة ٤٣٨) ، كما كان يبعث بتعليماته الى الجنرال مونتجمرى كى يستعيد صرح مدنيتنا ! فالعبودية التى لا جزاء فيها ولا رحمة هى ما يريدون لإعادة تسليح الجنود النازيين لمحاربة الروس اذا أخلوا هم بذلك الاتفاق .

أو لنذكر نوعا آخر من المقابلة : فى ١٣ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن رؤساء وزارات الكومنولث المجتمعون فى لندن على العالم : « اننا » نرحب بأى وضع يمكن الوصول اليه لتبادل الآراء تبادلا صريحا مع ستالين أو مع ماوتسى تونج . ويجب علينا باسم الانسانية التى تجمعنا أن نبذل أقصى جهد كى نرى فى وضوح ما تنطوى عليه القلوب والضماير فى كل منا . فكيف فعل المستر أتلى - وهو المضيف فى تلك المناسبة - ليعد لمثل هذا « البذل لأقصى جهد كى نرى فى وضوح » ؟

لقد قرر فى سياق خطابه الذى ألقاه فى ٢٦ من يناير - وقد سبق لنا ذكره - أن الحكام الحاليين فى روسيا هم ورثة الامبراطورية

الروسية ! (وأن مبادئهم) تدعو الى العبودية والغناء السعادة
الانسانية ! (وأنهم) رجال يرفضون القيم الأدبية التي أقيم عليها
صرح مدنيتنا ! فالعبودية التي لا جزاء فيها ولا رحمة هي ما يريدون
أن يوقعوه بنا ، ، وقد كان المستر أتلى - بالطبع - مؤمنا بما يقول :
ولعله كان يجده متفقاً تماماً مع نبرات الرغبة الشديدة أن يرى في
وضوح كما جاء في أقوال رؤساء الكومنولث ؟ ولكن هل من الصعوبة
أو من الالتواء أن نتصور رجل الشارع السوفيتي يقول : « لا يمكن
الثقة بالانجليز » - مهما يتكلم المستر أتلى عن السلام أيضاً ؟

ان هذه الأسطورة كالأساطير الأخرى نقطة بدء خطرة عندما
نسأل أنفسنا : هل من المستطاع أن نكون على وفاق مع الروس .
وسيكون هناك اتهامات كثيرة بأننا نعيب غيرنا والعيب فينا !

الفصل العاشر

« الروس يريدون فصلنا عن الولايات المتحدة الأمريكية »

هذا - فيما ترى « الايكونومست » (٣١ من يولية سنة ١٩٥٤) هو «الهدف الابعده» لسياسة السوفييت منذ نهاية الحرب . وتقرر الايكونومست : « أن فكرة التعايش السلمى عند السوفييت انما تعنى « معسكرا واحدا بدون أمريكا » ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .

ما الأساس الذى تقوم عليه هذه التهمة ؟ انه لا يعدو ما جاء فى مسودة المقترحات التى قدمها الاتحاد السوفيتى بعقد معاهدة أوروبية عامة للضمان الجماعى فى أوربا - وهى المقترحات التى قدمت فى المؤتمر الرباعى فى برلين فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ - من دعوة حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية لارسال مندوبيها كمراقبين الى الهيئات التى تشكل طبقا لنصوص المعاهدة . وقد أثار هذا الاقتراح استنكارا عظيما لدى أولئك الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة انما هى بطبيعتها دولة أوروبية ، كما أن تركيا فى هذه الايام دولة أطلسية ، على حين أن الصين ليست فى جنوب شرقى آسيا مطلقا .

ولكن الحكومة السوفيتية لم تكن تنوى انتهاك مبادئ الجغرافيا الجديدة . فما كادت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعترضان حتى عدل الاقتراح السوفيتى ، وقال مولوتوف فى ١٥ من فبراير : « ربما أمكن صياغة هذا البند بطريقة أخرى ، ويمكن أن يحدد

مركز الولايات المتحدة الامريكية الخاص بطريقة مغايرة ، أو أن يحذف البند كله . اننا على استعداد لمناقشة المقترحات التي ترضى الجميع » .

والحقيقة أن معاهدة الضمان الاوربي المقترحة لم تناقش بصفة جدية على الاطلاق ، ولكن مولوتوف تناول الموقف مرة أخرى في خطابه الانتخابي في ١١ من مارس ، فقال : « لقد قيل ان ترك الولايات المتحدة خارج معاهدة الضمان الجماعي في أوروبا أمر غير مرغوب فيه ، ولكن أحدا لم يفكر حتى في أثناء مؤتمر برلين ، امكان بحث التعديلات المناسبة للمشروع المقدم » .

وفي مذكرة بتاريخ ٣١ من مارس أعلنت حكومة السوفييت أنها « لا ترى أية عقبات تحول دون ايجاد تسوية لمشكلة اشتراك الولايات المتحدة في معاهدة أوربية عامة للضمان الجماعي في أوروبا » .

وكذلك ليس حقيقيا أن الفكرة كانت تهدف الى « تفكيك منظمة حلف الاطلنطي » حتى يتحقق الغرض نفسه بوسيلة أخرى ، فحتى في المشروع الاصلى ، كان نص البند العاشر من معاهدة الضمان الاوربي المقترحة : « أن المعاهدة الحالية لا تعطل بوجه ما الالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقات الدولية المعقودة بين الحكومات الاوربية والتي تتفق مبادئها وأغراضها مع مبادئ المعاهدة الحالية وأغراضها » . بل ان مولوتوف أوضح مرتين خلال المناقشات أن المعاهدة موجهة ضد ما يسمى « بجماعة الدفاع الاوربي » لا منظمة حلف الاطلنطي ، كما استنكر الآراء التي تقول بأن الاقتراحات السوفيتية « تتطلب كشرط أولى تصفية كتلة حلف الاطلنطي » ناعتا اياها بأنها اختراع .

وقد ذهبت مذكرة ٣١ من مارس الى أبعد من هذا ، فأعادت

الى الذاكرة التأكيدات البريطانية والفرنسية والامريكية في برلين بأن منظمة حلف شمال الاطلنطي منظمة دفاعية صرف . واذا كان الأمر كذلك فلن يكون هناك أى مجال للاعتراض اذا أصبحت الدول العظمى التى تعاونت فى وقت الحرب أعضاء فيها . وعرضت المذكرة « الاشتراك مع الحكومات المعنية فى دراسة موضوع اشتراك الاتحاد السوفيتى فى معاهدة شمال الاطلنطي » .

ولم يكن هذا - بأية حال - ارتجالا مفاجئا من جانب الاتحاد السوفيتى ، فعندما وقعت معاهدة حلف شمال الاطلنطي لأول مرة شكت الجمهورية السوفيتية من أن هذه المعاهدة قد استبعدت « منذ البداية » اشتراك الجمهوريات الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفيتى (٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩) . وقد كررت الشكوى فى مذكرة أرسلت الى الموقعين يوم ٣١ من مارس من تلك السنة ، كما كررها فشنسكى مرة ثانية فى الامم المتحدة فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وفى مذكرة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ التى سبق ذكرها أشير الى أنه « من بين الدول العظمى التى كونت التحالف المناهض للهتلرية - كان الاتحاد السوفيتى وحده هو الذى استبعد من عضوية جماعة شمال الاطلنطي » .

وقد سألت برافدا فى ردها على دعاوى السلام التى أدلى بها مستر موريسون بعد ذلك فى السنة نفسها : « لماذا لم يدع واضعو هذا الحلف ، الاتحاد السوفيتى للاشتراك فيه ؟ لماذا انحازوا بعيدا عن الاتحاد السوفيتى ؟ »

ويمكن أن نرجع بالذاكرة الى سنة ١٩٣٤ عندما اقترحت فرنسا وضع ميثاق لضمان السلام فى شرقى أوروبا على أساس معاهدة للمعونة المتبادلة بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا وفرنسا ، وكانت

ألمانيا هي التي رفضت الاقتراح ، فأجمعت الصحافة البريطانية نفسها في ذلك الحين على أن هذا الرفض يدل على نيات عدوانية .

وكذلك كان الاتفاق الفرنسي السوفيتي عن المعاونة المتبادلة الموقع عليه في سنة ١٩٣٥ مصحوبا ببروتوكول مؤداه أن كلا الطرفين ما زال يرى في الاتفاقات التي اقترحت من قبل مع ألمانيا أمرا مرغوبا فيه ، وعندما رفضت ألمانيا قبول هذه الاتفاقات وضح أنها بينما كانت تريد السلام في الغرب كان لها في الشرق « مطامع سياسية قد يكون من غير المستطاع إرضاؤها بدون حرب » (صنداي تيمس ، ٣١ من مارس سنة ١٩٣٥) .

وظاهر أن الاتحاد السوفيتي كان يرغب الدخول في معاهدة خلف شمال الأطلنطي ، كدليل أكيد على حسن نياته ، وخاصة لأنه كان مستعدا لقبول الالتزامات البعيدة المدى التي قبلتها كل دولة أخرى بمقتضى المعاهدة . ومن المؤكد أنه لم يكن يلمح - بإبداء رغبته في دخول الحلف - الى استبعاد الولايات المتحدة منه .

وهذا ما أكده الرئيس مالنكوف في ٢٦ من إبريل سنة ١٩٥٤ عندما ردد في خطاب له في المجلس السوفيتي الأعلى للاتحاد السوفيتي : « ليست لدينا أية نية لعزل الولايات المتحدة الأمريكية عن أوروبا ولا نرى أية عقبات تمنع حكومة الولايات المتحدة من توقيع المعاهدة العامة للضمان الجماعي في أوروبا » .

والفرق الوحيد بين معاهدة الضمان الأوربي المقترحة وسائر المعاهدات التي عقدت منذ نهاية الحرب هو أنها تقترح ضمانات فعالة لتأمين كل قطر في القارة الأوروبية دون استثناء « بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية » ، وأنها مفتوحة للجميع .

الفصل الحادى عشر

« ليثبت الروس عمليا أنهم راغبون فى السلم والتوفيق »

أهذا - حقيقة - موضع شك كبير ؟

خذ قرارات بوتسدام التى وافقت عليها بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى يوليو - أغسطس من سنة ١٩٤٥ وسنقتصر على ما يختص منها بألمانيا :

فمن جهة : لو أنها طبقت بأمانة لحطمت كيان الرأسمالية الاحتكارية الألمانية : بصناعتها الثقيلة التى تضخمت الى درجة لا يمكن تفسيرها الا بقصد اشعال الحرب وابقاء دول أوروبا الشرقية التى هى أقل تقدما تحت السيطرة الاقتصادية ، وبطابعها البروسى الخاص المستمد من تحالفها مع كبار ملاك الاراضى من « اليونكر » الذين كانوا منبع الفئة العسكرية فى الحكومة البروسية منذ أوائل القرن الثامن عشر .

الى هذا الحد كانت بوتسدام محققة لسياسة نزع سلاح ألمانيا « من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية العسكرية » كما طلب ستالين فى ٦ من نوفمبر من العام السابق ، وكان فى هذا ضمان لا للاتحاد السوفيتى وحده بل لدول الغرب أيضا .

ومن جهة أخرى ، منحت القرارات المشروعات الخاصة مجالا كافيا للاستمرار على أن يكون مفهوما أن « جميع أعضاء الحزب النازى الذين كانوا أكثر من شركاء اسميين فى نشاطه ، وجميع

الأشخاص الآخرين المعادين لأغراض الحلفاء - سيستبعدون عن المراكز ذات المسؤولية في مثل هذه المشروعات . وقد نص على تشجيع التوسع في الزراعة والصناعات السلمية ، بحيث لا تلغى إلا المنظمات الاحتكارية لا المصانع الرأسمالية .

ولذلك أقامت قرارات بوتسدام (وهذا يصدق على اليابان كما يصدق على ألمانيا) رقابة تهدف الى منع بعث النشاط العدواني في هذين البلدين ، ولكنها لا تعوق رقيهما وتقدمهما كدولتين ديمقراطيتين محبتين للسلام (مولوتوف ، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥) .

وبذلك أبرزت بوتسدام أهدافا مشتركة لدى جميع الدول العظمى التي خاضت غمار الحرب ضد الفاشية ، وتركت شعب ألمانيا حرا في اختيار طريقه الخاص للتقدم الاقتصادي والسياسي: فكان العمال الالمان والرأسماليون الالمان أحرارا في السعى لبلوغ أهدافهم الخاصة دون أن يؤدي ذلك الى الانحراف نحو العسكرية كما حدث في سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ ، عندما تركت الاسلحة عمدا للرأسماليين واليوتكر والعسكريين الالمان ، لأغراض سياسية ، وكان كل ما تعهد به الحلفاء في الشرق والغرب هو ازالة مصادر الخطر على أوروبا كلها ، كما ظهر في حربين فظيعتين .

ألم يكن هذا حلا موفقا في مصلحة السلام ؟ لقد بينت سابقا (الصفحات ١٤٤ - ١٤٩) من الذي انتهكه .

أو فلنتناول معاملة البلدان التي حررت من الاحتلال النازي من سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

لقد أثبت الاتحاد السوفيتي في سبتمبر عام ١٩٤٤ وما بعده ، أثبت في رومانيا وبلغاريا وفنلندا اللاتي تم غزوهن ، انه اذا

استبعد عملاء النازية من أبناء تلك البلاد الذين باشروا تنظيم عدوان جيوشهم الوطنية على الاتحاد السوفيتي تحت ارشاد النازي - فهو على استعداد لان يتجنب التدخل في كيان هذه البلاد الرأسمالي الضعيف أو الزراعي المتخلف . وقبلت حكومات هذه البلاد التي كانت تضم سياسيين اشتركوا منذ سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٤٤ في تأييد الحرب ضد الاتحاد السوفيتي - مانيو وبريتانو في رومانيا، وبتكوف في بلغاريا - بشرط أن ينفذوا اتفاقات الهدنة بأمانة واخلاص ، وكان هذا حلا وسطا تركت بموجبه نتيجة الصراع السياسي في تلك البلاد الى الشعوب نفسها ، مع الاعتراف بميل الكفة الى جانب العمال والفلاحين نظرا لتقويض أركان الاحتكاريين وكبار ملاك الاراضي الذين اشتركوا في أنظمة الحكم الموالية للنازي ، ولكن الحكومة السوفيتية لم تقم بأي تدخل يحدد - سلفا - نتيجة هذا الصراع .

ومن المحقق أن السلطات السوفيتية المحتلة في أوروبا الشرقية لم تتدخل في فبراير سنة ١٩٤٥ وما تلا ذلك التاريخ عندما أطاحت الحركات الشعبية بالحكومات التي أقيمت أولا في سبتمبر سنة ١٩٤٤ . ولكن هل من الواضح حقا أن الروس يمكن اتهامهم - لهذا السبب - بأنهم يرفضون النزول والتوفيق ، وان البريطانيين والامريكان يؤيدونها ؟

ضع نفسك في مكان مواطن سوفيتي ينظر الى ما حدث في بلجيكا واليونان في نهاية الحرب . في ديسمبر سنة ١٩٤٤ تدخلت القوات المسلحة البريطانية علنا ضد حركة المقاومة البلجيكية ، وبذلك أنقذت البنوك الخاصة في بلجيكا والاتحادات الصناعية الكبرى من التأميم، وهي التي كانت أكبر معاو尼 النازي في أوروبا وأكثرهم تنظيما .

وكان التدخل البريطاني ، فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ أيضا ،
لسحق حركة المقاومة الرئيسية فى اليونان (ايام) ، أشد وضوحا
واصرارا . وكانت نتيجة ذلك التدخل أن عادت السلطة فعلا الى
النظام الملكى الفاشى الذى يحمى مصالح التجار وأرباب البنوك
وأصحاب المصانع وكبار العسكريين الذين سيطروا على اليونان فى
سنة ١٩٣٦ وما بعدها تحت دكتاتورية الجنرال متاكساس .

وعندما انتهكت الحكومة التى أقيمت - فى فبراير سنة
١٩٤٥ - « اتفاقية فاركيذا » المعقودة مع حركة (ايام) ، والتى
بمقتضاها ألقت هذه الاخيرة سلاحها يحدوها كل أمل فى حماية
بريطانيا لها - لم يظهر شئ من هذه الحماية (١) فأين كان
التوفيق ، وأين كان النزول ؟

أو لنأخذ مثلا ثالثا ، وهو مسألة القنبلة الذرية التى
صنعتها حكومتا أمريكا وبريطانيا فى أثناء الحرب فى خفية تامة
عن الحليفة السوفيتية . وطبيعى أن تكون أول دعوة للاتحاد
السوفيتى ، انما هى تحريم القنابل الذرية واتلاف المخزون منها ،
والا فستضطر أن تخصص للتسليح الذرى جزءا عظيما من مواردها
القومية التى هى فى ميس الحاجة اليها لاعادة التعمير بعد الحرب .
وقد عورضت هذه الدعوة « بمشروع باروخ » الشهير الذى نص على
وجوب قيام سلطة دولية تسلم اليها جميع الموارد الذرية ، من
حالتها الطبيعية الى الانتاج الكامل ، وأن انتاج القنابل الذرية
يجب ألا يتوقف الا عندما تقتنع الولايات المتحدة الامريكية أنها فى
أمان .

(١) تجد أضواء أمريكية طريفة على ما حدث فى كتاب ليلاند ستو على حين يبقى
الزمن Howard K. Smith : He State of Europe ١٩٤٦ (وكتاب
هوارد ك. سميث « حالة أوروبا » - ١٩٤٩) .

ومثل هذا المشروع من شأنه أن يضع أهم موارد الاتحاد السوفيتي تحت سيطرة هيئة دولية يكون للحكومات الرأسمالية الأغلبية العظمى فيها (والولايات المتحدة من بينها هي أعظم الدول سيطرة في ظروف ما بعد الحرب) . وما كان هذا ممكنا الا اذا كان الاتحاد السوفيتي على استعداد لأن يتخلى عن سيادته ، ومن ثم عن قدرته على الدفاع عن نفسه وعن نظامه الاشتراكي . وقد رفضت بريطانيا العظمى « مشروع شومان » لاوروبا الغربية الذي نص على وجوب الرقابة على موارد الفحم والحديد ، وهو أخف وطأة من المشروع السابق ، للسبب نفسه ، لهذا رفض الاتحاد السوفيتي مشروع باروخ ، ولكنه قدم تسوية معقولة ، بحيث لا يكون هناك محل لفقدان السيادة فقدانا كلياً ، ومع هذا يمكن النزول عن جزء منها بإنشاء هيئة تفتيش عالمية لها قوانينها الخاصة ، وتعمل بقرارات صادرة عن الأغلبية ويكون لها أن تقوم بعمليات تفتيش دورية أو فجائية على حسب ما ترى .

فهل كان هذا التطور في الموقف السوفيتي موحيا بعدم الرغبة في النزول ؟ يظهر انه لم يكن كذلك في رأى التيمس ، مثلا ، عندما كتبت (في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥١) : « اذا أمكن وضع نظام ما للإشراف الدولي فلعله أن يكون أقرب الى المشروع الروسي منه الى الاجراء الذي اقترحه المستر باروخ » وهو اجراء وصفته بعد قليل بأنه « خيالي » (الاول من ديسمبر سنة ١٩٥١) .

أو فلنأخذ أخيرا مثلا أحدث ، ألا وهو سلسلة الايماءات بالصدقة وتخفيف حدة التوتر التي تقدم بها الاتحاد السوفيتي في خلال سنة ١٩٥٣ :

٩٠.٠٠٠ جنيه استرليني أرسلت الى المملكة المتحدة معاونة لضحايا الفيضان (فبراير ، قبل موت ستالين) والترحيب الذي

قابلت به برافدا اقتراح مستر تشرشل فى ١١ من مايو باجراء
محادثات على مستوى عال بين الدول الكبرى ، وارسال الطرادة
سفردلوف للاشتراك فى حفلات التتويج (يونيو) ، والعرض الاول
لتبادل السلع الاستهلاكية كمبادلة الكبريت بالمنسوجات (يونيو)،
واقترح عقد مؤتمر خماسى لتخفيف حدة التوتر الدولى ، ومؤتمر
رباعى خاص بألمانيا عندما أصبح واضحا أن اقتراح المستر تشرشل
قد نحي جانبا (سبتمبر) ، والدعوة التى وجهها وفد سوفيتى
لكرة القدم الى فريق « آرسنال » للعب فى الاتحاد السوفيتى فى
الصيف التالى (اكتوبر) .

وفى الامم المتحدة : قبول مستر همرشلد كسكرتير عام
جديد ، والاقتراحات التى قدمت الى اللجنة الاقتصادية الاوربية
لتوسيع التجارة بين الشرق والغرب (مارس) ، وعرض تسوية
شاملة للطلبات المعلقة المقدمة من أربع عشرة دولة للدخول فى
منظمة الامم المتحدة (سبتمبر) ، وعرض آخر بأنه يجب على الاقل
قبول الدول الخمس التى لها حق الدخول بموجب معاهدات الصلح
(اكتوبر) .

وفى الشرق الاقصى : التوسط لدى الكوريين الشماليين
لاطلاق سراح المعتقلين المدنيين البريطانيين والامريكيين والفرنسيين
(مارس) ، وتأيد المشروع الصينى لتسليم المسجونين غير الراغبين
فى العودة الى اوطانهم الى حكومات محايدة (مارس) ، والاقتراح
الذى قدم الى اللجنة التنفيذية لاتحاد جمعيات الصليب الأحمر
ووافقت عليه جمعية الصليب الأحمر البريطانية لوقف اطلاق النار
فى كوريا فى أثناء مفاوضات الهدنة (مايو) .

وفى ألمانيا : اقتراح عقد مؤتمر للتأمين الجوى (مارس) ،
وفتح الطرق المائية المغلقة (مارس) ، واحلال مندوب سام مدنى
محل الحاكم العسكرى (مايو) ثم اقتراح تخفيض النفقات الاجمالية

للاحتلال فى جميع المناطق بمقدار خمسة فى المائة مع اقتراحات
أخرى لاجراء انتخابات حرة (أغسطس) .

وفىما يختص ببعض البلدان الأخرى يمكن أن نذكر : السماح
لعشرة صحفيين أمريكيين بزيارة طويلة المدى للاتحاد السوفيتى
(مارس) ، ومذكرة الى تركيا بالتخلى عن جميع المطالب الإقليمية
(مارس) ، وتبادل السفراء مع يوغوسلافيا (يونيو) ، وإعادة
انشاء العلاقات السياسية مع اسرائيل ، وكانت قد قطعت فى
فبراير بعد جريمة القاء قنبلة على المفوضية السوفيتية (يوليو) .

هذه الفترة من النشاط الشديد الموجه نحو تحويل العلاقات
مع الدول الأخرى الى حالة أشبه بالوضع العادى - يصعب عدها
علامة على كراهة التنزل أو تأييد الأقوال بالأفعال ، ولكن ليضع
القارئ نفسه فى مكان مواطن سوفيتى يتطلع الى استجابة لهذه
الاعمال ، فى الذى سيراه !

فيض من التكهات الصاخبة فى الصحف عن نتائج موت
ستالين دون كلمة تعزية لملايين المواطنين السوفيت الذين كانوا
يبكون زعيما وطنيا عظيما . وتهكمات رخيصة طوال العام عن
« حملة سلام » و « ملاطفات » و « بدع جديد » من السوفيت ،
الخ ، مع انذارات متعالية بأن هذا لا يكفى وأن « الأقوال يجب أن
تصاحبها أفعال » ، ولا نكاد نجد بعد ذلك استجابة واحدة لتلك
الايماءات .

أما عن بريطانيا العظمى فبينما استجاب جمهور الشعب
بمجامع قلبه لزيارة البحارة السوفيت فى احتفالات التتويج
لم يصدر أى رد ودى من الدوائر الرسمية بمناسبة العيد القومى
فى ٧ من نوفمبر ، وكانت البلد الوحيد فى أوربا الذى لم ترد منه
أية تحية ، لا من رئيس الدولة ولا من وزير الخارجية . حتى السفير

الامريكي في موسكو اعتصر بضع كلمات مستعصية بتوجيه من
حكومته ، أما داوننج ستريت فلم تفعل .

وأى الجانبين أبدى كراهة للنزول في سنة ١٩٥٣ ؟

الحقيقة التي تجب مواجهتها هي ان هناك مدرسة للتفكير
تعد أن النزول كله يجب أن يصدر من الاتحاد السوفيتي .

خذ مثلاً مقالا افتتاحيا نموذجيا ظهر في الديلي ميل بتاريخ
١٣ من يوليو سنة ١٩٥٤ وفيه مقتبسات من أقوال أيزنهاور
وتشرشل في تأييد التعايش السلمي ، ثم يستطرد فيقول : « ان
ذلك يتوقف الى درجة كبيرة على المقصود بالتعايش السلمي ،
وخاصة ما يقصده الحمر منه . فاذا كانوا يعنون عدم التدخل مع
الغرب ، فيها ونعمت . ولكننا نشعر بأنهم لا يعنون ذلك ، ويخامرنا
الظن بأنهم يعنون بالتعايش السلمي التسرب والانقلاب والثورة في
نصف الكرة الارضية الذي نعيش فيه ! وكذلك نود أن نعلم هل
هم مستعدون لان يردفوا أقوالهم بالافعال في جنوب شرقي آسيا ؟
يجب أن يوجد نظام دفاعي جماعي مناهض للشيوعية في جنوب
شرقي آسيا ! يجب أن يرسم خط لايسمح للحمر بأن يتجاوزوه » .
ومن الواضح انه لم يخطر ببال كاتب المقال الافتتاحي أن
صحفيا سوفيتيا يستطيع أن يقول : « عندما تقول صحف لندن
« بها ونعمت » يخامرنا الظن بأن معنى هذه الكلمات عندها هو أن
يظل قانون الامن المتبادل الصادر في سنة ١٩٥١ ، والذي أقره
الكونجرس الامريكي ، نافذ المفعول . وأن تظل مائة المليون من
الدولارات التي صدق عليها لمساعدة « أشخاص مختارين فسروا من
دول الستار الحديدي أو يقيمون فيها » لتشكيلهم في وحدات .

قومية أو لأغراض أخرى» (١) سارية لتستخدم أغراض التدخل
والانقلاب نفسها فى شرقى أوروبا .

وكذلك تستمر وكالة المخابرات التى يرأسها شقيق المستر
جون فوستر دالاس ، والتى تنفق حوالى ٧٥ مليوناً من الدولارات
فى السنة على « ألعيب قذرة » « يلعبون عسكر وحرامية وراء
الستار الحديدى » (المستر جيمس رستون فى النيويورك تيمس
٩ ديسمبر ١٩٥١) .

وكذلك نود أن نعلم هل دول الغرب مستعدة أن تردف
أقوالها بالأفعال فى جنوب شرقى آسيا ، فتسمح بتقرير المصير فى
تايوان (فورموزا) وتأمّر شيانج كاي شك بالكف عن ضرب المدن
الصينية بقنابل الطائرات الأمريكية ، والكف عن الاستيلاء على
المراكب البولندية والسوفيتية تحت حماية البحرية الأمريكية ...
الخ . »

وهناك الكثير مما يمكن كاتب المقال الافتتاحى السوفيتى أن
يقوله ولكن كل ما يقوله لن يعدو أن يكون دقة بدقة (٢) .

إن احدى مزايا الأخذ بمبدأ التعايش السلمى هى انه فى هذه
الحالة وفى كثير من الحالات الأخرى سيتفق الطرفان على أن يجتمعا
لبحث جميع النقاط التى يمكن أن يؤدى فيها النزول المتبادل الى
منفعة متبادلة .

(١) أضاف عضو الكونجرس « كرستين » بعد أن قدم اللائحة فى هذه الكلمات
فلنخلق بعض المتاعب لجوستالين فى حوش منزله ! (٢٠ من أكتوبر ١٩٥١)
(٢) وصف جون جوتتر وكالة المخابرات المركزية فى مجلة « لوك » (١٢ من
أغسطس ١٩٥٢) .

القسم الثالث
آمال

الفصل الثانى عشر

التعايش السلمى اليوم

لنفرض اننا تركنا غسل الملابس القدرة والنقاش عمن كانت البادىء بهما واتجهنا بتفكيرنا الى ما يحتاج اليه صالح الدولتين ، بريطانيا والاتحاد السوفيتى ، فى اطار السلام العالمى - فما الالتزامات التى يفرضها التعايش السلمى ؟

قد يمكن أن تصاغ بعض الاجوبة عن هذا السؤال فى عبارات عامة ، وقد يشير بعضها الآخر الى مشكلات معينة لا بد أن يعنى بها ممثلو الدولتين اذا ما جلسوا لاستعراض مايسميه الدبلوماسيون بالموقف العام .

وفى مقدمة ذلك ، بطبيعة الحال ، تصريح الحكومتين الذى طال انتظاره (وهذا ينطبق أيضا على العلاقات القائمة بين فرنسا والولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى) بأنهما ستعملان فى الحال طبقا للمبادئ التى وضعت فى المعاهدات المعقودة بينهما زمن الحرب .

أما فيما يتعلق ببريطانيا العظمى فقد فرضت المادة ٣ من المعاهدة الانجليزية السوفيتية فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٢ على الدولتين « أن تتحدا مع الحكومات التى تشاركهما فى رأى فى اتخاذ قرارات تدعو الى العمل المشترك للمحافظة على السلام ومقاومة العدوان فى فترة ما بعد الحرب » .

وقد وضحت المادة الخامسة هذا التعهد اذ اتفق الطرفان على « أن يعملوا في تعاون ودي وثيق ، بعد اقرار السلام ، لتنظيم الامن والرخاء الاقتصادي في أوروبا » .

— وكان هذا الالتزام مستقلا كل الاستقلال عن المعاهدات التي دخلت فيها كلتا الحكومتين منذ ذلك الحين . ولا شك ان اجتماعا أو مؤتمرا تعقده الحكومتان البريطانية والسوفيتية لبحث جميع النقط المتنازع عليها بينهما ولايجاد الحلول العملية الوسطى لتخفيف التوتر الدولي سيكون بمثابة مثل يحتذيه العالم وخاصة الدول الاخرى التي لبعضها التزامات مماثلة نحو البعض الآخر . وسيضع مثل هذا البحث المشترك حدا للمناقشات التي لا تنقطع عن أى الفريقين يستطيع أن يضرب الفريق الآخر بالقنبلة الذرية أو الهيدروجينية في سرعة أكبر وينزل به تدميرا أبشع . وسيضع مثل هذا البحث حدا للتكهنات المستمرة « عما وراء الاكمة » كلما قام الطرف الآخر بعمل تبدو في ظاهره الصداقة ، وسيفتح ذلك الطريق لتخفيض التسليح أيضا ، لا لتخفيف التوتر الدولي فحسب .

ولقد وجد مثل هذا البحث الشامل في تاريخ العلاقات الانجليزية السوفيتية عندما زار مستر ايدن موسكو في سنة ١٩٣٥ . وقد مضى نحو عشرين سنة منذ ذلك الحين . ولعل مثل هذا البحث — فوق تأثيره في سيكولوجية العلاقات وقيمه العملية في تقليل نقط الاحتكاك — أن يعيد المبدأ الذي اتفق عليه عند توقيع أول اتفاق تجارى انجليزى سوفيتى في سنة ١٩٢١ — بأن مآخذ كلتا الدولتين على الاخرى يجب أن تناقش فيما بينهما قبل أن تتخذ فيها خطوات علنية ، كما حدث في غارة أركوس سنة ١٩٢٧ .

ومبدأ ثان يتطلبه التعايش السلمى ، وهو احترام سيادة

كل دولة وسلامة أراضيها • وهذا يعنى ان الوقت قد حان لانهاء الحديث المثير الذى لا جدوى منه عن «التحرير» (١) ذلك الحديث الذى يدور بلا انقطاع بين القواد والسياسة دون أن تنكره حكوماتهم ، واذا كانت ثمة مناطق متنازع عليها - فقد حان الوقت لان نقدر فى تعقل وبطريقة عملية ، هل تستحق اعادة الامر الى نصابه فى احدى هذه المناطق اثاره حرب عالمية ؟ فاذا كان الجواب لا فمن الواضح ان الوقت قد حان لان تثبت فى صراحة ما اتفق عليه بحكم «الامر الواقع» ليصبح «أمرا شرعيا» • وفى العالم مسائل عدة متنازع عليها من هذا النوع ، يمكن بمجرد ازالتها تخفيض عدد كبير من القواعد العسكرية المقامة فى مناطق شعوب أخرى ، وهى مثار فزع وريبة دائمين فى العالم •

وثالثا ، ينبغى انهاء الارتباطات والاحلاف المعادية التى تعهدت بريطانيا والاتحاد السوفيتى بالامتناع عنها بنص المادة السابعة من المعاهدة المعقودة بينهما فى سنة ١٩٤٢ •

وليس معنى هذا انه من الضرورى فصم جميع الروابط الموجودة ، كما تثبت - بطريق ايجابى - العروض التى قدمتها روسيا بشأن منظمة حلف شمال الاطلسى ، وكما يثبت - بطريق سلبى - تحويل الاتحاد الغربى من تحالف صورى للحماية المتبادلة ضد ألمانيا الى تحالف للتعاون مع ألمانيا الغربية بعد تجديد روحها العسكرية ، فالمشكلة لا تعدو كيفية تعديل هذه المعاهدات بحيث تقلل المخاوف الدولية ، وتزيد التعاون الدولى •

ويأتى بعد هذا عدم تدخل احدى الدولتين فى الشئون الداخلية للدولة الاخرى ، ولا يقصد من هذا الامتناع عن الاعلان.

(١) يقصد المؤلف الدعايات المستمرة فى الغرب عن ضرورة تحرير دول أوروبا الشرقية التى وراء الستار الحديدى
المراجع

عما حققته كل من الدولتين فى المجالات المادية ، والثقافية ،
والعلمية ، والاجتماعية ، بل على النقيض ، ان أول بادرة لتحسن
يسير فى الجو بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤٥ تدل
على تعطش عظيم من كلا الجانبين لمعرفة ما حققه الجانب الآخر .
ولكن المقصود من هذا وضع حد للتحريض على الثورة ، ذلك
التحريض الذى يذاع من محطات الاذاعة وبالونات الدعاية وما
أشبهها . كما يعنى وضع حد لتنظيم الهروب من الخدمة العسكرية،
والدعوة الى هذا الهروب بالنشرات التى توضع خفية من أكف
الزائرين أو جيوب معاطفهم ، وبالصياح على أرصفة الموانى ٠٠ وما
الى ذلك .

وعدم التدخل يعنى أيضا التخلي عن استخدام الضغط المالى
والاقتصادى فى السياسة الداخلية للدول الاخرى - وقد وجدت
أمثلة كثيرة لهذا الضغط منذ الحرب .

وثمة صفة خامسة مميزة للتعايش السلمى وهى التجارة على
أساس المساواة دون تمييز مجحف أو وضع قيود خاصة على تجارة
احدى الدولتين ، الا فى حالات الضرورة الواضحة لتأمين السلامة
الوطنية ، كالأسلحة والذخيرة . وعندما أوضح ستالين فى مؤلفه
مشاكل الاشتراكية الاقتصادية *Economic Problems of Socialism*
سنة ١٩٥٢ « انه نتيجة للانقسام السياسى فى العالم » انقسمت
السوق العالمية الواحدة الشاملة ، فوجدت الآن سوقان عالميتان
متوازيتان ، تواجه كل منهما الاخرى أيضا ، وعندما أعلن
مالينكوف ، فى السنة نفسها « ان الغرض من توسيع التجارة بين
الدول هو إعادة السوق الدولية الواحدة » - لم تكن استجابة
الدوائر الرسمية فى هذه الدولة أو فى غيرها مشجعة ، ولكن تغييرا
واضحا ظهر هنا ، فقد صرح رئيس لجنة التجارة فى ٢٢ من مارس
سنة ١٩٥٤ هذا التصريح الذى لا لبس فيه : « اذا قسم العالم الى

نصفين منفصلين فانه يصبح عالما غير صالح للتجارة » . وقال
المستر ر.أ. بلفور نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية البريطانية
فى نيوكاسل فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ : « ان أكبر أمل
قريب فى توسيع أسواق ما وراء البحار هو زيادة التجارة بين
الشرق والغرب » .

ولم يكن هذا التوافق بين وجهات النظر البريطانية
والسوفيتية وليد الصدفة ، ففي اجتماع اللجنة الاقتصادية الاوربية
فى مارس سنة ١٩٥٤ حث نائب وزير التجارة الخارجية
السوفيتى ، المستر كومىكن ، على اعادة عقد لجنة تنمية التجارة
التي لم تجتمع منذ خمس سنوات . وقال : ان الغرض من
اجتماعها يجب أن يكون ابعاد الصعوبات التي تعوق التجارة بين
الشرق والغرب ، والتعارف بين الاقاليم المختلفة (أوروبا مع الشرق
الاقصى وأمريكا اللاتينية) ، والتوصل الى اتفاقات دفع طويلة الامد ،
متعددة الجوانب ، يمكن جميع الدول الاشتراك فيها ، وتيسير
اجتماع رجال الاعمال تحت رعاية دولية .

وقد اعترض المندوبون البريطانيون والامريكيون على أول
الاهداف التي ذكرت ، بتقدير انه قد يثير الموضوع السياسى
الخاص بحظر الاتجار بالبضائع الاستراتيجية . ثم أمكن التوصل
بالمفاوضات الخاصة الى ما سماه مراسل التيمس فى جنيف
(١٨ من مارس سنة ١٩٥٤) « تسوية عادلة » . وقدم الى اللجنة
مشروع تبناه الوفدان البريطانى والسوفيتى معا ، وتمت الموافقة
عليه بالاجماع ، وأدى الى عقد اجتماع ناجح للجنة تنمية التجارة
فى اكتوبر التالى .

وقد تمت الموافقة على عدد من القرارات المفيدة الاخرى التي
تعاون فيها الاتحاد السوفيتى والحكومات المرتبطة به مع الدول
الغربية .

وقد قررت الجمعية الاستشارية للمجلس الاوروبى - وهى هيئة لم يعلم قط ان قدما شيوعية لعينة واحدة وطئتها - قررت فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ بأغلبية ٦٦ صوتا ضد ٦ أصوات وامتناع صوت واحد ، ان « التجارة بين الشرق والغرب يمكن أن تساعد على التعايش السلمى » . وقد سبق ان رأينا ان حكومتى الصين والهند وهما تمثلان فيما بينهما ما يقرب من نصف الجنس البشرى ، أعلنتا موافقتهما على هذا المبدأ نفسه فى معاهداتهما ، ومن الواضح ان الوقت قد حان لتناول هذا الموضوع بروح جديدة ، ولإعادة السوق العالمية الواحدة .

ولعل المفام مناسب لبضع كلمات عما يسمى بالقيود «الاستراتيجية» التى أشرت اليها فيما سبق : ان الاتحاد السوفيتى يبنى الآن أو يجدد للصين - بالاتفاق بينهما - ١٥٦ مشروعاً كبيراً فى صناعة الحديد والصلب ، واستخراج الفحم ، والهندسة (بما فيها من العدد الميكانيكية) ، واستخراج المعادن غير الحديدية وتصنيعها ، واستخراج الزيت ، وصناعات القوة الكهربائية . ومن الواضح أن شيئاً من هذا ما كان يمكن أن يحدث لو لم يصدر الاتحاد السوفيتى الى الصين شتى المعدات الثقيلة ، التى تدخل عادة فى النوع « الاستراتيجية » .

وكذلك أوضح المستر دبروفسكى، الوزير البولندى للتجارة الخارجية ، فى خطابه فى مؤتمر حزبه فى مارس سنة ١٩٥٤ ، أنه بفضل المساعدة السوفيتية أصبحت بولندا تصدر كميات هائلة من القاطرات وعربات السكك الحديدية ، والعدد الميكانيكية ، وآلات التعدين ، والسفن البحرية . وقد أخذت تصدر الى الصين مصانع كاملة لتكرير السكر - وهذا أمر لم تكن بولندا تحلم به من قبل . وتصدر رومانيا الآن الجرارات ومعدات تكرير الزيت والعدد

الميكانيكية (الى جانب صادراتها التقليدية من المواد الخام) - وما كان شئ من ذلك ليحدث لولا المدد الأول الذى قدمه الاتحاد السوفيتى الى تلك الدول ، الزراعية أصلا ، من المعدات « الاستراتيجية » الثقيلة !

ومن هذا يتضح أن الحظر الاستراتيجى الذى فرض رسميا « بقانون باتل (The Battle Act) » وفرض مدة طويلة قبل ذلك بصفة غير رسمية) لم يفشل فحسب ، بل ساعد أيضا على هدم أغراضه بتشجيع قيام صناعة لم تكن قائمة قبلا فى الدول التى حظر الاتجار معها .

ان التحريم لا يضر فى الواقع الا المصدرين البريطانيين وغيرهم دون الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ، ولو أنه من الواضح أنه يبطئ عملية تهيئة مواردها الطبيعية لحاجات المستهلك وهو الهدف النهائى من نظام التخطيط فى تلك الدول . وبإعادة التجارة دون تمييز سيتمكن المصدرون البريطانيون ومصدرو الدول الأخرى من المساهمة فى السوق التى تمتد من بولندا الى الصين ، تلك السوق الدائمة النمو والتى تقع تحت الحظر فى الوقت الحاضر .

ومبدأ سادس جوهرى للتعایش السلمى ، وهو بذل أقصى معونة حكومية لتبادل الخبرة الثقافية والعلمية بين البلدين . وهذا لا يعنى أن وجوه النشاط الحر التى حافظت على العلاقات السلمية - على قدر ضئيل منها ، ولكن باصرار شديد - خلال سنوات الحرب الباردة يجب أن تنبذ نبذا ، كما قد يفهم من النقد المضحك الذى وجهه اليها المستر مايهو من أنها لا تمثل أحدا وليس لها أى اتصال حتى ولا بأحد أعضاء البرلمان ! بل على العكس يجب تشجيع مثل هذه الأعمال الحرة بكل وسيلة ممكنة : فتبادل الزيارات بين فرق كرة القدم البريطانية والسوفيتية ، وزيارات لاعبى القوى وأبطال

التجديف السوفيت لبريطانيا ، وما نرجو ان يتلوهـا من زيارة
مقابلة الى الاتحاد السوفيتى ، وزيارات المغنين وغيرهم من الموسيقيين ،
وزيارات فناني المسرح والشاشة - كل هذه الزيارات تتم على أفضل
وجه عن طريق المنظمات الحرة . ولكن الحكومة تستطيع أن تسهل
مهمة هذه المنظمات كما فعلت فى السنوات الأخيرة ، بل هذا واجب
عليها .

وأمام الجامعات مجال عظيم أيضا للاتصال المفيد والدراسة
النافعة عن طريق الزيارات المنظمة ، انما على الحكومات أن تكف عن
بذل مثل ذلك النصح كقولهم - « لا ضرر من أن تفعلوا ، ولكنه
ليس من حسن السياسة » - ذلك النصح الذى تسبب فى منع
الجامعات البريطانية من الاشتراك فى الذكرى الستمئة لجامعة
شارلس فى براج ١٩٤٨ ، وكذلك منع الفلكيين الأمريكيين وغيرهم
من عقد مؤتمرهم الدولى فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٥٢ كما
اتفقوا من قبل .

ان هناك مجالا لكل مبادأة رسمية لتشجيع الزيارات الودية
والمحاضرات والتمثيل والمعارض التى تقيمها احدى الدولتين للدولة
الأخرى أو فى الدولة الأخرى ، وبمثل هذه الزيارات سينشط من
جديد عهد السياحات الفردية .

ان مجرد البدء باعلان المبادئ رسميا ، واتخاذ أولى
الخطوات لتحقيقها ، كفيل بأن يحدث تغييرا هائلا فى الجو العالمى .

ولكن الحاجة ماسة أيضا الى اقرار تسويات عاجلة بين كتلتى
الدول فى الموضوعات الأساسية المتنازع عليها فى العالم ، وسيكون
للمحادثات البريطانية السوفيتية قيمة كبيرة فى الوصول الى اتفاق
بشأن هذه الموضوعات .

فالحقيقة الثابتة في مسألة ألمانيا هي أن كلا الطرفين قد أعلن موافقته على اجزاء انتخابات حرة في ألمانيا كلها . ومع هذا فان الحكومات البريطانية والأمريكية والفرنسية تفسر هذا بأن تضع الدول المحتلة قوانين الانتخاب ، وأن تجرى الانتخابات في حضور قوات الاحتلال ، وتحت رقابة الدول الأجنبية . أما وجهة النظر السوفيتية فهي أن قوانين الانتخاب يجب أن يضعها الألمان أنفسهم، أي ممثلو ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، مع تخفيض قوات الاحتلال الى الحد الأدنى اللازم للدفاع ، ووجود قوات بوليسية متفق عليها من كلا الجانبين تحت اشراف الدول الأربع . وبالرغم من الاحتجاج بأن الغربيين لن يقبلوا الاجتماع مع الألمان الشرقيين، أو على الأقل لن يقبلوا ذلك على مستوى رسمي ، فقد دلت التجربة على أن الكوريين الجنوبيين والكوريين الشماليين - الذين كانوا في حرب فعلية - قد فعلوا ذلك ، كما أن ثوار فيت منه و « أذئاب » فييتنام قد فعلوا ذلك . ومن الواضح أنه اذا جنحت الدول التي تناصر الجانبين في ألمانيا الى تسوية معقولة فانه يمكن الوصول الى نتائج طيبة مع الألمان الغربيين والألمان الشرقيين أيضا .

والواقع أن حكومة ألمانيا الشرقية قد قالت في ٩ من يناير ١٩٥٤ وكررت القول بعد ذلك انها على استعداد لقبول قوانين الانتخاب السابقة لعهد هتلر كأساس للاتفاق ، وقرر الاتحاد السوفيتي في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أنه على استعداد لأن يناقش من جديد المقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية في فبراير السابق بشأن الانتخابات الألمانية ، كما عرض في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ قبول الرقابة الدولية على الانتخابات الألمانية في شكل تتفق عليه كلتا الحكومتين الألمانييتين . وقد يحتج بأن مثل هذا الاتفاق مستحيل ، ولكن كيف يتأتى لنا العلم بذلك الا عن طريق المفاوضة ؟

ثم ان كلا الجانبين لم يخف عدم رضائه فيما يتعلق باعادة تسليح ألمانيا (وقد نستثنى عددا من المبشرين علنا بحرب وقائية ضد اتحاد السوفيتي) . وقد كان كثير من الحجج التي سبقت تأييدا لمجلس الدفاع الأوربي يدور حول بيان كيف أن هذا المجلس يمنع - كما زعموا - أن تصبح ألمانيا الغربية ، بعد تسليحها ، خطرا مهددا مثل ألمانيا القيصرية وألمانيا الهتلرية ؟ وقد شغلت مسألة « القيود » التي ترمى الى الغرض نفسه جانبا كبيرا الأهمية من المناقشات التي دارت في اتفاقات الدول التسع التي وقع عليها في لندن في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وبعدها .

أما عن وجهة نظر السوفييت فهي معروفة مشهورة ، وقد تضمنتها المقترحات التي قدمت في برلين في فبراير سنة ١٩٥٤ وبعد ذلك التاريخ : بأنه يجب السماح لألمانيا الموحدة بأسلحة الدفاع فقط ، وأن أنواع تلك الأسلحة وعدد القوات المسلحة يجب أن يحدده اتفاق الدول الأربع .

ولا شك أنه عندما يوضع حد للمناورات بقوائم التصويت في مؤتمرات حزب العمال فستكون الغالبية العظمى في الحركة العمالية البريطانية بقضها وقضيضها متفقة تمام الاتفاق مع مشيئة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني ومؤتمر نقابات العمال بألمانيا الغربية في معارضة اعادة تسليح ألمانيا .

ان عقد اتفاق عملي بين الدول الأربع المحتلة لمنع اعادة تسليح ألمانيا ما قامت به طائفة العسكريين الألمان من عدوان متكرر في أوربا منذ ١٨٦٤ فسنجد أن اعادة تسليح ألمانيا قد تكون أخطر خطوة - فيما يختص بهذه القارة - يمكن أن تقرها أية دولة من الدول العظمى اليوم .

وقد ظهر تماما في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٤ - أنه من الممكن

الوصول الى تسوية في كوريا ، وكانت العقبة التي ارتطمت بها المفاوضات عقبة مصطنعة أقيمت في اللحظة الأخيرة ، فقد طالبت الحكومات الغربية بتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة مع بقاء القوات الأجنبية في البلاد ، وطالب الكوريون الشماليون - بتعزيد من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي - بأن ينظم الكوريون الانتخابات بأنفسهم ، أى عن طريق لجنة تمثل شطرى البلاد ، وأن يبدأ بسحب جميع القوات الأجنبية . فماذا كان وراء هذين المطلبين ؟

لقد كانت الدول الغربية تخشى أن يؤثر ضغط الصين وقوات كوريا الشمالية في الانتخابات ، وكان الكوريون الشماليون ومؤيدوهم ينظرون الى الأمم المتحدة لا على أنها سلطة محايدة بل على أنها قوة محاربة في الحوادث الأخيرة ، فاذا قبل الكوريون الشماليون سيطرتها على الدولة كلها لأغراض الانتخابات فان هذا لا يعنى فقط تسليما بعد حرب لم ينهزموا فيها بل يكون أيضا - في نظرهم - اقرارا شرعيا لضغط عنيف من جانب الولايات المتحدة بما لها من أغلبية في الأمم المتحدة ومن جانب القوات المسلحة التابعة لسينجمان رى الذى ما فتئ يعلن نفاد صبره لعدم السماح له « بالسير شمالا » .

هل هذا الموقف غير قابل للتسوية، مع أن الكوريين الشماليين والجنوبيين قد اجتمعوا في جنيف ؟

من الواضح أن السبيل الى حل انما يكون بمتابعة هذه العملية من حيث تركت في المدينة السويسرية ، أى بدعوة الفريقين معا لمناقشة المشاكل العملية في العلاقات السلمية بين الحكومتين القائمتين في الوقت الحاضر في كوريا ، وبين شعبيهما ، ومن بينها مشكلة الانتخابات ، والاتفاق على تخفيض قوات الطرفين ، وامكان الاستغناء عن الجيوش الأجنبية ، هذا الى جانب الاتصال « غير

الرسمى « ما أمكن بين المواطنين الكوريين فى ميادين العلم والتجارة والثقافة والرياضة وغيرها » .

وموضوع ثالث يمكن الوصول فيه الى تسوية عملية ألا وهو موضوع أسلحة التدمير الشامل ، وأسلحة الدمار « التقليدية » أيضا : لقد أعلن كلا الجانبين فزعهم من الخطر الناجم عن القنبلة الهيدروجينية والقنبلة الذرية :

فمن جهة ، أصبح الاتحاد السوفيتى بياناته عن التفجيرات الذرية ، ثم عن تفجيره لقنبلة هيدروجينية فى سنة ١٩٥٣ - بتأكيد رغبته فى أن يرى مثل هذه الأسلحة وقد حرمت ، وإبداء استعداداته للدخول فى مفاوضات عاجلة لهذا الغرض .

ومن الجهة الأخرى فانه عندما طالب حزب العمال فى البرلمان باتخاذ قرار لعقد مؤتمر ثلاثى خاص بموضوع تحريم مثل هذه الأسلحة والسعى لحفض التسليح أعلن زعيم المحافظين موافقته (على أن يرتبط هذا الموضوع بمسألة الوقت الذى يجتمع فيه رؤساء الدول المختصة) ووافق مجلس العموم على الاقتراح بالاجماع (٥ من أبريل سنة ١٩٥٤) .

وقد أعلن أن التسليح الذى يزرع الطرفان تحت وطأته ما هو إلا اسراف وعقبة فى سبيل التقدم .

ولقد تبينت ملايين البشر الحاجة الواضحة - فى هذه الظروف الى تسوية تقوم على حل وسط ، وهذا ظاهر من القرارات التى تفوق الحصر فى جميع البلاد . ولا شك أن الاعتراف بهذا هو الذى نتج عنه الاتفاق فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الدول الخمس المعنية أكثر من سواها بانتاج الأسلحة يجب أن تبذل محاولة أخرى فى شكل لجنة فرعية خاصة للوصول الى مثل هذا الاتفاق .

وثمة نقط أجمعت عليها الدول الخمس التي اشتركت في اللجنة الفرعية وهي تخفيض الأسلحة التقليدية في المرحلة الأولى، وتحريم أسلحة التدمير الشامل والتخلص منها في المرحلة التالية، وقيام هيئة التفتيش الدولية بعملها من أول الأمر .

ويجب ألا يعزب عن الذهن أن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة مجمعة كذلك على قرار الجمعية العامة الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن أية هيئة تفتيش مثل هذه يجب أن تعمل « داخل إطار مجلس الأمن ، أى أن يكون لها استقلال كامل في أداء مهمتها التفتيشية وتقديم توصياتها الخ ، ولكن الحكم بما يجب اتخاذه بناء على تلك التوصيات والتقارير متروك لمجلس الأمن ، فكل اقتراح آخر سيكون في جوهره رجوعا بالحالة الى مشروع باروخ الذي يقضى بفرض ارادة أحد الجانبين - وهو الجانب ذو الأغلبية من حيث الحكومات - على الجانب الآخر .

ولكن كم كانت عامة الناس في جميع الأقطار يشعرون بالاطمئنان ، وكم كان يتحسن جو المفاوضات فيما يختص بهذه المسألة وبغيرها من المسائل - لو أعلنت الدول المالكة للأسلحة الذرية والهيدروجينية تعهدا القاطع ألا تستخدمها في حرب ، وان استبقت هذه الأسلحة ريثما يتم الوصول الى اتفاق بإبادةتها !

لقد اقترح الاتحاد السوفيتي هذا في ٢١ من ديسمبر عام ١٩٥٣ ، وليس المبدأ جديدا : فان الدول تعهدت في سنة ١٩٢٥ بمثل هذه الالتزامات فيما يختص بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية التي كانت جميعا تملكها - فعلا لم يستخدم أى من الفريقين الغازات السامة أو قنابل الميكروبات في الحرب العالمية الثانية .

وموضوع عملي رابع وهو موضوع الحكومات التي استبعدت من الأمم المتحدة بسلطة الفيتو من أحد الجانبين ، وهذه مسألة

قديمة يرجع تاريخها الى نهاية الحرب . وقد ظلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ترفضان الموافقة على قبول الدول التي حدثت فيها تغييرات اجتماعية ثورية في آخر مراحل الحرب مثل ألبانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا في أوروبا ، وكوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية) وما يطلق عليه الآن فيتنام الشمالية (جمهورية فيتنام الديمقراطية) في آسيا .

وقد ظلنا ترفضان الاعتراف بجمهورية منغوليا الشعبية ، التي أنشئت منذ عهد بعيد يرجع الى سنة ١٩٢١ عندما ساعدت وحدات صغيرة من الجيش الأحمر في سيبيريا الفلاحين المنغوليين الفقراء الذين كانوا قد ثاروا ضد الروس البيض المحتلين لبلادهم - على تحقيق استقلالهم .

ورد الاتحاد السوفيتي برفض قبول الدول التي رشحتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهي دول لم تكن أقل انتسابا الى العدو من الدول التي سبق ذكرها - وهي النمسا وفنلندا وإيطاليا واليابان ، ودولتان كانتا قاعدتين « محايدتين » للنشيط الفاشي في أثناء الحرب وهما إيرلندا والبرتغال ، ودول احتلتها القوات الأمريكية والبريطانية بعد الحرب ، وبذلك منعت من القيام بالتغييرات الاجتماعية التي نفذت تحت حماية القوات السوفيتية وهي كوريا الجنوبية وليبيا ودويلات الهند الصينية الثلاث (فيتنام ، وكمبوديا ، ولاوس) ، ودول لم يعترف باستقلالها الا بعد الحرب وهي سيلان والأردن ونيبال .

وقد عطلت هذه الترشيحات تعطيلاً مستمراً منذ انشاء الأمم المتحدة وكان الاتحاد السوفيتي من آن لآخر يقترح الحل العملي الواضح وهو أنه يجب ادخال المجموعة بأكملها على أساس أن الأمم المتحدة لا تسمح بالتمييز ضد أحد، بشرط أن تعلن الدولة الطالبة قبولها للميثاق وأن تكون دولة ذات سيادة ومعترفا بها .

ولم يكن هذا رأى الاتحاد السوفيتى وحده . فقد كتبت التيمس : « توجد دعوى قوية للتخلي عن هذه المساومة الشائنة وللاتفاق على قبول جميع الأمم التى تستطيع أن تزعم بحق أنها مستقلة ، والتى لا تشترك فى حرب عدوانية . ان العضوية فى الأمم المتحدة مفتوحة أمام جميع « الدول المحبة للسلام » ، ولا يمكن الاحتجاج جديا بأن بلغاريا - مثلا - أكثر بغيا أو أقل استقلالا من يولندا أو تشيكوسلوفاكيا » . ولعلنا نستطيع أن نضيف : أكثر بغيا من الولايات المتحدة ، أو أقل استقلالا من الفلبين . وقد وردت هذه الفقرة فى افتتاحية التيمس فى نوفمبر سنة ١٩٥١ . ولم يحدث شئ فى خلال هذه السنوات الثلاث من شأنه أن يقلل من قوة الحجة اليوم (١) .

ولكن ثمة مشكلة أعنف بشأن عضوية الأمم المتحدة ، ثارت عند رفض قبول الحكومة التى تمارس السلطة الفعلية فى القارة الصينية على شعب يبلغ مقداره $\frac{1}{4}$ مقدار الجنس البشرى أجمع - وهى حكومة جمهورية الصين الشعبية .

ولا شك أن هناك سابقة لحرمانها من العضوية بناء على أن الدولة التى لها الأغلبية فى الأمم المتحدة لا تحب نظام الصين الشعبية الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فقد رفض مؤسسو عصبة الأمم فى الجيل الماضى ، عن عمد واصرار ، عد روسيا عضوا ، لذلك السبب نفسه . ولكن المرء قد يخال أن الدرس الذى تلقته عصبة الأمم من ذلك الرفض ومن محاولة عزل روسيا السوفيتية كان واضحا كل الوضوح .

هذا بالإضافة الى أنه من المضحك انكار الحقيقة الواقعة بأن

(١) كتب هذا الكلام فى سنة ١٩٥٤ ومعلوم أن كثيرا من الدول المشار إليها قد أصبحت أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .
المراجع

الصين ليست بأية حال معزولة كما كانت روسيا السوفيتية .
فلديها - زيادة على ارتباطاتها الوثيقة بالدول الأخرى التى معها فى
المعسكر الاشتراكى نفسه ، والتى يبلغ مقدارها ٩٠٠ مليون من
البشر - علاقات دبلوماسية طبيعية مع الهند (٣٦٠ مليونا)
وبورما (٢٠ مليونا) وكذلك بريطانيا ودول اسكندناوة ، ومجموع
هذه الدول كلها يبلغ أكثر من نصف سكان العالم .

وان التغاضى عن الصين ليدو أدعى الى السخرية بعد أن
قامت بدورها كاملا فى بحث مشاكل الشرق الأقصى فى مؤتمر
جنيف ، وفى الوقت الذى ذهبت فيه أعظم المنظمات التجارية
البريطانية مسئولية الى الصين لمناقشة العلاقات الاقتصادية .

وليس هناك الا شبه حجة واحدة : وهى أن الصين قد
« ارتكبت عدوانا » بتدخلها فى الحرب الكورية ، « ولذلك يجب
ألا يسمح لها بأن تشق طريقها عنوة الى الأمم المتحدة » ، هذا ما يقوله
رجال السياسة الأمريكيون ، ولكنها لم تتدخل الا فى نهاية سنة
١٩٥٠ لأسباب قد يعدها السياسة الأمريكيون كافية أو لا يعدونها
كذلك (اهمال تحذيرها بأنها لن تسمح باقتراب القوات المعادية
من حدودها) . ولكن ما الذى حدث فى خلال الاثنى عشر عاما التى
سبقت ذلك منذ قيام جمهورية الصين الشعبية ، حتى امتنعت
الولايات المتحدة من تأييد دخولها عندما لم تكن « تشق طريقها
عنوة » الخ ؟ ولماذا يجب نسيان ما قام به الأمريكيون ضد الصين
فى صيف سنة ١٩٥٠ كالتدخل فى الحرب الصينية الأهلية بارسال
أسطول الولايات المتحدة فجأة لمنع انهزام شيانج كاي شيك هزيمة
نهائية فى ملجئه فى جزيرة تايوان (فورموزا) ؟

ان الكوريين الشماليين لم يهددوا باحتلال الجزيرة ، ولم
يهاجموا شيانج كاي شك ، حتى الاتهام الذى وجهته اليهم الأمم

المتحدة قد خلا من هذا . ولم تكن تايوان قاعدة تستخدمها الامم المتحدة في عملياتها الحربية في كوريا ، فاحتلال الولايات المتحدة الفعل لتيوان كان عملا عدوانيا طائشا لا مبرر له ضد الصين . حتى ولو اعترفنا بكل كلمة جاءت في اتهام غالبية الامم المتحدة لكوريا الشمالية ، وعددناها تاريخا كأحسن ما يكون التاريخ ، فان الخطأ لا يبرر الخطأ ، كما تعلمنا في الصغر . ولكن السياسة الدولية على أية حال يجب ألا تستخدم فيها الحجج الأخلاقية النبيلة لستر عمل واضح التحيز ، أعني أن ترفض قبول دولة في الامم المتحدة لأنك لا تحب نظامها الاجتماعي والسياسي ! ولا شك أنه من غير الملائم للولايات المتحدة أن تعترف رسميا بهذا السبب ، لأن بريطانيا قد أنكرته رسميا بإقامتها للعلاقات السياسية مع الصين الشعبية .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قادرة على اجبار بريطانيا على أن تقوم بعمل لا يتفق اطلاقا مع المنطق ، اذا لاحظنا علاقاتها الدبلوماسية مع الصين ، وهو التصويت ضد اقتراحات منح الصين حقها في الدخول في الامم المتحدة ومجالسها الموجهة .

واذا كانت الحكمة تقتضى الوصول الى تسوية عملية واحدة لتيسير الأمور في العالم فلا شك أن هناك فرصة لمثل هذه التسوية .

ولا تنتهى عند هذا قائمة المشكلات التي يمكن اتخاذ عمل توفيقى عاجل فيها : فمشكلة النمسا - عقد معاهدة الصلح معها وجلاء الجيوش الأجنبية منها - هي في الواقع مشكلة التسوية التي يجب الوصول اليها في ألمانيا ، لأن الأمر الذي يغيب عن الذهن كثيرا عند التذكير بوعد الحلفاء في سنة ١٩٤٣ بأنهم سيردون الى

النمسا استقلالها هو أن هذا الوعد كان مرتبطاً بنص هام ، فقد مضى بيان الحلفاء عن النمسا فقال :

« ان عليها مسئولية لا يمكنها التنصل منها لاشتراكها في الحرب في جانب ألمانيا الهتلريه ، وفي التسوية النهائية لا بد من مراعاة مقدار مساهمتها في تحرير نفسها » . وقد كان الواقع أنها لم تسهم بشيء ، لأنها كانت مشبعة بالفاشية حتى قبل احتلال النازي لها في سنة ١٩٣٨ ، وكان شبابها أشد تأثراً بالنازية من شباب أى بلد آخر من البلاد التي احتلتها ألمانيا في أوروبا الوسطى أو الشرقية . وقد اشترك ذلك الجيل الى أقصى حد في الغزو والمذابح وغيرها من الفظائع التي ارتكبت في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وقد بقيت هذه القوات الفاشية كلها سليمة سوى ما حطمه منها الجيش السوفيتي في مواقع الحرب ، أو حل في منطقة الاحتلال السوفيتية في النمسا منظمات فاشية عدة شبه مشروعة ، أو متخفية وراء ستار شفاف ، تواصل نشر دعايتها .

ونتيجة لذلك فان عودة السيادة الكاملة للنمسا قد تفتح الباب لارتباطها من جديد مع ألمانيا الغربية ، وما ذلك الا لأن انذار ١ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ لم يعبأ به أحد الا الأقلية الضئيلة من أعداء الفاشية . والتسوية ممكنة هنا من وجوه كثيرة ، ولكن التغير الاساسي لا يمكن الوصول اليه الا بتسوية ما للمشكلة الألمانية .

ولكن هناك مجالا عظيما لتسوية ممكنة ، حتى لو ظلت ألمانيا مقسمة ، وعلى شرط ألا يسلم شطراها الا باتفاق . وهذا المجال هو الضمان الأوربي .

لقد حان الوقت الذي يجب فيه أن نذكر أن « السلام لا يتجزأ » : أن سبعا من دول أوروبا الغربية تضمن السلام فيما بينها (بتأييد دولتين أخريين عبر الأطلنطي) ولكنها ترفض أن تدخل في ظل

السلام خمسا وعشرين دولة أوربية أخرى، هذه الدول السبع ربما لا تقيم دعائم السلام لنفسها ، بل لعلها تضمن حربا فى أوربا بسبب أطماع عضو منها .

وقد يحتج بأن الاتحاد السوفيتى له « كتلتة » الخاصة - فان لديه معاهدات للتعاون المتبادل مع حكومات الديمقراطيات الشرقية، ولكن من سوء طالع هذا المنطق أنه قد نص فى جميع هذه المعاهدات - كما فى المعاهدتين المعقودتين مع يوغوسلافيا وفنلندا - على أن المساعدة المتبادلة تقدم « فى حالة العدوان من جانب ألمانيا أو دول أخرى متحالفة معها » ، فهذه المعاهدات لا يعمل بها فى الحالات الأخرى ، (١) .

وعلاوة على هذا فان هذه الأوضاع لم تنص على تشكيل هيئة أركان حرب عامة أو هيئة تنسيق عسكرية أخرى ، ولم تؤد الى تشكيل مثل هذه الهيئة . ولقد كان احتمال إعادة تسليح ألمانيا الغربية هو الذى أدى الى قرار عقد مؤتمر من دول أوربا الشرقية (ديسمبر سنة ١٩٥٤) لتنظيم خططها الدفاعية اذا تحقق هذا الاحتمال .

وقد قدم الاتحاد السوفيتى اقتراحات بعيدة المدى فى مشروع معاهدة الضمان الأوروبى التى عرضت على مؤتمر الدول الأربع فى برلين فى فبراير سنة ١٩٥٤ ، وكان مؤدى هذه الاقتراحات أن جميع أقطار أوربا كبيرها وصغيرها التى ترغب فى المعاونة للاحتفاظ بالسلام الاوروبى - بما فى ذلك ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية - يجب أن توقع ميثاقا للضمان المتبادل لهذا الغرض ، مع تكوين هيئات استشارية للتنظيم السياسى والعسكرى للتيقن من تنفيذه.

(١) النص نفسه وارد فى المعاهدة البريطانية السوفيتية سنة ١٩٤٢ والمعاهدة الفرنسية السوفيتية سنة ١٩٤٤ .

والواقع - كما أشار الكثيرون - أن بعض مواد المشروع كانت مصوغة على نمط مواد معاهدة شمال الأطلنطي .

وقد أحتج على هذا المشروع بأنه كان يحمل في طياته فضم الرابطة بين غربي أوروبا والولايات المتحدة . وقد رأينا فيما سبق أن هذا محض اختلاق . فان أمريكا كانت تستطيع أن تصبح عضوا في هذا الحلف اذا شاءت ، بل ان الاتحاد السوفيتي كان مستعدا أيضا للانضمام الى حلف شمال الأطلنطي . وقد أحتج أيضا بأن هذا يعنى « سيطرة الاتحاد السوفيتي » على أوروبا ، ولكن بيانا قاطعا بأن الاتحاد السوفيتي على استعداد للنظر في أى اقتراح ممكن للوقاية من مثل هذه السيطرة سواء من قبله أو من قبل دولة أخرى قد أعلن في برلين ، كما أعلن في التصريحات التى أدلى بها مولوتوف بعد ذلك (تقرير الى الأمة في ٥ من مارس ، وخطاب انتخابي يوم ١١ مارس) .

وثمة حجة أخرى كانت تقول بأن الاتحاد السوفيتي « سيتاح له الوصول الى كل سر عسكري لدى الدول الغربية » ، ولو أن هذه الدول سيتاح لها الوسيلة نفسها أن تصل الى أسرار الاتحاد السوفيتي العسكرية .

وكان ثمة اعتراف آخر بأن الاقتراحات كانت « تنظر الى تقسيم ألمانيا على أنه حالة مستمرة » (« دفاع عن أوروبا » أصدره حزب العمال) . والواقع أن الاقتراحات تقول في وضوح : ان شطري ألمانيا يجب أن يدخل في الميثاق طالما أن ألمانيا باقية على تقسيمها : أما اذا اتحدت فإنها تنضم كدولة واحدة .

وعلى أية حال فان أولئك الذين يلحون في إعادة تسليح ألمانيا الغربية - وهم متحدون في التحذيرات القائلة بأن هذا يعنى

استمرار تقسيم الدولة ، وهى التحذيرات التى جاءت من الغرب
كما جاءت من الاتحاد السوفيتى - هؤلاء لا يحق لهم أن يشكوا
إذا عدت الاقتراحات السوفيتية مثل هذا الاحتمال أمرا حقيقيا .

وفى بيان نشر فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ عرضت الحكومة
السوفيتية - بناء على هذا - أن تقيم العلاقات الاقتصادية
والثقافية مع ألمانيا الغربية ، وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ عرضت
علاقات دبلوماسية كذلك انتظارا لتوحيد ألمانيا .

ومع أن الاتحاد السوفيتى قدم مشروعه وأقام الحجج القوية
على صلاحيته فقد بين بوضوح أنه يعد المشروع مجرد أساس
للمناقشة ، وأنه على استعداد للنظر فى مشروعات أخرى تهدف
الى الغاية نفسها : وهى ضمان للأمن يكون من أورائه توحيد أوروبا
بدلا من تقسيمها . وبهذه الروح دعا - فى مذكرة بتاريخ ١٣ من
أكتوبر سنة ١٩٥٤ - الى عقد مؤتمر رباعى فى نوفمبر لمناقشته
١ - إعادة توحيد ألمانيا على أسس سليمة ديمقراطية وإجراء
انتخابات حرة لكل ألمانيا .

٢ - سحب جنود احتلال الدول الأربع من أقاليم ألمانيا
الغربية والشرقية .

٣ - عقد مؤتمر أوروبى عام لفحص موضوع إقامة نظام
للضمان الجماعى فى أوروبا .

وفى مذكرة أخرى فى ١٣ من نوفمبر اقترح يوم ٢٩ نوفمبر
تاريخا لمؤتمر عن الضمان الأوروبى يعقد فى موسكو أو باريس ،
وفى النهاية عقد المؤتمر دون اشتراك الدول الغربية .

وثمة أمر واحد مؤكد : هو أن التعايش السلمى بين بريطانيا
وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتى

والصين والحكومات التي ترتبط بهما - يحتم الابتداء في مناقشة مثل هذه المسائل التي أشرنا إليها ، فان جوهر التعايش السلمى بين الحكومات التي لها أنظمة اجتماعية مختلفة ، هو أنه بينما تحتفظ هذه الدول بحقها الكامل فى آرائها عن الاوضاع الداخلية فى كل منها ، فانها تبحث بهمة عن كل نقطة يمكن أن يكون فيها احتكاك بفرض الوصول الى وسيلة تسوية لتصفيتها .

وقد عبر هنرى ولاس الذى كان نائبا للرئيس روزفلت عندما كان هذا يسير على سياسة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى - عبر عن هذه النقطة تعبيرا حسنا فى « خطابه المفتوح للرئيس ستالين » فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ : « ان التنافس الايديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية شيء يغير سوء التفاهم بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فالأخير يمكن حله بطريقة تحفظ السلام، ولكن التنافس بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية لن ينتهى . ويجب أن يكون هم الأمتين مراعاة أن تظل هذه المنافسة بناءة ولا تهبط أبدا الى حالة حرب دينية كحرب الثلاثين سنة التي خربت أوروبا فى بداية القرن السابع عشر ! .

ولا شك أن كثيرا من الشيوعيين والرأسماليين قد عبروا عن اعتقادهم بأن نظامهم الخاص هو الذى سيسود العالم لامحالة ، ولكن هذا لا يعنى أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يجب أن يشتبكا فى صراع دائم . ان البلدين يستطيعان أن يتفقا على طريقة للتعايش على حين تحدد عملية الزمن البطيئة مواضع القوة أو الضعف فى النظامين الاقتصاديين ، وتحدد الشعوب الحرة فى العالم يوما بعد يوم ما تختاره من الأمور الصغيرة التي تتطور مع الزمن وعلى أساس التجارب الى أنظمة ملائمة تماما لكل قطر من الاقطار المختلفة وقد قال ستالين ردا على هذا الخطاب المفتوح :

ان الحكومة السوفيتية تعتقد أن برنامج مستر ولان يمكن أن يصلح أساسا مثمرا وصالحا « للاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية » .

واذا استبدلنا ، بريطانيا العظمى بالولايات المتحدة ، فإن أقوال مستر ولان تطابق ، بوجه عام ، المصالح البريطانية بقدر ما تطابق مصالح الاتحاد السوفيتى والصين . وتطبيقها على المشاكل الخاصة التى ظلت تسمم المحيط الدولى زمنا طويلا سيساعد ، دون ريب ، على حلها ، ولهذا الغرض فإن أى استهلال تبدأ به بريطانيا فى هذه الناحية سيكون له نفع عظيم لقضية السلام العالمى .

الفصل الثالث عشر

من التعايش السلمى الى التعاون

بمجرد أن تقبل الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة مبدأ التعايش السلمى للاسترشاد الواقعى به فى علاقاتها اليومية ، فإن الأمور لا يمكن أن تقف حيث هى ، ولن تقف ، ان الفكرة هى منع الأمور من أن تسير من سيئ الى أسوأ ، ولكن هذه الفكرة تفترض مقدما أن هناك بديلا لهذا ، وهو امكان التحسن . وواضح أنه لكى تتحسن الأمور يجب أن تنتقل الأمم من التعايش الى التعاون الايجابى ، وهذا ماستفعله :

ففى العالم عمل كثير يقتضى القيام به بمجهودات مشتركة من بلاد عدة ، أو من كل البلاد ، ويجب ألا يقف اختلاف الأنظمة الاجتماعية حائلا دون تحقيق ذلك ، ولو أنه من المرجح أن كلا الجانبين سيضيف تعليقا وهو أنه لو قبل الجميع رأيه فيما ينبغى أن يكون عليه البناء الاجتماعى لسارت الأمور سيرا أفضل . ولقد كانت التجارب العملية فى التعايش السلمى ضئيلة - لسوء الحظ - بحيث لم تستغرق المناقشة فى ميادين التعاون الايجابى وقتا كبيرا . على أن أعظم الناس نشاطا فى التبشير بالتعايش السلمى لم يترددوا - كما بينا من قبل - فى التنويه بالتعاون بين الأقطار الاشتراكية والأقطار الرأسمالية .

وقد قدمت الاذاعة حديثا أدلت به الدكتور اديث سموسكيل الزعيمة العمالية فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، جاء فيه :

ان التعايش السلمى لا يترتب عليه بالضرورة قبول كل ما تنادى به حكومة قطر ! اخر ، ولكنه يعنى شيئاً أكثر من « عدم المقاتلة » المغلف بالرؤية وهو ما يعد سلاماً فى هذه الأيام ، يجب أن تتخلى عن الفكرة القائلة بأنه يمكننا التقدم على حين يظل نصف العالم جائعاً ! ، .

وأول مجال واضح وأساسى للتعاون هو المجال الاقتصادى ، والتجارة المباشرة بين المجموعتين أولاً وقبل كل شيء . وهنا فرص عظيمة جداً حتى فى الحالة الحاضرة التى توجد فيها اقتصاديات الجانبين . فقد ذكرت نشرة الاحصاء الشهر (Monthly Bulletin of Statistics) التى تصدرها الأمم المتحدة ، أنه يمكن لأربع عشرة دولة من دول أوروبا الغربية أن تصدر فى الوقت الحاضر سلعاً قيمتها ١٤٥٠ مليوناً من الدولارات الى الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ، ولكنها تصدر حالياً ما يقل قيمته عن ٤٧٠ مليوناً من الدولارات . ويمكن هذه الدول أن تستورد ما قيمته ٢٠٠٠ مليون من الدولارات ولكن وارداتها الفعلية تقل قيمتها عن ٥٨٠ مليوناً من الدولارات . وتؤيد هذه الأرقام - أو اتجاهها العام - تأييداً تاماً تلك الاقتراحات العملية التى تقدم بها مندوبو دول كالاتحاد السوفيتى والصين .

وقد أوضح المندوب السوفيتى فى المؤتمر الاقتصادى الدولى الذى عقد فى موسكو فى أبريل سنة ١٩٥٢ ، المستر تستروف (رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية) - أوضح أنه اذا وجدت نيات جدية لتوسيع التجارة مع الاتحاد السوفيتى فانه سيزيد فى خلال سنتين أو ثلاث ما يشتريه من السلع من الصادرات العادية للأقطار الرأسمالية ويبيعها من المنتجات السوفيتية ما تبلغ قيمته الاجمالية ٩٠٠ مليون جنيه استرلينى الى ١٣٠٠ مليون جنيه استرلينى سنوياً ، فى حين أن أعلى رقم وصلت اليه منذ الحرب انما

هو ٤٥٠ مليوناً من الجنيهات تقريباً في سنة ١٩٤٨ ، وأنها كانت تبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه في سنة ١٩٣١ . ولكن في الاستطاعة زيادة الأموال المتداولة في التجارة بسرعة أكبر إذا عقدت اتفاقيات طويلة الأمد . وقد قال نائب وزير التجارة الصيني : ان بلاده تستطيع - إذا أعطيت شروطاً مناسبة - أن تزيد تجارتها مع الأقطار التي تتبع نظام المؤسسات ذات الملكية الخاصة الى ثلاثة أضعافها أو أربعة أضعافها في الفترة نفسها ، وبذلك ترتفع الى حد يبلغ ٨٠٠ مليون من الجنيهات في السنة . وعرض مندوبو ست من حكومات الديمقراطيات الشعبية في أوروبا مضاعفة تجارتهم مع البلدان نفسها بحيث يبلغ مجموعها حوالي ٢٥٠٠ مليون من الجنيهات سنوياً .

ومع أن الاقتراحات التي قدمت الى ذلك المؤتمر قوبلت باستخفاف من الحكومات التي عرضت عليها فإن سير التجارة الخارجية السوفييتية (مثلاً) منذ ذلك الحين قد برر تماماً تصريح المستر تستروف .. وقد بلغ مقدار الأموال المتداولة فيها ما يزيد على ٤٥٠ مليوناً من الجنيهات في سنة ١٩٤٠ ، ونحو ١٠٠ مليون في سنة ١٩٤٩ ، و ١٧٠٠ مليون في عام ١٩٥١ وما يزيد على ١٨٦٠ مليوناً في سنة ١٩٥٢ ، وما يزيد على ٢٠٠٠ مليون في عام ١٩٥٣ ، وفي النصف الأول من سنة ١٩٥٤ ارتفع بمقدار ٣٠ في المائة مرة أخرى .

والدولة التي يأخذ اقتصادها في الاتساع بدرجة هائلة هي التي تسمح لتجارتها الخارجية أن تنمو بهذه السرعة .

وليس الاتحاد السوفييتي الآن أكثر ميلاً الى مبدأ الاكتفاء الاقتصادي - الذي كان النازي أول من أعلنه ثم نسب ظلماً للاتحاد السوفييتي - مما كان في أي وقت مضى . وقد أعلن المستر كومين في خطاب له في دورة شهر مارس سنة ١٩٥٤ أمام اللجنة

الاقتصادية الأوروبية التي سبق ذكرها : أن وقد الاتحاد السوفيتي يفترض ابتداء « أن تبادل التجارة المجدى لجميع الأقطار ، بغض النظر عن الفروق في انظمتها الاقتصادية والاجتماعية - هو أحد المطالب الأساسية اللازم توافرها للتقدم الاقتصادي السلمي ، ولتحسين مستويات المعيشة للشعوب ولدعم التفاهم المتبادل والصداقة المتبادلة وتنميتها ، . أى انه اعترف بأن التنمية الاقتصادية السوفيتية ومستويات المعيشة السوفيتية لا بد أن يفيدا من توسيع التجارة الخارجية بقدر ما يفيد نظراؤهما .

وقد كان في الاقتراحات التي قدمها وزير التجارة الخارجية أ. ج . كabanوف بعض الفكرة عن الأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا التبادل التجاري ، وكذلك في القائمة التي قدمت الى فريق رجال الاعمال البريطانيين الذين ذهبوا الى موسكو في فبراير سنة ١٩٥٤ . وقد اشتملت القائمة على ١٨١ سفينة من جميع الأنواع (منها ٥٠ سفينة شحن) ، وما قيمته أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه استرليني من معدات السكك الحديدية ، وكميات ضخمة من المعدات الكهربائية ، ومئات من العدد الميكانيكية من جميع الأصناف ، ومعدات لصناعة التسيج والأغذية قيمتها ٣٠ مليون جنيه تقريبا ، ومقادير عظيمة من المعدات الأخرى تبلغ قيمتها ٢٧٠ مليونا من الجنيهات تقريبا .

وزيادة على هذا يمكن استيراد خامات ومواد غذائية وبيع استهلاكية أخرى تربو قيمتها على ١٣٠٠ مليون من الجنيهات في السنوات نفسها .

وتستطيع الصين - كما ذكرت البعثة التجارية التي زارت بريطانيا في يوليو سنة ١٩٥٤ - أن تبدأ برفع قيمة التجارة البريطانية الصينية من ٨٠ مليونا من الجنيهات الى ١٠٠ مليون من الجنيهات في سنة واحدة عندما تنتهى التفرقة (التيمس ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٤) .

والصين. تحتاج إلى مواد كيميائية وأدوات صباغة وأسمدة وعقاقير ومنسوجات ومعدات لتوليد الكهرباء وصفائح صلب وأنايب صلب وقاطرات وعربات نقل ، وغير هذا كثير . ويمكنها أن تصدر (ثمننا لهذا) منتجاتها التقليدية مثل الشعر وزيت الخشب والصويدة والبذور الزيتية ومنتجات البيض ، وكذلك تصدر سلعا جديدة لم يكن لديها فائض منها قبلا . وفي سنة ١٩٥٣ كان مجموع قيمة التجارة بين البلدين لا يزيد على ١٧ مليونا من الجنيهات الاسترلينية

هل هذه الامكانيات مبالغ فيها ؟ سيأتى المحك النهائي ، بالطبع ، عند ازالة العوائق من طريق التجارة ، ولكن يجب ألا يغيب عن الذاكرة أن من البيانات المباشرة على طاقة الاتحاد السوفييتى والدول المنضمة اليه على الاستيعاب والانتاج - زيادة فائض السلع الاستهلاكية بالقياس الى العهد القيصري فى حالة الاتحاد السوفييتى (مثلا) أو الى سنة ١٩٤٨ أو ما قبلها فى حالة الديمقراطيات الشعبية . وكثيرا ما يدور لغط كثير حول هذا الموضوع ولكنه لا يقوى على الصمود فى وجه الأرقام .

فإذا نظرنا الى عدد السكان ومجمل الانتاج والصادرات فأننا نجد أنه احتفظ بمقدار ١٢ر٢ قنطار من الحبوب لكل فرد بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٣ - بالقياس الى ٩ر٥ قنطار منذ أربعين سنة ، وهى القيمة التى بلغها العهد الروسى القديم بين سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٣ .

وفى سنة ١٩٥٣ أمكن الاتحاد السوفييتى وبه نحو ٣١٠ ملايين من السكان - أن يتصرف فى ٣ر٦ مليون طن من السكر ، فى حين كان لدى روسيا القيصرية فى سنة ١٩١٣ ، وبها ١٧١ مليون من السكان ، ١ر٣ من مليون الطن من السكر .

وفى سنة ١٩٥٣ أنزل الاتحاد السوفييتى فى أسواقه

٤٠٠.٠٠٠ طن من الزبد زيادة على ما استهلك فى مزارع الحكومة والمزارع الجماعية ، ولم يصدر من هذا المقدار الا النزر اليسير ، وفى سنة ١٩١٣ سوقت روسيا القيصرية ١٠٠.٠٠٠ طن صدر منها النصف .

ولنتذكر أنه فى سنة ١٩٥٣ اشترى الاتحاد السوفييتى فعلا مقدارا اضافيا من الزبد من الخارج ، ولكن زيادة الانتاج تفوقت على زيادة عدد السكان فى الحالات الثلاث جميعا .

وقد ارتفعت بطبيعة الحال مستويات الاستهلاك ولكن من المحقق أن الاتحاد السوفييتى يمكنه من هذه الظروف أن ينتج فائضا يمكن تسويقه للمستهلك الأجنبى ، بشرط أن توجد عقود ثابتة لمدة سنوات بحيث تمكن سلطات التخطيط من معرفة موقفهم (كما ذكرت اللجنة الاقتصادية الأوربية فى تقريرها سنة ١٩٤٩) .

وقد أنتج الاتحاد السوفييتى ٢٦٠ مليون زوج من الأحذية الجلدية فى سنة ١٩٥٣ و ١٤٠ مليون زوج من أحذية المطاط ، على حين كان الانتاج ١٦ مليون زوج من الأحذية الجلدية (نصفها بطرق يدوية) فى سنة ١٩١٣ و ٢٨ مليون زوج من أحذية المطاط .

وبلغت المنسوجات القطنية التى أنتجت فى سنة ١٩٥٣ ضعفين ونصف الضعف - بالأطوال - بالنسبة الى ما أنتج سنة ١٩١٣ ، وبلغت المنسوجات الصوفية الضعف ، والحريرية عشرة أضعاف .

وبينما جمعت روسيا القيصرية فى سنة ١٩١٣ بضعة آلاف من الدراجات من أجزاء مستوردة ، قام الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٥٣ بصنع ثلاثة ملايين من الدراجات .

وكل هذه السلع دفع المواطنون السوفييت الأفراد ثمنها نقدا ، وانتقلت الى منازلهم ، كما انتقل الأثاث المستورد من فنلندا

وتشييكوسلوفاكيا والبطور المستوردة من فرنسا وسويسرا (بمقتضى اتفاقيتهما التجارية مع الاتحاد السوفيتى) وغير هذا كثير .

ومن هذا يتضح أن فى الاتحاد السوفيتى سوقا للاستهلاك يتسع باتساع انتاجه لأن الآلات الانتاجية - فى نهاية الأمر - ملك جماعى للمستهلكين الأفراد . ولا حاجة بالمرء الى مزيد من التعمق فى البحث النظرى ، فالحقيقة التى لا يمكن انكارها هى أن اتساع سوق المستهلك فى الجمهورية السوفيتية يوجد منافذ عظيمة مباشرة للمصدرين البريطانيين وغيرهم .

وينطبق هذا بدرجات متفاوتة على الديمقراطيات الشعبية ، فقد زادت تشييكوسلوفاكيا - مثلا - انتاجها فى سنة ١٩٥٣ من المنسوجات بما يقرب من ٤٠٪ بالمقارنة الى سنة ١٩٤٨ ، ومن البضائع الجلدية بما يقرب من ٢٠٪ ، وملبوساتها الجاهزة بما يزيد على ٢٠٠٪ ، ومن الملابس الداخلية ١٥٠٪ ، وزاد المجموع الكلى للمستخدمين بمقدار الثلث تقريبا عما كان عليه فى سنة ١٩٤٨ ، وزاد متوسط الأجر الحقيقى أكثر قليلا من الثلث عما كان عليه فى أول سنة « للاغتصاب » المزعوم لهذا البلد .

وفى الصين ، حيث يلزم استمرار الجهود للتغلب على تخلفها الكبير ، ارتفعت القدرة الشرائية لسكان الريف - وهم غالبية الشعب - فى سنة ١٩٥٣ بمقدار ٧٦٪ فوق مستوى سنة ١٩٥٠ . وبالرغم من جميع الصعوبات يدرك كل زائر له علم بماضى الصين أن الشعب يعيش فى حالة أفضل مما كان عليه منذ سنوات قليلة مضت ، ولا بد أن يطلب فى القريب العاجل تحسينات فى جميع النواحي ، تحسينات لا يزيد برنامج الاستيراد الذى جاءت به البعثة التجارية عن أن يكون تعبيرا أوليا عنها .

ولكن التجارة الدولية ليست الآن هى المجال الوحيد المفتوح

للتعاون الاقتصادي ، فان التعاون الاقتصادي المباشر للتغلب على المصاعب الطبيعية والسيطرة على الطبيعة لخير الانسان - يصبح ميسورا من الوجهة العملية بمجرد أن يقبل مبدأ التعايش السلمي قبولاً جدياً . وقد أثر هذا الموضوع لأول مرة ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما كانت الدول العظمى تبحث مشكلات إعادة تعميرها ، وتعهداتها في أثناء الحرب بعد هزيمة ألمانيا النازية .

في ذلك الوقت ، ظهر مشروع مارشال في سنة ١٩٤٧ ، وقد رأينا ما أدى اليه من خلافات ، وما ترتب عليه من آثار ، أما الآن وقد أخذت هذه المجادلات تذهب في طيات التاريخ فيمكن أن تدرس الاقتراحات التي قدمها وزير الخارجية السوفييتي ، في ذلك الحين ، في ضوء جديد : لقد قال المستر مولوتوف : ان الاتحاد السوفييتي يؤيد أن تضع الأقطار الأوروبية تقديرات حاجاتها بنفسها على أساس تحكمها التام في مواردها الخاصة ، وتنميتها الى أبعد حد ، وإضافة المعونة الإضافية التي تحتاج اليها بعد ذلك من الولايات المتحدة في شكل قروض وبيع مستوردة ، ويمكن أن تتولى جمع هذه المعلومات وتنسيقها لجنة للمساعدة مشكلة من الدول الأوروبية ، على أن تتعاون هذه اللجنة مع اللجنة الاقتصادية الأوروبية بمنظمة الأمم المتحدة في التباحث مع الولايات المتحدة حول كيفية تقديم مساعدتها .

ويمكن أن تكون هذه الطريقة في معالجة موضوع التعاون الدولي - متميزا عن مجرد التعايش السلمي - يمكن أن تكون ذات جدوى في مجال أكثر اتساعا من مجال إعادة التعمير بعد الحرب .

فقد تحدث الرئيس مالنكوف سنة ١٩٥٢ - في سياق آخر - عن فكرة تقديم العون من البلدان القوية الى البلدان الضعيفة ، على أساس المساواة واحترام سيادتها القومية ، وفي الخطبة التي ألقاها في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي ، والتي أفاض القول فيها عن « التعايش السلمي والتعاون بين الرأسمالية

والشيوعية ، ، فى تلك الخطبة نفسها أبدى الرأى القائل بأن العلاقات التجارية بينهما يمكن أن « تجعل الصناعة فى الأقطار المتقدمة صناعيا تتدفق لسنوات عدة مقبلة ، وتضمن بيع المنتجات التى تتوافر بكثرة فى دولة الى الدول الاخرى ، وتساعد على رفع اقتصاد الأقطار المتخلفة ، وبهذا تؤدي الى تعاون اقتصادى دائم » . وفى ذلك الوقت ، كان ثمة كلام كثير يقال فى الأمم المتحدة عن تقديم المعونة الى الأقطار المتخلفة ، كما كان يقال مثل هذا الكلام بصدد المشروعات القومية مثل مشروع كولومبو البريطانى ومشروع النقطة الرابعة الأمريكى . وقد أدرك الجميع أن رفع مستوى المعيشة وتوسيع اقتصاد الأقطار المتخلفة - بوسيلة من الوسائل - يضمن للدول الصناعية مجالا غير محدود للمساعدة ويفتح سبلا لكل قطر صناعى ، وفى الوقت نفسه يهيئ لقيام سوق ضخمة .

وقد قال الأستاذ دى كاسترو رئيس مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى خطاب ألقاه فى ستوكهولم (فى نوفمبر سنة ١٩٥٤) : ان العشرين قطرا التى هى أكثر ثراء فى العالم بسكانها البالغ تعدادهم ١٦٪ من سكانه تملك أكثر من ٧٠٪ من دخل العالم ، على حين ان الخمسة عشر قطرا التى هى أكثر فاقة وبها أكثر من ٥٠٪ من السكان تملك أقل من ١٠٪ من دخل العالم !

ما الصعوبة الرئيسية التى تواجه أقطارا مثل أقطار أمريكا اللاتينية وإفريقية ومعظم آسيا؟ .

ان الصعوبة هى أنها ، أولا ، أقطار زراعية ذات محصول واحد ، أو موارد لحامات المعادن بلا وسائل لتجهيزها ، والنتيجة فى الحالى أنها تعتمد على بيع خاماتها لأقطار أكثر تقدما . ويتكون ما يقرب من ٦٠٪ من صادرات دول أمريكا اللاتينية كلها من البن والسكر والفاكهة والزيت . ومعظم صادرات الملايو واندونيسيا من

المطاط ، وسيلان من الشاي ، وتغاثا البريطانية وأقطار أخرى في
جزر الهند الغربية من السكر .

ومن جهة أخرى لا يكاد يوجد في هذه البلاد صناعة ثقيلة ،
فكل بلاد افريقية مجتمعة - ومجموع سكانها يربو على مائتي مليون
- تنتج ١٢٠٠٠٠ رطل من الصلب سنويا ، وجميع ولايات أمريكا
الملايينية مجتمعة ، وتعداد سكانها ١٧٠ مليون لا تنتج أكثر من
١٧٠٠٠ رطل من الصلب سنويا - على حين تنتج بلجيكا وحدها
وتعداد سكانها يبلغ ٨٠٠٠٠ رطل ٨ نسمة خمسة ملايين من الأطنان
من الصلب وهو أكثر مما تنتجه الأقطار المتخلفة التي يبلغ تعداد
سكانها مجتمعة ١٠٠٠ مليون نسمة . ومعنى هذا أن هذه الأقطار
لا تستطيع ادخال الأنظمة الحديثة في زراعتها ، ولا ايجاد أعمال
أخرى لفلاحها الذين يعانون الفقر المدقع ، ولا أن تفتح كنوزها
المعدنية والزراعية العظيمة بما يكون فيه أعظم النفع للعالم طرا ،
دون مساعدة أجنبية . ولكن المعونة الأجنبية لم تكن في الماضي الا
في شكل « أموال مستثمرة » ، وكان هذا الاستثمار مقصورا على
فروع الاقتصاد التي تعدها الاحتكارات الأجنبية مربحة ، وبذلك
ضمنت أن الجزء الأكبر من الثروة الجديدة المنتجة سيصدر الى الخارج
وأن اقتصاد الأقطار المتخلفة سيبقى غير متوازن كما كان في الماضي .

واذا فرضنا أن التعايش السلمى سيقبل ، على أن احترام
السيادة القومية لجميع الدول كبيرها وصغيرها جزء من معناه -
فسيكون من الممكن فتح ميدان ضخم للتعاون بين البلدان الاشتراكية
والرأسمالية في هذا المجال ، وهو ميدان المساعدة الحالية من
المصلحة اذا نظرنا الى الارباح العاجلة التي تخدم مصالح الدول
المقدمة للمساعدة اذا نظرنا اليها كجزء من عالم أكثر رفاهية .

والسمة الجوهرية هي ألا تمس السيادة القومية للأقطار
المتخلفة - سيادتها الاقتصادية وسيادتها السياسية على السواء -

وهذا يعنى أن المعدات والمساعدة الفنية وغيرها من الخدمات ينبغي أن تباع الى الدول صاحبة الشأن ويسدد ثمنها بأسهل الشروط الممكنة مع مراعاة مصالحها الحالية ، لا أن تستثمر كرأس مال ، بما يترتب على هذا من الحق فى المطالبة بأقساط سنوية لعدد من السنين أو الى الأبد .

وقد أعلن الاتحاد السوفييتى عن استعدادة للاشتراك فى هذا النوع من المساعدة . وصرح المستر كومىكن فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٤ بأن الاتحاد السوفييتى على استعداد :

١ - أن يوسع نطاق التجارة مع الأقطار المتخلفة على أساس تكافؤ الحقوق للجانبين واعطاء أفضل الشروط .

٢ - وأن يمدّها على وجه الخصوص بالآلات والمعدات بشروط سهلة .

٣ - وأن يوقع معها عقودا واتفاقيات طويلة الأمد لضمان استقرار الأسعار للمنتجات الأولية التى ستدفع بها أثمان وارداتها

٤ - وفى هذه الحالة يبحث امكان دفعها بعملتها الخاصة بدلا من اضطرارها للبحث عن عملة « صعبة » ، أى دولارات !

ولم تكن هذه وجهة نظر الاتحاد السوفييتى وحده ؛ ففي الجلسة نفسها قال المستر شيفن المقرر الهولندى فى موضوع اقتراح صندوق خاص للتعمير الاقتصادى تابع للأمم المتحدة - قال مؤيدا قيام ثلاثين دولة بإنشاء صندوق قوامه ٢٥٠ مليون دولار (بنسبة دولار واحد الى كل ٣٤٠ دولار تصرف على التسليح) :

« ان أهم ما تحتاج اليه البلاد المتخلفة هو السلع الانتاجية التى تتصل صناعتها اتصالا وثيقا بصناعة الأسلحة ، ولن يكون

فى مقدورهم شراء كميات أكبر من السلع الاستهلاكية الا فى مرحلة تالية ، ومن ثم فتطوير هذه البلاد أحسن جسر بين اقتصاد التسليح واقتصاد السلم ، وأول خطوة فى سبيل إعادة تحويل وتمويل اقتصاد الأقطار الصناعية .

وقال المستر كومىكن : ان من رأى الاتحاد السوفيتى أن رموس الأموال الاجنبية التى تقدم بالطريقة التى أعلنها المستر شيفن يمكن أن تكون عاملا متما لتطوير البلاد التى تتسلمها بشرط ألا يصحبها أى شروط تخضع تلك الأقطار سياسيا أو اقتصاديا ، بل ان هذه الطريقة قد تكون لها « مزايا ظاهرة » على تقديم رموس الأموال الخاصة .

ومع أن المشروع لا يمكن عده الا وسيلة ثانوية لمساعدتها اذا قورن بتنميتها الموجهة لمواردها الوطنية عن طريق التجارة والمعونة الفنية ، فان الاتحاد السوفيتى كان على استعداد لأن يعضده .

ومما يجدر ذكره أن جبهة موحدة هامة تألفت بصدد هذا الموضوع بين ممثلى جميع الاتحادات الدولية للنقابات الذين شهدوا جلسات المجلس الاقتصادى الاجتماعى بصفة استشارية ، فأيده مندوبو الاتحاد العالمى للنقابات العمالية ، والاتحاد الدولى للنقابات العمالية الحرة ، والاتحاد الدولى للنقابات العمالية المسيحية .

والمساعدة الفنية للأقطار المتخلفة وسيلة أخرى للمعونة الاقتصادية المباشرة ، اشترك فيها الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٥٣ مع غيره من الدول عن طريق الأمم المتحدة . وفى تلك السنة قدمت المعونة الفنية لست وثمانين دولة ، وبلغ المجموع الكلى لقيمتها قرابة ٦٠٠٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية . وقد صرف ثلاثة أرباع هذا المبلغ على ارسال حوالى ١٧٥٠ خيرا ، و ١٤٪ على

المنح الدراسية لتمكين أشخاص من الدول المختلفة أن يدرسوا في الدول المتقدمة ، و ١٠٪ على ارسال المعدات النموذجية . ولكن هذا النظام يمكن توسيعه توسيعا كبيرا .

وفي اجتماع لبعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى عقد في سيلان في فبراير سنة ١٩٥٤ ، عرض مندوب الاتحاد السوفييتي ، مستر منشيكوف مساعدة فنية للأقطار المتخلفة للنهوض بصناعة التعدين وتصنيع المعادن ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الهندسة ، (وعلى الأخص العدد الميكانيكية والآلات الزراعية) ، وصناعات النسيج والأغذية وتصنيع المطاط ، ومحطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ، ومشروعات الري والتحكم في الفيضانات ، وكذلك المساعدة الفنية في مقاومة الجراد وفي تدريب الموظفين .

ومع أنه كان يمكن ارسال الخبراء السوفييت الى تلك الاقطار عن طريق مشروع الأمم المتحدة فان الاتحاد السوفييتي كان على استعداد ايضا لأن يدعو الطلاب الى معاهد التعليم الفني فيه والى مؤسساته الصناعية . وقد بدأ بدعوة الهند وبورما وسيلان وباكستان والملايو وبورنيو الشمالية البريطانية ونيبال واليابان والفلبين وتايلاند وأفغانستان واندونيسيا لترسل كل منها ما بين مندوبين اثنين وخمسة مندوبين لمدة شهر تقريبا في خريف سنة ١٩٥٤ لدراسة الصناعة أو الزراعة السوفييتية على حسب اختيارهم ، على نفقة المنظمات الاقتصادية السوفييتية المختصة . وقد أفاد من هذا العرض عدد لا بأس به من هذه الدول .

وفي الوقت نفسه قدم عدد من الاتفاقيات التجارية والمالية أمثلة عن التطبيق العملي للطرق المباشرة لتنمية الاقتصاد المتوازن في الأقطار المتخلفة على أساس المساواة : فمن هذا النمط اتفاق وقع بين الاتحاد السوفييتي والأرجنتين في ٥ من أغسطس سنة

١٩٥٣ ونص على أن تباع لذلك القطر معدات سوفيتية لصناعات الزيت والفحم والقوة الكهربائية ، ومعدات للسكك الحديدية ، بشروط سهلة للدفع على مدى عدة سنين .

ولم يكن من قبيل المصادفة أن الاتحاد السوفيتي كان هو الدولة الصناعية الكبيرة الوحيدة التي أيدت اقتراحا أرجنتينيا في المجلس الاقتصادي ، بعد ذلك بسنة ، وحصلت على الموافقة عليه ، وكان يرمى الى تعيين لجنة استشارية دائمة لموضوع التجارة الدولية في المنتجات الأولية غرضها العمل على تثبيت أسعارها وشروط التجارة فيها ، وهي الأصناف الأساسية التي تصدرها الأقطار المتخلفة والمورد الأساسي لدخلها الخارجي .

وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية قرض لأفغانستان تدفع بمقتضاها ، على أمد طويل ، وعلى أقساط صغيرة جدا ، نفقات بناء مخزنين حديثين للفلال ، ومطحن ، ومخبز ميكانيكي تعاقدت على انشائها ، بموجب القرض منظمات سوفيتية .

وستقدم رومانيا بموجب اتفاق مع اندونيسيا عقد في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ المساعدة الفنية في بناء مصنع للأسمنت ، وحفر آبار زيت جديدة ، وفتح موارد معدنية أخرى .

وقد عرض الاتحاد السوفيتي أن ينشئ مصنعا للصلب في الهند يبلغ انتاجه السنوي حوالي مليون طن في حوالي ثمانية عشر شهرا ، مع تقديم المعدات والموظفين الفنيين .

وعلاوة على هذا فان القرض الذي اعتمد لهذا الغرض سيتم تسديده « على أقساط سهلة وبفائدة منخفضة جدا : هي نصف الفائدة التي تتقاضاها الولايات المتحدة والبنك الدولي » . (مراسل المانشستر جارديان في نيودلهي في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤)

لا جرم أنه يجاب على مثل هذه المشروعات دائما ، فى الجو الذى خلفته أسوأ سننى الحرب الباردة ، بتهمة أنها « دعاية » . وقد أدلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة برد واف على سؤال وجهه اليه صحفى أمريكى عن هذه النقطة بالذات فى مؤتمره الصحفى فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٤ ، وكان الصحفى قد سأل : هل الحصة السوفيتية فى المعونة الفنية التى تقدمها الأمم المتحدة (وتبلغ نحو ٤٥٠.٠٠٠ جنيه فى السنة) تعنى أن على الأمم المتحدة أن ترسل الى الدول المتخلفة كثيرين من الخبراء الشيوعيين ، فى حين أن « برنامج الأمم المتحدة غير شيوعى » . فأجاب السكرتير العام بأن البرنامج « ليس شيوعيا ولا غير شيوعى » ، ولكنه برنامج الأمم المتحدة الذى يمكن أن يشتركوا فيه .

وهذا يصدق على كل أنواع المساعدة للأقطار المتخلفة ، فليس ثمة بلد على حظ من التقدم الا وهو يستطيع أن يساعد . وقد قدر اتحاد عمال المعادن الفرنسى - « أن مسكنا جديدا مكونا من غرفتين ومطبخ يتكلف - بعملة بلده - مليونا من الفرنكات ، على حين تكلف عربة مصفحة من الحجم المتوسط ٥٠ مليونا من الفرنكات ، وأن وحدة مدرسية مركبة من أجزاء مصنوعة تكلف ما بين ٤٠ مليونا و ٥٠ مليونا من الفرنكات ، فى حين تكلف طائرة مقاتلة ٧٧ مليونا من الفرنكات ، وأن عمارة مكونة من ٢٠٠ منزل للعمال تتكلف ٣٢٥ مليونا من الفرنكات ، ومستشفى يتكلف ١٠.٠٠٠ مليون من الفرنكات ، على حين تكلف فرقة مدرعة ١٠٠.٠٠٠ مليون من الفرنكات .

وعلى هذا يكون من الميسور ايجاد ٢٠٠٠ وحدة مدرسية ، أو أكثر من ٣٠٠ عمارة ، أو ١٠ مستشفيات بتكاليف فرقة مدرعة واحدة .

وعندما أدلى لويس سايان السكرتير العام للاتحاد العالمى

للمناقبات بهذه الأرقام في المؤتمر الاقتصادي الدولي في موسكو في
أبريل سنة ١٩٥٢ قال :

في جميع القارات مشروعات عامة يمكن أن تدخل تحسينا
سريعا في مناطق بأكملها ، هذه المشروعات تشمل أعمال الصرف
والرى الضخمة ، وتخصيب الصحارى ، وإعادة التشجير ، وحفر
القنوات ، وبناء الجسور والطرق ومحطات الكهرباء ، وضبط الأنهار
.. الخ . وكذلك فيها مشروعات متفاوتة القيمة تفتح - في
مجموعها - مجالات شائعة ، وقد طال الحديث عنها زمنا مديدا دون
أن تنفذ ، مثل رى الصحارى الإفريقية ، وتحسين وادى النيجر ،
ومشروعات الرى في أقطار الشرق الأوسط ، والقناة التى تربط
الأطلنطى بالبحر المتوسط ، وجسر البلطيق الذى يربط الدانيمارك
بالسويد ، ونفق القناة بين إنجلترا وفرنسا .. الخ .

وقد ثبت امكان القيام بهذه الأعمال من أمثلة قناة الدانوب
والبحر الأسود ، وقناة الدون والفولجا والمنشآت المتصلة بها ،
والتحكم فى نهر هواى بالصين .

وتوجد موارد مالية كافية لمثل هذه الأعمال ولكن يجب ابطال
استخدامها فى المعدات العسكرية وانفاقها عوضا عن ذلك فى المعدات
السلمية وفى رفع مستويات المعيشة .

وهنا التقى المستر سايان بالمستر شيفن ، فقد استطرد سايان
الى ايضاح أنه اذا نفذت مثل هذه الأعمال فان تحويل الصناعة
المخصصة الآن للتسليح الى الانتاج السلمى سيخلق ظروفا جديدة
لها أهميتها البالغة للتجارة .

على أن التعاون - حتى فى الأمور المادية - قادر بلا شك على
مزيد من التقدم فى المرحلة الحاضرة نفسها ، فقد اقترح الرئيس
أيزنهاور على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٨ من ديسمبر سنة

١٩٥٣ انه الى أن يتم الوصول الى اتفاق بشأن سباق التسلح ينبغي أن تنشئ الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى وكالة دولية للطاقة الذرية تحت رعاية الأمم المتحدة تتلقى إعانات محدودة من المواد القابلة للتفجير لخدمة أغراض السلام ، وتبتكر الوسائل لاستخدام الطاقة الذرية فيما تحتاج اليه الزراعة والطب ، وإمداد الدول الفقيرة بالطاقة .

وقد أعلن الاتحاد السوفييتي في رده في ٢١ من ديسمبر من السنة نفسها استعداداه للدخول في محادثات بخصوص هذا الموضوع ، ولكنه أصر - كما هو معروف - على أن الاقتراح قد يكون ضرره أكثر من نفعه اذا لم يصحبه تحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة التدمير الجماعي تحريماً غير مشروط .

وقد قطعت المفاوضات بعد بضعة أشهر ، أي في منتصف سنة ١٩٥٤ ، ثم تقرر استئنافها وقت كتابة هذه السطور . وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد السوفييتي أن أول محطة أنشأها لتوليد القوة الذرية ، سنة ١٩٥٤ وتبلغ قوتها ٥٠٠٠ كيلو واط ، أخذت في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ تمد الصناعة والزراعة بالقوة المحركة ، هذا على حين يجري إنشاء محطات ذرية سوفييتية تتردد قوتها ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كيلو واط .

وفي يناير سنة ١٩٥٥ قالت الحكومة السوفييتية : انها سعيها الى توثيق أواصر التعاون الدولي في هذا الميدان « مستقدم تقريراً عن مصنع القوة الذرية الذي تم بناؤه ، وعن عمله ، الى المؤتمر الدولي لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية الذي اجتمع في تاريخ لاحق من السنة نفسها .

ولا شك أنه يمكن في ظروف التعايش السلمي ، أن تتكشف

فرص عظيمة لتخفيف كدح الانسان باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية التي اقترحها الرئيس أيزنهاور . ولقد أشار الاستاذ س.ف. باول عضو الجمعية الملكية البريطانية ، عندما قدم اقتراحا باجتماع الدول العظمى لتحريم القنابل الذرية والهيدروجينية الى مؤتمر النقابات العمالية البريطانى فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ - أشار الى أنه اذا أمكن تسخير القنبلة الهيدروجينية لأغراض السلام، كالطاقة الذرية ، فسيوجد مصدر للقوة لا ينضب معينه ، وقال : ان خمس قنابل يمكنها أن تعطى قوة مساوية لما يعطيه ٢٠٠ مليون طن من الفحم (أى ما يقرب من انتاج بريطانيا العظمى لمدة سنة) . وأضاف أن هذا يتطلب التعاون السلمى بين علماء العالم لفترة من السنين .

وقد اقترح المستر أووتيونيان المندوب السوفيتى فى مؤتمر اقليمى أوربى لمكتب العمل الدولى عقد فى يناير سنة ١٩٥٥ - الشروع فى مجال آخر، ألا وهو تبادل الزيارات بين إدارات المصانع فى أوربا الغربية والشرقية . على أن التعاون قد يفتح امكانيات أوسع من هذه أيضا .

وقد قال المستر مولوتوف فى تقريره عن برنامج السنوات الخمس الثالث فى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفيتى (مارس سنة ١٩٣٩) : ان الاتحاد السوفيتى حرص على الانتفاع الى أقصى حد بالتراث الثقافى فى الأقطار الأخرى : « ان الشيوعية تنمو مما خلقتة الرأسمالية، من أفضل ما أنتجته - وهو كثير - فى دائرة الاقتصاد ، والحياة المادية ، والثقافة . ويجب علينا أن نبذل أقصى ما نستطيع من جهد لدراسة التراث الثقافى . يجب أن نعرفه بجد وتعمق، ويجب أن نستخدم كل ما أوجدته الرأسمالية - فى تاريخ الانسانية السالف، ونبنى من اللبنات التى أوجدها كدح

الإنسان على مدى عصور كثيرة صرحا جديدا ، صالحا لحياة البشر ،
خسيعا قليلا بالنور والشمس .

أما عن الاتحاد السوفيتي فقد كان تبادل ثقافات قومياته
المتنوعة جزءا من عمله الأنشائي الداخلي طوال هذه السنوات
الكثيرة ، اذ نقلت أشعار كبار شعراء آسيا الوسطى والقوقاز الى
الروسية وطبعت طبعات شعبية ، كما شاع في مدن روسيا العرض
المنظم لتمثيليات القوميات غير الروسية وموسيقاها ورقصها .

كذلك ترجمت مؤلفات الشعراء والروائيين الروس الى كل
اللغات الأخرى في الاتحاد السوفيتي . ونزل تراث الثقافة الأجنبية،
وخاصة الأدب ، عن مستوى القلة من هواة الفن ليدخل الأسرة
السوفيتية العادية في هذه الأعوام ، في طبعات بالملايين للمؤلفات
الكلاسيكية ، الانجليزية والفرنسية والألمانية والأمريكية وغيرها .

ولعل من طرائف التعقيبات على الفكرة الشائعة بأن اثبات
الشخصية وقيمتها أمر بعيد كل البعد عن المبادئ السوفيتية أن
سونيتات شكسبير التي طبعت منذ بضعة أعوام في ترجمة جديدة
- بيع منها خمسون ألف نسخة فورا ، وكان لا بد من إعادة طبع
مثل هذا العدد ، على حين ظهرت أشعار روبرت برنز في طبعة جيب
جميلة زهيدة الثمن ، نفذ منها ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ نسخة .

وقد وجدت بداية لتبادل الثقافة مع الأقطار الأخرى بفضل
جهود الجمعيات الحرة كجمعية العلاقات الثقافية السوفيتية ، وقد
ردت فرقة الكوميدي فرنسيز على الحفلات التمثيلية التي قام بها
الفنانون السوفييت في أوروبا الغربية ، بأن أقامت موسما قصيرا
في موسكو ، وقدم مغن يوناني شهير سلسلة من الحفلات في الاتحاد
السوفيتي ، واستولت فرقة الرقص القومية الهندية على مشاعر
المتفرجين السوفيت ، واشترك بعض الموسيقيين الانجليز في حفلات

موسيقية وفي التليفزيون السوفيتي . ولكن لم يتم ممثل بريطاني واحد ممن يضطلعون بأدوار شكسبير، أو مسرح بريطاني واحد من مسارح شكسبير ، بتقديم تراثه العظيم الى الشعب السوفيتي ، ذلك التراث الذي هو أول ما يخطر في أذهانهم اذا ذكرت الثقافة الانجليزية .

بل ان مسرحيات شكسبير انما هي في الواقع جزء دائم من بضاعة المسارح السوفيتية، وربما قاربته في ذلك روايات شريدان وبرنارد شو وأوسكار وايلد ، وانك لا تجد هذه المسرحيات في المسارح الروسية وحدها ، بل في لغات أصغر الشعوب وأقصاها بعدا . ولن ينسى الوفد البريطاني الذي كان كاتب هذه السطور أحد أعضائه عظم القوة والانفعال اللذين أدت بهما رواية عطيل عندما شاهدناها في عاصمة الأوستيان بلغتها الوطنية ، وهم شعب صغير يبلغ تعدادده ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة ، في شمال القوقاز .

ولكن اذا كان قد بدىء في تقديم الثقافة البريطانية للشعب السوفيتي فما أكثر ما يجب عمله لجلب تراث الروس وغيرهم من شعوب اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الى بريطانيا ! واللغة الروسية نفسها، مع أنها أصبحت ضرورية للعالم وللباحث اذا أراد أن يظل ملما بالأبحاث الحديثة كضرورتها للمؤرخ والعالم اللغوي - لا تكاد تدرس في مدارسنا ، أما تدريسها في الجامعات فقليل جدا (اللغة الأجنبية الأساسية في المدارس السوفيتية هي الانجليزية) .

وكل ما قيل عن ثقافتى بريطانيا وروسيا السوفيتية من أن امتزاجهما الوثيق جدير بأن يزيدهما خصبا - ينطبق بالطبع على الاتصال في ميادين الثقافة بين الأقطار الأخرى في المعسكرين العالمين .

هذا وان كلمة الثقافة كلمة مرنة ، فهي لا تعنى بالضرورة الموضوعات « الرفيعة » فقط ، بل ان كل ما يجعل حياة الانسان أكثر تمدينا يسهم فى ثقافته . وهذا يتيح المجال أمام كلا الجانبين كى يتعلما ، ومن هنا كان كل وفود نقابات العمال الذين زاروا الاتحاد السوفيتى يعلقون باعجاب مبهور على ما يمكن تعلمه من تجارب السوفيت فى مثل « قصر الثقافة » الذى يلحق بالمنشآت الصناعية السوفيتية ، وبيوت الاستجمام الميسرة لأعضاء النقابات العمالية السوفيتية .

ولقد أثارت الدرجة العالية من استخدام الماكينات فى المناجم السوفيتية مع توفير أسباب الصحة والسلامة عبارات الأسف البين فى التقارير التى قدمتها الوفود الرسمية المتعاقبة ، لأن مثل هذه الظروف لا تتوفر لجميع عمال المناجم البريطانيين .

وقد دهش رجال الوفد الرسمى للاتحاد القومى لرجال السكك الحديدية الذين زاروا الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٥١ لما شاهدوه من النظافة الفائقة فى (حظائر) القاطرات ، وعبروا من رأيهم بأن طرق التحويل يمكن مضاهاتها بالطرق المماثلة فى السكك الحديدية البريطانية ، وان تدريب عمال السكك الحديدية على صناعتهم شبيه فى أساسه بما يجرى عليه العمل فى السكك الحديدية البريطانية ، « الا أنه على نطاق أوسع كثيرا » . ومن الواضح أن فى هذه النواحي كلها دروسا مفيدة يمكن تعلمها بالمزيد من تبادل الخبرات مع الاتحاد السوفيتى .

ومن جهة أخرى لا نكاد نجد وفدا من وفود العمال الذين بعثهم اتحاد قومى مثل الاتحاد القومى للسكك الحديدية أو انتخبوا فى المصانع وفروع النقابات الا وقد تناولوا بالنقد التدابير الصحية، وخاصة فيما يتعلق بدورات المياه العامة ، فى أماكن عدة . وقد

لاحظ جميع عمال المناجم الاسكتلنديين سواء أكانوا فى وفود رسمية لنقاباتهم أم أعضاء فى وفود مختلطة من العمال ان الحمامات المقامة فى مدخل منجم فحم الدونتز ، أقل درجة من مثيلاتها فى مناجم الفحم فى اسكتلندا ، ووجد وفد الاتحاد القومى للسكك الحديدية أن القاطرات والعربات « لا يبدو عليها أنها تتمتع بالصيانة التى تحظى بها مثيلاتها لديهم » ، وهى ملاحظة شبيهة بملاحظة وفد اتحاد فرق المطافىء فى سنة ١٩٥٠ عن مظهر معدات مكافحة الحرائق .

وقد وجه وفد الجمعية المتحدة لعمال الأخشاب فى سنة ١٩٥٣ النظر الى « الحصول على مستوى أعلى من المهارة الفنية فى المباني » . فواضح اذن أن الاتحاد السوفيتى يمكن أن يفيد من زيادة الاتصال والتبادل ، وتنسيق الخبرات المشتركة . ومن هنا قال المستر ميكويان ، وزير التجارة السوفيتى ، لمؤتمر من عمال التوزيع فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ان فى الأقطار الرأسمالية « أمثلة جيدة لتنظيم المؤسسات التجارية ، ولأساليب التجارة ، وللخدمة المهذبة للعملاء ، وخاصة العملاء الميسورى الحال . ولا يسعنا الا توجيه اللوم الى أولئك الرفاق الذين يتجاهلون الوسائل الأجنبية ، والذين انقطع اهتمامهم بها ودراستهم لها وانتفاعهم بما يصلح لنا منها ، بدعوى محاربة الخضوع لكل ما هو أجنبى ! » .

وهكذا يمكن أن نستمر فى ضرب الأمثلة . فبازاء الدروس الكثيرة التى يمكن افادتها من الخبرة السوفيتية يمكن أن توجد اضافة نافعة لما يجرى عليه العمل اليومى فى المجتمع السوفيتى . وما أكثر ما يمكن تقديمه للدول التى لا تزال - برغم امكاناتها الهائلة ، وقدرتها على اكتساب الخبرة بسرعة عظيمة - متخلفة اقتصاديا ، ومتعطشة للتقدم الثقافى فى كل مجال !

وقد ظل هذا التبادل حتى الآن من عمل منظمات حرة ، اذا
استثنينا فترة قصيرة جدا ومجالا ضيقا جدا في أثناء الحرب .
وسيستمر هذا العمل ، ويجب أن يستمر ، ولسكن لا يوجد سبب
يمنع من معاونته وتوسيعه كثيرا بمساعدة السلطات ، من أجل
المنفعة المتبادلة لجميع الشعوب ، اذا ما أفسح المجال لمبدأ التعاون
بين أقطار لها أنظمة اجتماعية متباينة ، ولا بد أن يفسح هذا المجال
متى قررت الحكومات أن تعيش معا في سلام !

الفصل الرابع عشر

فرصة بريطانيا

فيما سبق من فصول ، ناقشنا الشكوك الأساسية التي تقوم عادة حول امكانية العيش في سلام مع الاتحاد السوفيتي والتي اذا لم تقم فانها تنشر بهمة ونشاط . ولا شك أن القارىء يوافق على أن الدعوى ضد الاتحاد السوفيتي - على أسوأ الحالات - ليس أمرها سهلا في جميع هذه النواحي كما تصور عادة . ولعله يوافق أيضا على أن لدى الشعب السوفيتي نفسه أسبابا للشك نادرا ما تعرض على عقول البريطانيين ، ومن المؤكد أنها قلما تثار في الصحف . ولكن يجب أن نتذكر - فوق هذا - أن بعض الناس قد تكون لهم مصلحة في نشر العداء ضد الاتحاد السوفيتي ، وحرمان العالم الاستقرار الذي ينشده .

وقد سبق أن اقتبسنا ملاحظات المستر ايدن في أواسط زمن الحرب ، ولكن كم من الناس يتذكرون أنه كرر هذا التحذير في نهاية الحرب ؟ ففي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ، وفي مجلس العموم ، حذر الأعضاء ضد الفكرة القائلة بأن « روسيا ، وقد غمرتها نشوة النصر الرائع الذي أحرزته جيوشها أخذت تحلم أيضا بالسيطرة على أوروبا » ، وهي فكرة كانت الدعاية الألمانية - آنذاك - « تصبها ليل نهار » وتظهر « في شتى الأشكال والأزياء غير المتوقعة » .

هذه الفكرة ، فكرة الغول البلشفي - كانت قبل الحرب « عنصرا في جعل التفاهم بيننا وبين روسيا السوفيتية أمرا صعبا »

ومضى المستر ايدن يقول: «هل يمكن أن يشك أحد في أنه لن تقوم حرب أخرى طالما تمسكنا بتلك الوحدة ؟ لسنا نزعم أننا نستطيع ايجاد ظروف لاتقع فيها حرب أبدا ، ولكنى أعتقد أنه لو أمكننا الاحتفاظ بهذه الوحدة فسنستطيع أن نضمن استقرار السلام مدة خمس وعشرين سنة أو خمسين سنة - أو من يدرى ؟ » ومن المحقق أن أولئك الذين يفيدون من نشوب حرب ضد الاتحاد السوفيتى أو الصين الشعبية أو الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا الشرقية - ظلوا يستخدمون هذه الفكرة فى أثناء السنين العشر التى مضت على خطاب ايدن .

ولقد رأينا فى القسم الأول من هذا الكتاب ، كيف أن فكرة التعايش السلمى اقتحمت جبهة السياسة الوطنية والدولية معا ، كما اقتحمت عقول العامة من الرجال والنساء وتخللت أحاديثهم فى كل بلد . واليوم ، كما كتب صحفى أمريكى فى مقالة بعثها الى صحيفته فى فرجينيا ونقلتها المانشستر جارديان (فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤) ، ليس البريطانىون أميل الى الشيوعية من الأمريكىين ، ولكنهم « وقد وقعوا فى حربين عالميتين مدمرتين خلال ربع قرن يدركون تماما ما يعنيه صراع ثالث مماثل ، سواء بالنسبة لهم أو للبشرية جمعاء ، بأسلحة بلغت من الهول حدا لاتصدقه العقول . وهم يشعرون أن بقاء المدينة الغربية يحتم صياغة مبدأ « للتعايش السلمى الشريف » .

وأضاف المراسل أيضا أن التجارة مع باقى المعمورة من الأمور الحيوية التى لا غنى عنها لبريطانيا ، وأن البريطانيين لا يعتقدون أن المشاكل الدولية المعقدة ذات الأثر البعيد المدى « يمكن حلها بطريقة درامية فى مؤتمر واحد تسوده روح الانسجام ، أو عن طريق تصريحات مهما تكن مخصصة عن « الرد على نطاق واسع » أو « إعادة تقدير الأمور ، مهما يكن ذلك مؤلما » . ولندع للمراسل مسئولية

تبرير الفكرة القائلة بأن المدنية لها سمات جغرافية ، أما ما سجله عن أفكار الجمهور البريطاني فهو صادق وجدير بالأمانة .

وقد أثبتت نتائج انتخابات الكونجرس في مستهل شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ بكل دليل أن أفكار جمهور الشعب الأمريكي ، بمعزل عن سياستهم وصحفهم ، لا تختلف كثيرا عن أفكار الجمهور البريطاني . ولم تكذ النتائج تعلن حتى بدأ المعقبون في الصحف والاذاعة يستنتجون أن من بين ما يريده الرجل الأمريكي سياسة خارجية أقل إثارة للمشاعر ، وأقل اندازا بالخطر ، وأقل أزمات ، وأكثر استقرارا . ومن العسير أن يقال : ان الحزب الديمقراطي قد وعد بتغيير أساسى فى السياسة الخارجية ، ولكن من العسير أن نشك فى أن عامة الرجال والنساء قد تعبوا من المعروفين ، وقد كتب جوزيف هارش ، فى « الكريستيان ساينس مونيتور » (فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤) : « لقد فقدت فكرة الحرب جاذبيتها منذ امتلك الاتحاد السوفيتى القنابل الهيدروجينية ، وكانت عبارة الحرب الوقائية » من بين الموضوعات التى لوحظ اختفاؤها من المعركة الحالية » .

كما كتب س . أ . سولز برجر فى النيويورك تايمس فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ : « ان التفكير فى أى بديل للتعايش - أمر مروع ! » .

هذا وقد رأينا أن قبول مبادئ التعايش السلمى الشريف وتطبيقها لن يمكننا من المحافظة على مدنية العالم فحسب ، بل سيساعد على ازدهارها أيضا بفضل الاثراء المتبادل . ان التعاون المثمر ممكن بين القطاعين اللذين انقسم اليهما العالم فى الوقت الحاضر ، فى ظروف جديدة من جميع الوجوه - ظروف تعلمت فيها الشعوب بالتجربة المريرة التى لم تمر بها من قبل - أنها ان لم تعمل على تحسين علاقاتها فقد تسرع بنفسها الى الفناء التام .

ولبريطانيا والاتحاد السوفيتي الصفات التي تؤهلها للبدء في هذا التحسين ، بفضل الأسباب الراسخة في تاريخهما ، وبفضل مكانتهما في عالم اليوم .

ولم يكن من قبيل المصادفة أن الحكومة البريطانية ، بعد أن كانت - كما رأينا - هي الأولى في تقرير التدخل للاطاحة بحكومة السوفييت الحديثة في منتصف الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٧ - أخذت مكان الطليعة أيضا في مارس سنة ١٩٢١ بتوقيع أول اتفاق تجارى مع الجمهورية السوفيتية . فقد كان لانجلترا وروسيا اقتصادان متكاملان منذ اللحظة الأولى لاتصالهما المباشر ، عندما نزل ريتشارد تشانسلور الى البر عند مصب نهر دفينا الشمالى فى سنة ١٥٥٣ . واعتمدت البحرية الانجليزية قرونا على روسيا فى امدادها بالسوارى والحبال والزيت والشحم . ومنذ سنة ١٥٦٨ كان التجار الانجليز يؤكدون لمجلس البلاط البريطانى أن هذا يجعل انجلترا فى غنى عن الاعتماد على الموارد التى يتحكم فيها منافسوها فى التجارة . وفى تلك الأيام كانت روسيا تأخذ معظم ما تنتجه انجلترا من المصنوعات لسد حاجات البلاط القيصرى وكبار الأشراف . ولم يزل الطلب يتزايد على المنتجات الروسية من انجلترا بعد أن أصبحت هذه قطرا صناعيا كبيرا فى أواخر القرن الثامن عشر ، ومصنع العالم فى القرن التاسع عشر .

وكان لزيادة مشتريات أوروبا الغربية من القمح الروسى منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر أثرها فى التعجيل بزوال دولة الاقطاع فى روسيا واستبدال نظام للزراعة أكثر كفاية منه بدله .

وفى أواخر القرن كان يرد لبريطانيا الزيت والكتان والخشب بمقادير كبيرة ، وكذلك القمح ، لأغراض الصناعة أو لاستهلاكها فى الاقتصاد البريطانى . وفى الوقت نفسه استمرت صادرات السلع

المصنوعة فى بريطانيا ، والتي اتسع نطاقها اتساعا عظيما بقيام طبقة رأسمالية فى روسيا ، فى الزيادة المطردة فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عندما بدأت الآلات تصدر بمقادير متزايدة الى روسيا لاستغلالها فى انتاج خامات المعادن (فى الخصوص) التى كانت الصناعة البريطانية تحتاج اليها ، وكذلك فى صناعة المنسوجات وبعض الصناعات الأخرى .

وظل مركز روسيا بالنسبة لبريطانيا طوال هذه القرون مركز المورد للخامات والمواد الغذائية ، والمستهلك للسلع المصنوعة قبل أى شىء آخر .

واليوم أصبح الاتحاد السوفيتى بلداً صناعيا ، وكما أن هذا لا يعنى أنه لم يعد سوقا للصناعة البريطانية - بل على العكس ، كما اتضح من تجربة بريطانيا فى الماضى مع ألمانيا والولايات المتحدة - فهو كذلك لا يعنى أن الاتحاد السوفيتى أصبح موردا أقل وفره للمواد الغذائية ، والخامات . فالأرقام التى ذكرت آنفا تدل على أن محصوله من هذه المنتجات الأساسية قد زاد زيادة عظيمة ، ولا يزال فى ازدياد ، ومن ثم فلهذه فائض للدول التى تتاجر معه على أساس المساومة أكثر مما كان لديه عندما كان عميلا لها .

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لا تزال واحدة من أكثر الدول تصنيعا فى العالم ، وواضح أنها ستظل كذلك ما لم تقع كارثة ليست فى الحسبان ، فهى تعتمد الى حد بعيد على الواردات من الخامات والمواد الغذائية .

ومن هنا تستطيع بريطانيا والاتحاد السوفيتى معا أن تقدما نموذجا للتعاقد القائم على المصالح الاقتصادية ، بفتحهما بابا جديدا يصرف تفكير العالم عن أفكار التدمير ويوجهه الى التعاون الاقتصادى .

ولم يكن من قبيل الصدفة أيضا أن بريطانيا كانت أسبق الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة السوفيتية في سنة ١٩٢٤ ، بعد أن كانت مركزا للطرق التي لا دبلوماسية فيها والتي استخدمت فيما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٠ لمحاولة الاطاحة بتلك الحكومة . وقد بينت خبرة قرن ونصف القرن أن العلاقات بين بريطانيا وروسيا يمكن أن تكون قوة حاسمة في أوربا ، اما للخير واما للشر . وقد تعاونت بريطانيا وروسيا - كما يعلم الجميع - ثلاث مرات في الحرب ضد الطغاة الذين هددوا باخضاع أوربا كلها : ضد نابليون ، وجليون الثاني ، وهتلر ، ولكن الشيء الذي لا يلحظ كثيرا هو أنه في وقت السلم كان لفترات العداوة بين هاتين الدولتين أسوأ الأثر على طمأنينة أوربا .

وقد استغل عدد من الدول الى أقصى حد العداوة المتبادلة بين الدولتين طوال نصف قرن ابتداء من العقد السادس من القرن التاسع عشر ، تلك الفترة التي بدأت بحرب القرم ، وتوسطتها الأزمة حول الحرب التركية الروسية ، والخوف من خطط روسيا تجاه الهند ، واختتمت بتأييد انجلترا لليابان . واستغلتها الاتوقراطية العسكرية البروسية على الخصوص لرفع قواعدها بالحروب والمؤامرات البارعة حتى أصبحت الامبراطورية الألمانية التي انتهت باغراق العالم أجمع في الحرب سنة ١٩١٤ .

ثم عرفت القوات العسكرية العدوانية في ألمانيا (التي حفظها الحلفاء من الهلاك سنة ١٩١٩ لا لشيء الا لأنها كانت تبدو وقاء ضد البلشفية) كيف تفيد من العداء المتبادل بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي خلال السنوات العشرين بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٣٩ التعيد بناء قوتها ثانية وتجعلها أداة ضخمة للغزو ، أفزع مما كانت حتى في زمن القيصر .

وهكذا كانت العدوة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي عاملا كبيرا من العوامل التي أدت الى قيام الحرب العالمية الثانية .

ان هذه الصفة الحاسمة التي للعلاقات البريطانية السوفيتية بالنسبة لمصاير أوروبا تقوم على القوة الاقتصادية العظيمة للدولتين، والطاقة التي يمثلها كل منهما في البحر والبر ، وأخيرا - وليس آخرا - الخبرة السياسية العظيمة والنضج السياسي لشعبيهما . فهل يمكن أن يرتاب أحد في أن هذه المزايا يصح أن توجه - لأول مرة - الى التعاون في أثناء السلم ، وبذلك تجلب نفعا عظيما للعالم ؟ وهل يمكن أن يرتاب أحد في أن مثل هذه القيادة المشتركة ستنال ترحيب أوروبا كلها ، بغض النظر عن لونها السياسي ، وجميع البلدان المستنزفة المتخلفة ، وجمهور شعب الولايات المتحدة أيضا ؟

ما الذي يجب عمله لتحقيق ذلك ؟ شيء واحد قبل كل شيء : أن يستخدم كل مواطن ماله من تأثير عن طريق المنظمات الكثيرة ، الكبيرة منها والصغيرة ، والتي تزخر بها الحياة العامة ، ليضطر الحكومتين البريطانية والسوفيتية الى أن تجلسا لتتشاورا معا آخر الأمر ، لا تأمرا ضد بقية العالم أو ضد حلفاء كل منهما ، بل لتشتركا في قيادة الجميع نحو التعايش السلمي والتعاون الدولي .

فهرس

الموضوع	الصفحة
نبذة عن المؤلف	٥
مقدمة	٩
القسم الأول :	
أصل الفكرة وتطورها	١١
الفصل الأول :	
ماذا يقصد بالتعايش السلمى	١٣
الفصل الثانى :	
لم نشأت الفكرة بعد عام ١٩١٧	٢٤
الفصل الثالث :	
الاتحاد السوفييتى والتعايش السلمى	٣٨
الفصل الرابع :	
الفكرة من جانبنا	٦٨
القسم الثانى :	
مخاوف	٨٩
الفصل الخامس :	
الروس يؤمنون بأن الشيوعية حتمية	٩٢

الموضوع الصفحة

الفصل السادس :

التصادم ١٠٧

الفصل السابع :

يحاولون غزو العالم ١١٥

الفصل الثامن :

الاستعمار الروسى ١٢٨

الفصل التاسع :

لا يمكن الثقة بالروس ١٥٤

الفصل العاشر :

الروس يريدون فصلنا من الولايات المتحدة الامريكية ١٦٧

الفصل الحادى عشر :

ليثبت الروس عمليا أنهم راغبون فى السلم والتوفيق ١٧١

القسم الثالث :

آمال ١٨١

الفصل الثانى عشر :

التعايش السلمى اليوم ١٨٣

الفصل الثالث عشر :

من التعايش السلمى الى التعاون ٢٠٦

الفصل الرابع عشر :

فرصة بريطانيا ٢٢٩

الدار الفومية للطباعة والنشر



الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0257315

العدد ٣٧٨

—

التمن ١٥

١٩٦٦/٦/١٢